



البنك المركزي المصري
المعهد المصرفي المصري



مسابقة بحثية

بالتعاون مع المركز الإعلامي العربي



research@ebi.gov.eg

الكلمة الافتتاحية

يتشرف المعهد المصرفي المصري بالتعاون مع المركز الإعلامي العربي أن يقدم لكم الأبحاث الفائزة في المسابقة البحثية التي نظمها المعهد المصرفي بالتعاون مع المركز الإعلامي العربي. استهدفت تلك المسابقة تعزيز المشاركة الإيجابية لشباب القطاع المصرفي وحثهم على عرض رؤيتهم وتقديم مقترحاتهم وكذا المشاركة في صنع مستقبل أفضل لهذا القطاع خاصة في الموضوعات الاقتصادية والمالية الهامة التي يسلط البنك المركزي المصري الضوء عليها في الأونة الأخيرة وأهمها موضوع " الشمول المالي".

ويأتي نشر هذه الأبحاث إيماناً بأهمية الدور الذي يلعبه البحث العلمي في دفع عجلة نمو القطاع المصرفي وخلق كوادر مصرفية جديدة متميزة وعلى وعي شامل بجميع المستجدات المتلاحقة على الساحة المصرفية والمالية، خاصة في ظل التطورات المتعددة والمتسارعة على المستويين المحلي والعالمي.

وقد تضمنت المسابقة البحثية التي نظمها المعهد المصرفي المصري بالتعاون مع المركز الإعلامي العربي موضوع " تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع".

وقد تم الاستناد في تقييم الموضوعات إلى المعايير البحثية التالية:

- استخدام بيانات حديثة
- الوصول لأفكار وتوصيات مبتكرة وخالقة
- وجود دراسة تطبيقية على الحالة المصرية

ودعماً لجهود الباحثين، يتشرف المعهد المصرفي المصري والمركز الإعلامي العربي بنشر الأبحاث الفائزة بهدف تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام، وكذلك طرح بعض النتائج والتوصيات الخاصة بالحالة المصرية والتي نأمل أن تكون عوناً لصناع القرار.

وختاماً، نتمنى أن تمثل هذه الإصدارات البحثية مساهمة جيدة من جانب المعهد المصرفي المصري والمركز الإعلامي العربي في مجال البحث العلمي.

أ/ عبد العزيز نصير
المدير التنفيذي
المعهد المصرفي المصري

الفائز بالمركز الأول

عوض محمد عبد الفتاح محمد

البنك المركزي المصري

مستخلص البحث

هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لذا كان هدف الباحث الأساسي هو كيفية تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع، وحتى يستطيع الباحث الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة ممثلة للمجتمع من طلبة الجامعات المصرية للوقوف على معرفتهم بالخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك والمعوقات التي تحول دون وصول تلك الخدمات إليهم، وقد تناول الباحث أهم المبادرات التي قام بها البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، كذلك قياس مؤشرات الشمول المالي لمصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم، وقد توصل الباحث إلى أن هناك فجوة في المعرفة المالية لدى نسبة كبيرة من عينة الدراسة، لذا قام الباحث بتقديم توصيات من شأنها زيادة المعرفة المالية لدى الفئات المستبعدة ماليا الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الشمول المالي على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الثقافة المالية، الاستقرار المالي للأفراد، مؤشر محو الأمية المالي، مؤشر المعرفة العالمي، التكنولوجيا الرقمية، مؤشرات الشمول المالي، الخدمات المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

مقدمة البحث:

تساعد الخدمات المالية في دفع عجلة التنمية، فهي تساعد على الإفلات من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال، كما أنها تسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة، مثل فقدان العمل أو ضعف المحصول، التي يمكن أن تدفع الأسر إلى هاوية الفاقة والعوز، ويفتقر العديد من السكان في مصر إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية، وبدلا من ذلك يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها، ولهذا جعل البنك المركزي المصري تعزيز الشمول المالي، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من الأولويات الرئيسية في الفترة الحالية .

تحديد مشكلة البحث:

تعاني مصر بنسبة كبيرة من مشكلة الاستبعاد المالي؛ وهو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الفقر الكلي والبطالة. ويعد المستهلكون ذوي الدخل المنخفض ومن يقطنون في المناطق الريفية والناحية الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي. كل ذلك لا يؤدي فقط إلى تفويض جهود مكافحة الفقر، ولكن يمكن أن يؤدي أيضا إلى الدخول في حلقة مفرغة من الفقر وعدم المساواة. ولا شك أن ضعف مؤشرات الشمول المالي له دلالات خطيرة على كفاءة الاقتصاد في توزيع الموارد والفرص وعلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية نظرا لما يترتب على هذا الضعف من استبعاد قطاع كبير من المجتمع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على المعاملات ووسائل التمويل غير الرسمية، وحرمان الطبقات الأدنى دخلا من الحماية القانونية والرقابية التي يحظى بها المتعاملون في أسواق التمويل الرسمية²؛ لذا يرى الباحث أن مشكلة البحث تكمن في التساؤل الرئيسي التالي: -

¹ أسلي ديمبرجوتش-كونت، وليورا كلابر، ودوروثي سينجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2017، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، البنك الدولي، ص1.

² اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، فبراير 2016، ص 12.

كيف يمكن تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع؟

ويتفرع عن مشكلة البحث التساؤلات التالية:

- ما هي المبادرات التي قام بها البنك المركزي والحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي؟
- ما هي التحديات التي تواجه الدولة المصرية نحو تفعيل الشمول المالي؟
- ما هي المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الشمول المالي في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم؟

أهداف البحث:

يسعى الباحث من هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: -

- التعرف على المبادرات التي قام بها البنك المركزي والحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي وتقييم أثرها.
- الوقوف على التحديات التي تواجه الدولة المصرية نحو تفعيل الشمول المالي ومحاولة تقديم توصيات للتغلب عليها.
- مقارنة مؤشرات الشمول المالي بمصر بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم.
- تقديم توصيات لكيفية تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث للاعتبارات التالية:

- تناوله موضوع يكتسي أهمية كبرى على المستويات المحلية والدولية، حيث اعتمدت عشرات الحكومات الوطنية سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي، وبدأت هذه الجهود وغيرها من الجهود العالمية والوطنية تؤتي ثمارها.
- التقدم الملحوظ الذي حدث مؤخراً في الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت.
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، وتوفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث، اعتمد الباحث على توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وتم ذلك على النحو التالي:

- جمع البيانات والمعلومات والحقائق حول مشكلة البحث كما هي في الواقع.
- التعبير عن هذا الواقع بشكل كفي، بهدف تشخيصه، وتحديد خصائصه والتعرف على نقاط القوة والضعف في ضوء الظروف القائمة، والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه.

مجتمع البحث:

تم اختيار الجامعات مجالاً للتطبيق، حيث يبلغ عدد الطلاب بالتعليم الجامعي حوالي 2.7 مليون في المراحل الجامعية المختلفة، وقد راعي الباحث في اختيار العينة التنوع الجغرافي للطلبة فتم اختيار جامعات (أسوان - إسكندرية - القاهرة - المنصورة - بنها - دمياط - كفر الشيخ)، وقد بلغ حجم العينة الإجمالي 298 مفردة.

الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار تلك العينة:

- سهولة الوصول إلى عدد كبير من الطلبة داخل الجامعات المصرية المختلفة.
- التنوع الجغرافي الكبير بين طلاب الجامعات المختلفة.
- طلاب اليوم هم قوة مصر الإنتاجية غداً، فدراسة احتياجاتهم وتذليل العقبات أمامهم يعظم المنافع التي تعود على الاقتصاد الكلي.
- تقييم أثر المبادرات التنقيفية التي تم إطلاقها من قبل الجهات المختلفة للطلاب.
- إمكانية نقل هؤلاء الشباب المعرفة المالية إلى باقية أسرهم حال تنقيفهم وتوعيتهم بأهمية الخدمات المالية.

تصميم أدوات وأساليب جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة من مصادر أولية وثانوية، تتمثل البيانات الأولية من خلال تصميم قائمة استقصاء موجهة لطلبة الجامعات لقياس المعرفة المالية لديهم ومدى المامهم بالمبادرات التنقيفية التي أعلنت عنها الدولة مؤخراً، والقنوات المفضلة لديهم لتلقي المعرفة للخدمات المالية التي يأملون في الحصول عليها، وتتمثل البيانات الثانوية في بيانات ونظم وإجراءات العمل والهيكل التنظيمية والبيانات المالية المنشورة الواردة بالتقارير التي أصدرها البنك المركزي المصري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

مفهوم الشمول المالي:

يُعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

يشير الشمول المالي²، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء³ الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي إلي تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

بههدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي⁴:

- الفائدة والملاءمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب الاستفادة من هذه الخدمات.
- البراغمية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

¹ The world bank (2014) "Global financial development: financial inclusion" p.21.

² جلال الدين رجب، احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2018، ص 2.

³ CCAP & Arab Monetary Fund (2017) "financial inclusion measurement in the Arab world", working paper, January 2017 p1.

⁴ Financial inclusion data working group (2011) "Measuring financial inclusion: core set of financial inclusion "Alliance of financial inclusion, p.2.

- المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات واستخدام مؤشرات بديلة.

أهمية الشمول المالي:

يساهم القطاع المالي في الحد من الفقر، وذلك من خلال تأثيره في تسريع النمو الاقتصادي وتوجيه المنافع للفقراء. وتشير الدلائل إلى أن الخدمات المالية المناسبة يمكن أن تساعد في تحسين رفاهية الأسرة وتحفيز نشاط المؤسسات الصغيرة¹. وفقاً لبحث أجراه ماكينزي في عام 2016، فإن الفوائد الاقتصادية المحتملة للخدمات المالية الرقمية تعتبر مكوناً أساسياً من عناصر الشمول المالي في نيجيريا وتشمل:

- ضم 46 مليون فرد جديد إلى النظام المالي الرسمي، وخلق 3 مليون وظيفة جديدة.
- تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.4 % بحلول عام 2025 (88 مليار دولار أمريكي).
- جذب ودائع جديدة بقيمة 36 مليار دولار، وتقديم ائتمان جديد بقيمة 57 مليار دولار.
- الحد من التسريبات (الخسارة) في الإدارة المالية الحكومية بمقدار 2 مليار دولار أمريكي سنوياً.

الثقافة المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي للأفراد:

تُعرّف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية. كما تُشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تُمكن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية². وعرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة، ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية.

وتسعى الحكومات العربية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية، ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد القروض العقارية وغيرها، أو حتى إلى حالات الإعسار والإفلاس. وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليماً، والذين يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية وكثيراً ما يكونون أهدافاً للبرامج الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي.

¹ Abuja, "National financial inclusion strategy", October 2018, p.4,5.

² اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، 2017. <http://www.uabonline.org/ar/research/finacial/16081575160215931575160415881605160816041575160416/47713/0>

مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge index) :

تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي في 2017 وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية¹.

مؤشر محو الأمية المالي: (Financial literacy)

محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية، مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة؛ والقدرة المالية بشكل عام، من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي². يعد الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستان درد أند بورز (S & P) أكبر مقياس عالمي في العالم لمحو الأمية المالية، وهو يستطلع في أربعة مفاهيم مالية أساسية، من خلال توجيه أسئلة بسيطة يسهل فهمها من كافة الشرائح الاجتماعية هي أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم وتنويع الاستثمار لتقليل المخاطر.

التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الشمول المالي:

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، منذ تدشينها في عام 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات. ويتميز إصدار عام 2017³، لأول مرة، باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر.

وبالطبع، لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي. ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، واجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين. ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبى احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

وامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن ان يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية. كما يؤدي الاتصال بالإنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة. ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية إنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية.

تجارب مقارنة لبلدان نامية⁴

نيجيريا

قام البنك المركزي النيجيري باتخاذ عدد من الإجراءات وتفعيل بعض القواعد ومنها ما يلي:

¹ محمد موسى (2018)، "أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 30 ديسمبر، ص. 46،47.

² Kishan, K., & Alfani, E. (2018). "Financial statement literacy of individual investors in China". International Journal China Studies, Vol. 9, No. 1, April 2018, pp.11.

³ اسلي كونت، ليورا كلاير، دوروثي سينجر، سنية أنصار، جيك هيس (2017)، مرجع سبق ذكره، ص.11.

⁴ اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مرجع سبق ذكره، ص 15-18.

- عدم السماح بنقل الأموال النقدية من مكان لآخر إلا من خلال شركات نقل الأموال المرخص لها بذلك مع توقيع غرامات على البنوك التي تقدم خدمات نقل الأموال النقدية.
- عدم جواز صرف الشيكات التي تتعدى قيمتها 150 ألف نايرة (أي ما يعادل 750 دولار) من شبك البنك وإنما يتم تحصيل الشيك من خلال بيت المقاصة.
- تطبيق الحدود القصوى للتعاملات النقدية بشكل يومي تراكمي.
- تطبيق هذه السياسة بعد فترة سماح عدة أشهر لتمكين المتعاملين في السوق من توفيق أوضاعهم للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية.
- وتنتشر في نيجيريا الأنظمة والتطبيقات على الهواتف المحمولة، فعلى سبيل المثال يقدم بنك GTBank لعملائه في نيجيريا خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول دون الاعتماد على الإنترنت.

كينيا

تم إطلاق برنامج M-Pesa في كينيا عام 2007، ويرمز حرف الـ "M" إلى كلمة "Mobile" أي الجوال وكلمة "Pesa" تعني "مال" باللغة السواحيلي. وأوضحت الدراسة أن الهدف من النظام في الأصل هو إتاحة الفرصة للمقترضين لسداد القروض متناهية الصغر عن طريق الهواتف المحمولة وبصفة عامة تحويل الأموال. وأصبح برنامج M-Pesa فيما بعد هو نظام السداد عبر الهاتف المحمول، ويستفيد منه نحو 17 مليون كيني في 2013- تقريباً ثلثي السكان البالغين؛ لأنه اتاح للأشخاص فرصة تحويل الأموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة، كما مكنهم من سداد القروض، وتوفير المنتجات، ودفع الفواتير، وصرف الرواتب. فمذ إطلاق البرنامج وفي أقل من سنتين أصبح الوسيلة الأولى لتحويل الأموال حيث تتم 50% من التحويلات من خلاله.

وفي عام 2013 أعلنت مؤسسة موسوني للتمويل متناهي الصغر Musoni تقديم خدماتها عبر المدفوعات غير النقدية حصرياً، أي أنها ستودع القروض الممنوحة لعملائها من خلال حساباتهم مع M-Pesa ثم تتلقى أقساط القروض من عملائها عن طريق حساباتهم مع M-Pesa. وكانت لمؤسسة موسوني في عام 2012 محفظة تمويل تقدر بـ 1.6 مليون دولار ولديها 7242 مقترض.

الهند

قامت حكومة الهند بتحويل الدعم مباشرة إلى أفراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات، بالإضافة إلى زيادة الشفافية. ويهدف هذا البرنامج في الأساس للوصول إلى المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع. وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التأمين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي قدمت تدريجياً في جميع أنحاء البلاد.

أهم مبادرات البنك المركزي والحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي:

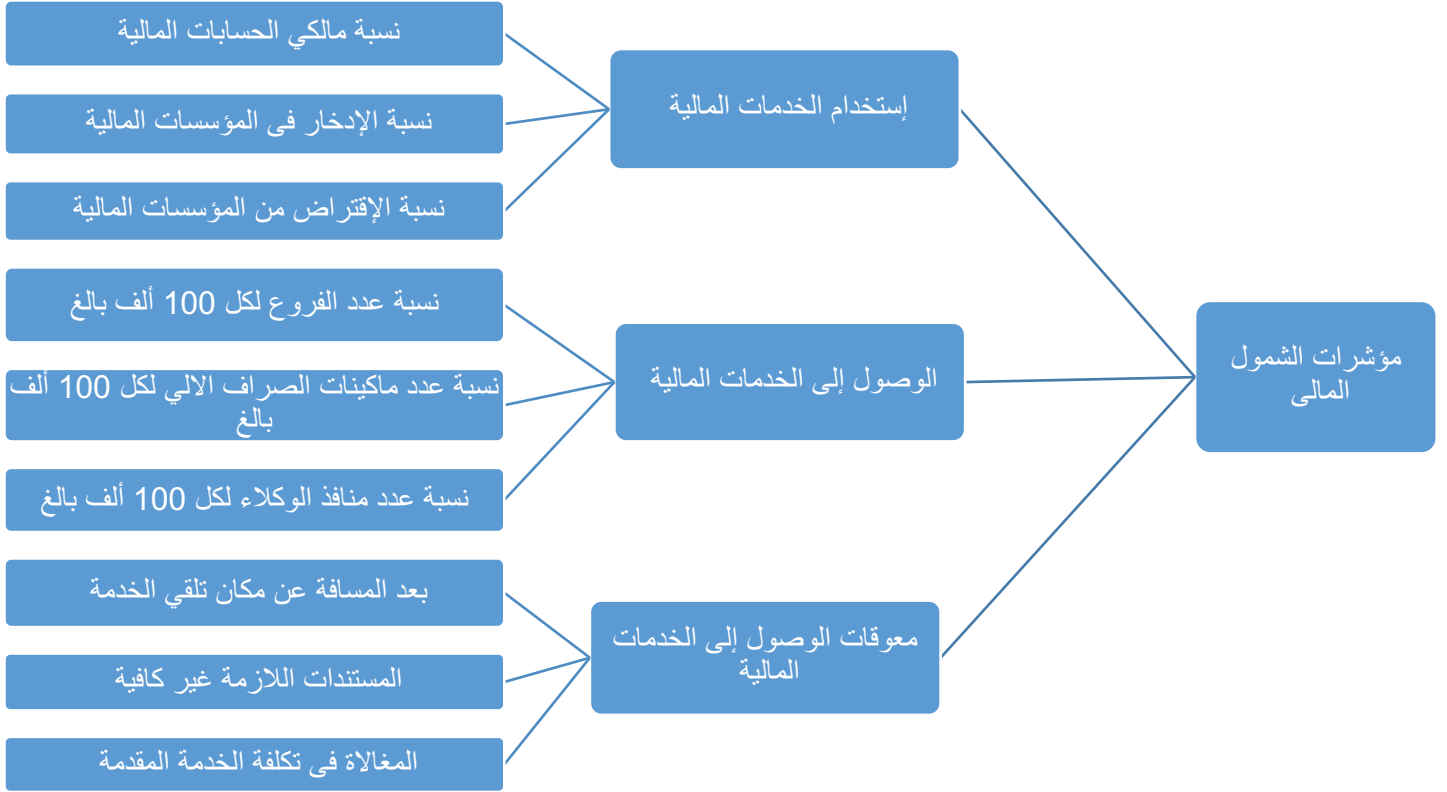
- ألزمت وزارة المالية المواطنين بسداد المبالغ الزائدة عن 500 جنيه إلكترونياً.
- إطلاق منظومة الدفع الوطنية ميزة (يمكن إصدارها من 4 بنوك وجرى إصدارها لعدد 7 بنوك إضافية).
- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في 2017 برئاسة رئيس الجمهورية.

- إصدار تعليمات بشأن القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول.
 - إطلاق مبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: من أهمها إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى 20٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2020.
 - إطلاق مبادرة للتمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة، بما يساهم في إدماج الشرائح الأقل دخلاً في التعاملات المصرفية
 - الموافقة على افتتاح فروع صغيرة للبنوك للتسويق وتقديم خدمات محدودة للوصول إلى كافة شرائح المجتمع.
 - إصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك في فبراير 2019: عملاً على ضمان حصول العملاء على حقوقهم في كافة مراحل تعاملاتهم المصرفية، بالإضافة إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة، كما تهدف التعليمات إلى تقديم آلية واضحة للشكاوى طرف البنوك وتعريف العملاء بها مما يساهم في زيادة إقبالهم على التعامل مع البنوك.
 - إصدار البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي في يوليو 2019.
 - تم تخصيص فعاليات سنوية تزامناً مع احتفالات ومناسبات عالمية يقوم خلالها القطاع المصرفي باستهداف جميع فئات المجتمع من خلال التواجد خارج الفروع وفتح حسابات بدون مصاريف أو حد أدنى كما يتم رعاية أنشطة تثقيف مالي للمواطنين.
 - ومن منطلق السعي المستمر من البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي والعمل على إدماج المواطنين بالنظام المالي الرسمي بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة، فقد تم تشجيع عدد من البنوك على إصدار شهادات أمان لصالح الأفراد الطبيعيين.
 - ينظم المعهد المصرفي المصري مبادرة "عشان بكرة" للتثقيف المالي منذ عام 2012 لنشر الثقافة المالية.
- التحديات التي تواجه الدولة المصرية نحو تفعيل الشمول المالي:
- عدم استهداف بعض بنوك القطاع الخاص لشرائح العملاء من محدودي ومتوسطي الدخل وتركزهم على شرائح العملاء ذوي الدخل المرتفعة.
 - عدم الانتشار الجغرافي الجيد لفروع البنوك وخاصة بنوك القطاع الخاص بالمحافظات المختلفة والقرى، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود منافسة حقيقية تصب لصالح العميل من حيث المنتجات والأسعار، وذلك على الرغم من إصدار البنك المركزي للتعليمات السابق الإشارة إليها في ديسمبر 2014 لتشجيع البنوك على الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في فتح وكالات/فروع صغيرة.
 - وجود شريحة كبيرة من أفراد المجتمع لا تتعامل مع البنوك فضلاً عن انخفاض نسبة المدفوعات الإلكترونية الأمر الذي يعني وجود تحدي كبير أمام البنوك لاجتذاب هذه الشريحة الكبيرة من الأفراد غير المتعاملين مع الجهاز المصرفي.
 - السياسات التسعيرية للبنوك الممثلة في ارتفاع رسوم فتح الحساب والمصاريف الإدارية، ارتفاع الحد الأدنى لفتح الحسابات، اشتراط وجود حد أدنى من الرصيد بالحساب.
 - عدم الاهتمام من جانب البنوك بحملات التوعية سوى في أسبوع الشمول المالي.
 - عدم تطوير البنية التحتية لبعض البنوك، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة البنوك على التوسع والانتشار وكفاءة نظم الدفع الإلكترونية.

مؤشرات الشمول المالي في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول العالم:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPII) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي¹:

شكل رقم (1): مؤشرات الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحث

أولاً: استخدام الحسابات المالية

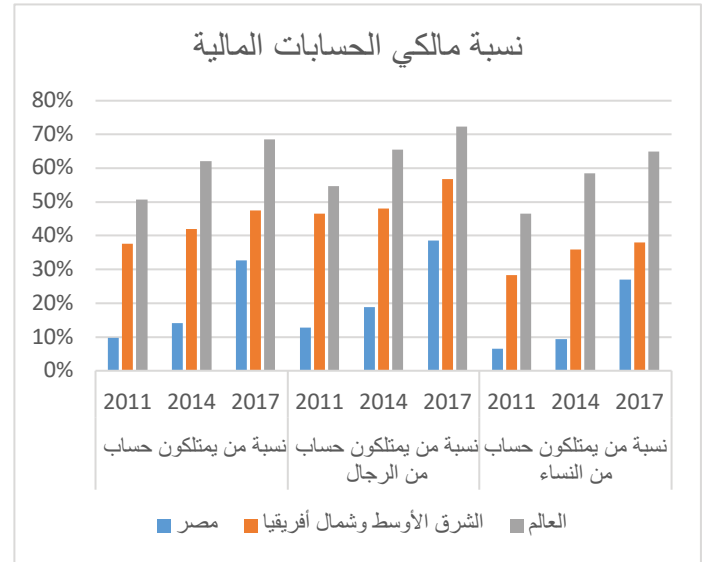
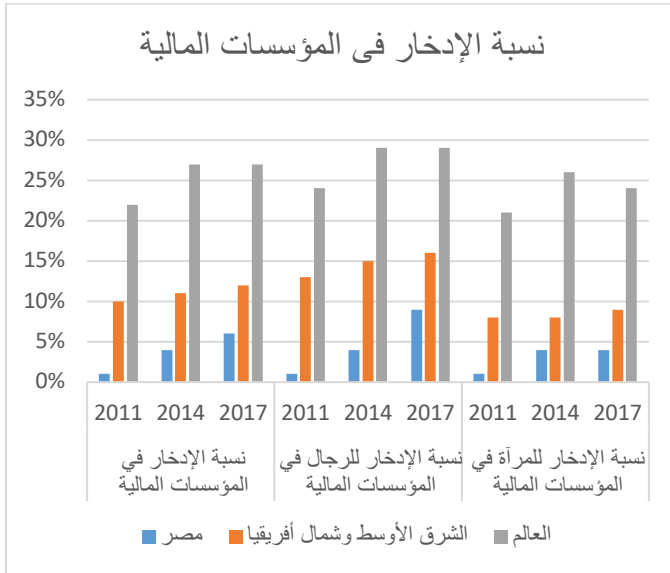
لا يزال الاستبعاد المالي يمثل تحدياً جسيماً يواجه الأسر والشركات المصرية، حيث يمتلك فقط 33% من المصريين البالغين حسابات بنكية خلال عام 2017 يمكنهم من خلالها إجراء معاملات رسمية، وهي نسبة أقل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يبلغ من يمتلكون حسابات مصرفية بتلك الدول 48% خلال نفس العام، ولكن إذا نظرنا إلى المستوى العالمي نجد أن مصر لا تزال بعيدة حيث تبلغ متوسط النسبة العالمية 69% خلال نفس العام، وهذا وفقاً لأحدث البيانات المتاحة في قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2017. على صعيد آخر يواجه تحقيق الشمول المالي للنساء عقبات أكبر، إذ لم تتجاوز نسبة النساء المصريات اللاتي يملكن حسابات بنكية 27% في عام 2017،

¹ Camara, N., & Tuesta, D. (2017). Measuring financial inclusion: A multidimensional index. Marrakech, Morocco. 14 July, p 5-8.

مقارنة بمتوسط يبلغ 38% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبلغ متوسط النسبة العالمية 65% خلال نفس العام. ولم تتجاوز نسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية في مصر 6%، وذلك لأن النسبة الأكبر وهي حوالي 25% لازال تلجأ إلى الأهل والأقارب أو الأصدقاء للحصول على التمويل.

كما تشير بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX)¹ الذي يعده البنك الدولي إلي ارتفاع نسبة من يمتلكون بطاقات الخصم في مصر من 5% عام 2011 إلى 25% عام 2017 علاوة على ارتفاع نسبة من يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية من 1% خلال عام 2011 إلى 6% خلال عام 2017، وهو ما يدل على تحسن مستمر وإن كان غير كاف، على صعيد آخر نجد أن هناك تحسن في نسبة من يمتلكون بطاقات ائتمان ففي 2017 ارتفعت النسبة لتصل إلى 3% مقارنة ب 1% خلال عام 2011، وهي نسبة أقل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يبلغ من يمتلكون بطاقات ائتمان بتلك الدول 5%، مقارنة ب 18% متوسط النسبة العالمية.

شكل رقم (2): نسب مالكي الحسابات المالية للأفراد البالغين² شكل رقم (3): نسب الادخار في المؤسسات المالية للأفراد البالغين

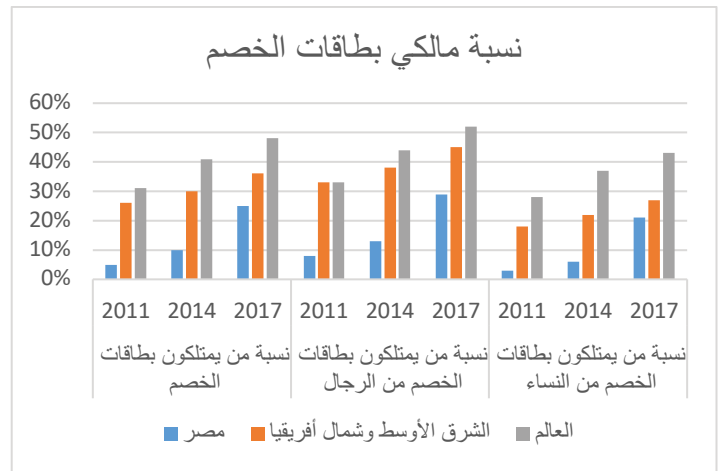
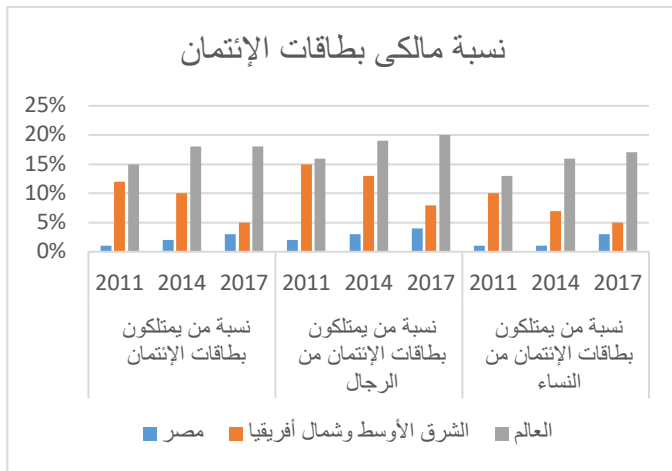


شكل رقم (5): نسب بطاقات الائتمان للأفراد البالغين

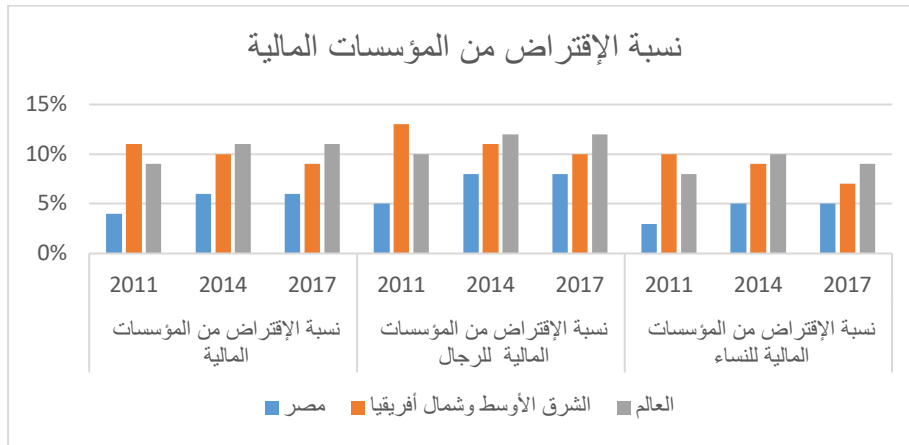
شكل رقم (4): نسب مالكي بطاقات الخصم للأفراد البالغين

1 World Bank (2017), Global Findex Database 2017, available at <https://globalfindex.worldbank.org/>

² الأفراد البالغين من هم أكثر من 15 سنة فأكثر طبقا لتعريف البنك المركزي المصري.



شكل رقم (6): نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للأفراد البالغين



ثانياً: الوصول إلى الخدمات المالية

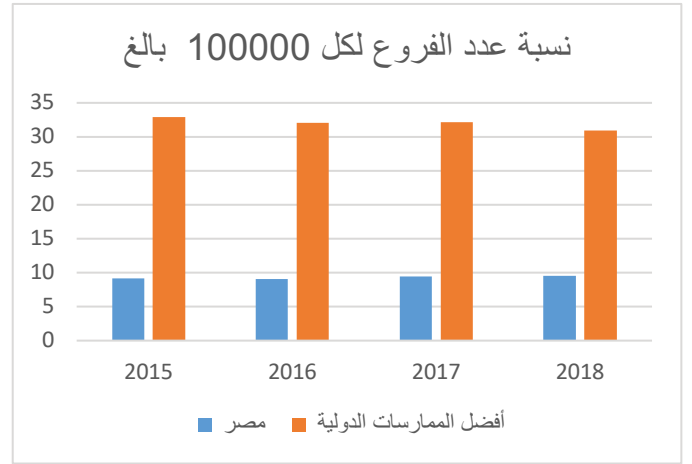
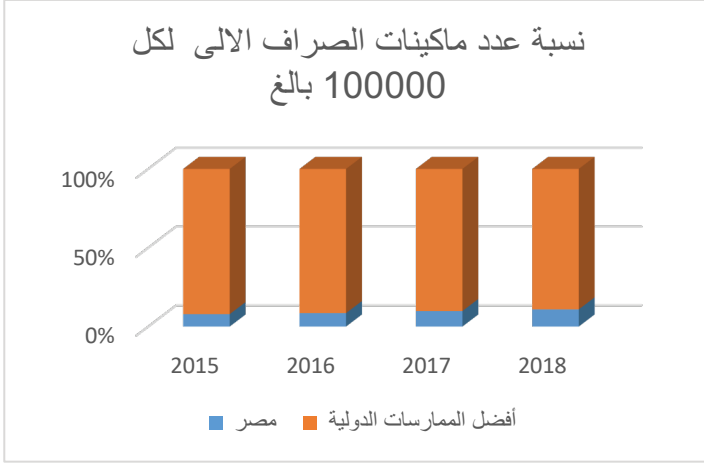
بلغت عدد البنوك في مصر 38 بنك في عام 2018 وهي تعمل من خلال 4155 فرع، و 11745 ماكينة صراف آلي¹، حيث بلغت عدد الفروع لكل 100 ألف مواطن بالغ 9.5 فرعاً في 2018² بينما بلغ عدد الفروع لكل 100 ألف مواطن بالغ طبقاً لأفضل الممارسات الدولية في نفس العام 30.9 فرعاً، كما بلغت نسبة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف مواطن بالغ 27 ماكينة صراف آلي بينما بلغت طبقاً لأفضل الممارسات الدولية 221 ماكينة صراف آلي خلال نفس العام³.

شكل رقم (7): نسبة عدد الفروع لكل 100 ألف مواطن بالغ شكل رقم (8): نسبة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف مواطن بالغ

¹ البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (267) -يونيو 2019، ص 117،40.

² اعتمد الباحث على المعادلة التالية في احتساب نسبة الفروع وماكينات الصراف الآلي (عدد البنوك * 100000 = عدد البالغين * س)

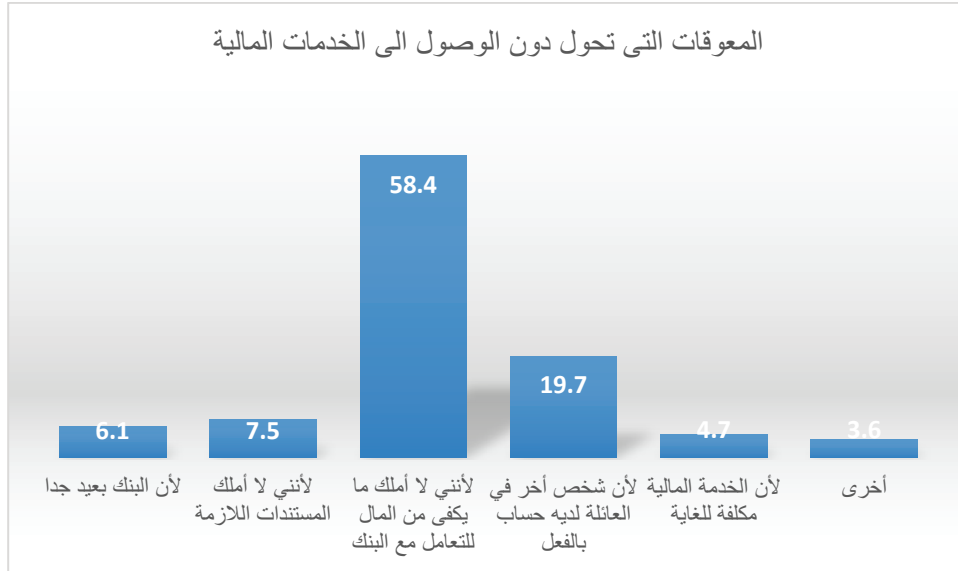
³ International Monetary Fund, IMF data access to macroeconomic & financial data, financial access survey (FAS). last updated 10-4-2019 <http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>



ثالثًا: المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية

يتضح من الشكل رقم (9) أن عدم امتلاك المال الكافي من مفردات العينة هو السبب الأول بنسبة 58.4%، يليه في الترتيب أن شخص في العائلة لديه حساب بالفعل بنسبة 19.7% ويأتي في الترتيب الثالث والرابع عدم امتلاك المستندات اللازمة، ولأن البنك بعيد جدا بنسبة 7.5%، 6.1% على التوالي¹.

شكل رقم (9): المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية



¹ من إعداد الباحث بالاعتماد على الاستبيان الموزع على عينة من طلبة الجامعات المصرية.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

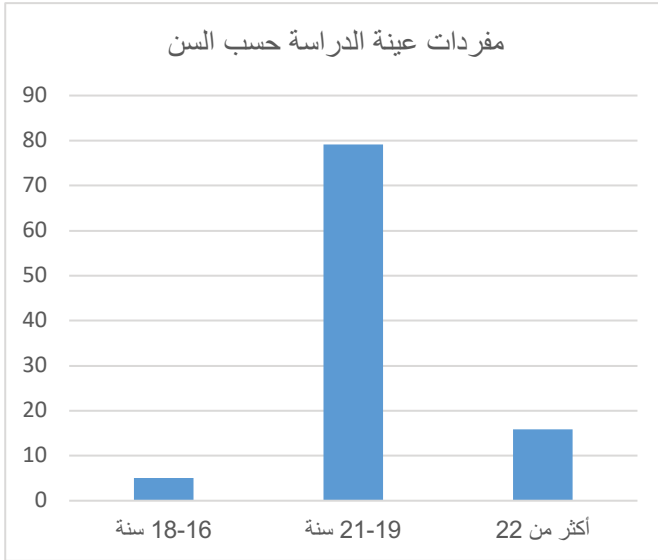
يشتمل هذا المبحث على أربعة مكونات أساسية:

- الخصائص الشخصية لعينة الدراسة
- الخصائص المعرفية لعينة الدراسة
- مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب الخصائص الشخصية
- التعاملات المالية لعينة الدراسة

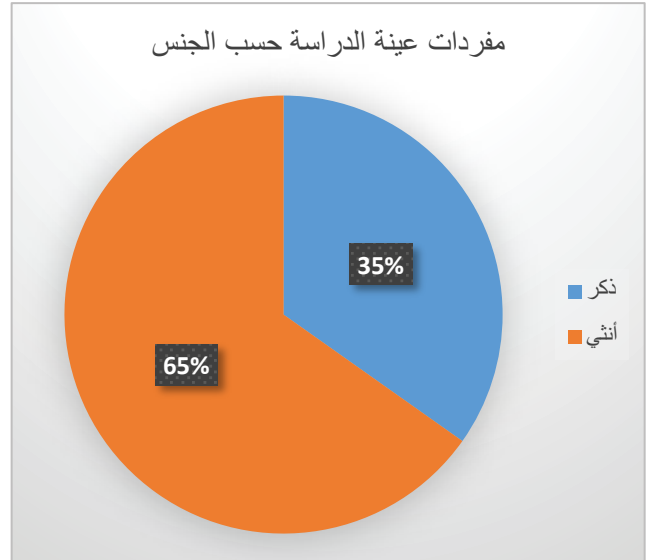
1. الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

نعرض فيما يلي الخصائص الشخصية للطلبة الذين يمثلون عينة الدراسة، ويشمل ذلك: النوع والسن والجامعة ومستوى تعليم الأب والأم ومدى امتلاك الاب والأم حسابات شخصية

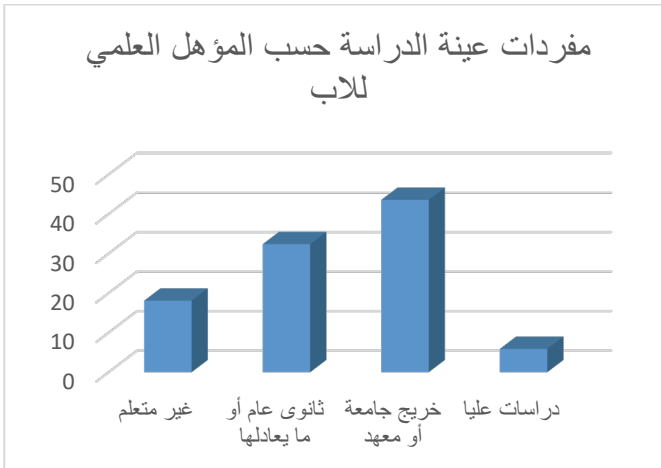
شكل (11): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب السن



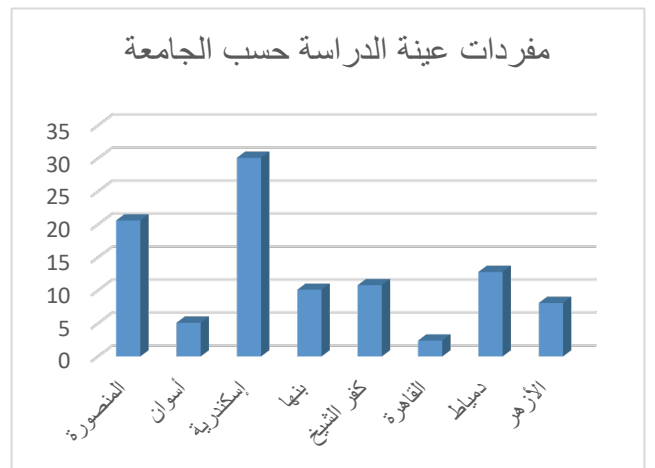
شكل (10): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس



شكل (13): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للاب



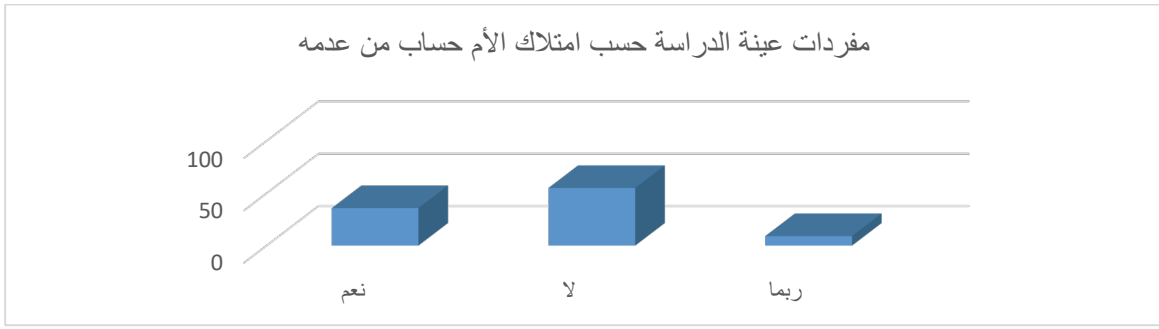
شكل (12): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجامعة



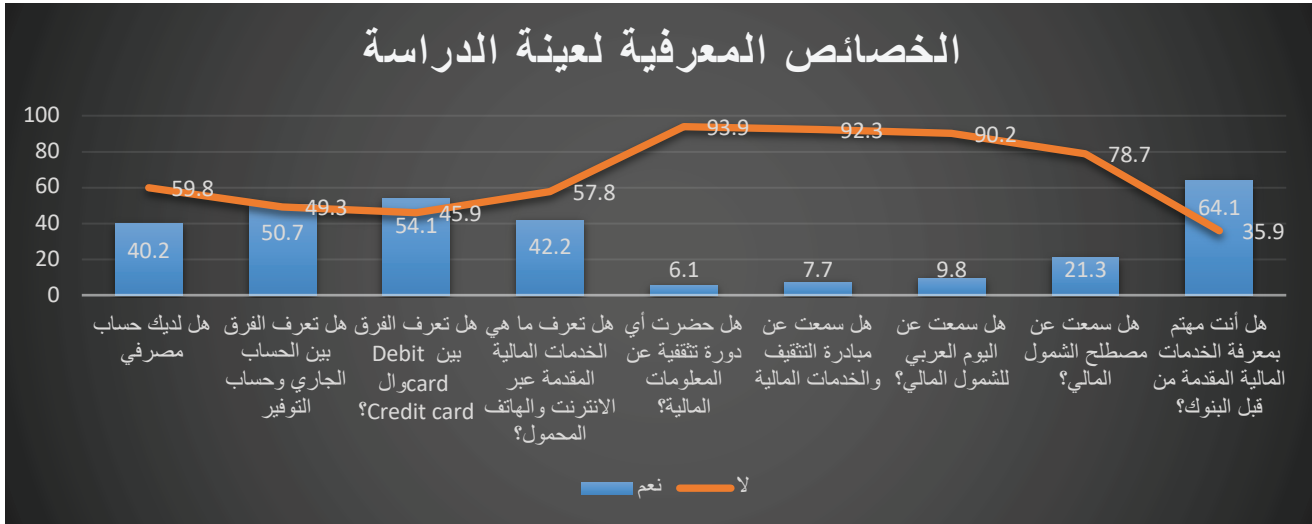
شكل (14): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للأب حساب من عدمه
شكل (15): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب امتلاك الأب حساب



شكل (16): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب امتلاك الأم حساب من عدمه



2. الخصائص المعرفية لعينة الدراسة



يتضح من الشكل رقم (17) أن هناك فجوة في المعرفة لدى عينة الدراسة فهناك حوالي 57.8% من العينة لا تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول، كما تبين أن نسبة 92.3% لا تعرف بالمبادرات التثقيفية التي يقوم

بها المعهد المصرفي تحت شعار "علشان بكره"، كما أبدت نسبة كبيرة اهتمامها بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من البنوك حيث بلغت النسبة 64.1%.

3. مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب الخصائص الشخصية

أولاً: جدول رقم (1) مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب النوع

اختبار كا – تربيعة للاستقلال		أنثي		ذكر		التساؤلات
		نعم%	لا%	نعم%	لا%	
0.4	0.8295	61.4	38.6	55.9	44.1	1 هل لديك حساب مصرفي؟
0.7	0.1415	48.7	51.3	51	49	2 هل تعرف الفرق بين الحساب الجاري والتوفير؟
0.0	6.1145	40.7	59.3	55.9	44.1	3 هل تعرف الفرق بين Debit card والCredit card ؟
0.6	0.230	91	9	89.2	10.8	4 هل لديك بطاقة خصم Debit card ؟
07	01465	58.2	41.8	55.9	44.1	5 هل لديك بطاقة ائتمانية Credit card ؟
0.6	0.2345	58.8	41.2	55.9	44.1	6 هل تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول؟
0.1	3.385	96.3	3.7	91.2	8.8	7 هل حضرت أي دورة تثقيفية عن المعلومات المالية؟
0.1	0.1945	92.6	7.4	91.2	8.8	8 هل سمعت عن مبادرة التثقيف والخدمات المالية؟
0.1	4.7975	93.1	6.9	85.1	14.9	9 هل سمعت عن اليوم العربي للشمول المالي؟
0.1	3.537	82	18	72.5	27.5	10 هل سمعت عن مصطلح الشمول المالي؟
0.0	8.3345	41.5	58.5	24.5	75.5	11 هل أنت مهتم بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك؟

يتضح من الجدول رقم (1) الآتي:

- على الرغم من تقارب المعرفة المالية بين الرجال والنساء إلا أن عدد من لديهم حسابات مصرفية وبطاقات ائتمانية وبطاقات خصم من الرجال أكبر من النساء.
- هناك ارتباط معنوي بين كثير من التساؤلات المطروحة من قبل الباحث والنوع سواء كان ذكراً أم أنثى.

ثانيا: جدول رقم (2) مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب مستوى تعليم الأب

اختبار كا – تربيع للاستقلال		مستوى تعليم الأب								التساؤلات
المعنى	القيمة	دراسات عليا		خريج جامعة أو معهد		ثانوي عام أو ما يعادلها		غير متعلم		
		% لا	% نعم	% لا	% نعم	% لا	% نعم	% لا	% نعم	
0.3	3.758	52.9	47.1	54.4	45.6	66.3	33.7	63.5	36.5	هل لديك حساب مصرفي؟
0.3	3.511	29.4	70.6	52.8	47.2	47.8	52.2	51.9	48.1	هل تعرف الفرق بين الحساب الجاري والتوفير؟
0.0	8.485	76.5	23.5	50	50	60	40	69.2	30.8	هل تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول؟
0.1	5.371	82.4	17.6	58.5	41.5	69.7	30.3	66	34	هل يوفر لك البنك أو المؤسسة الخدمات المصرفية عبر الأنترنت؟
0.3	4.021	88.2	11.8	91.9	8.1	95.7	4.3	98.1	1.9	هل حضرت أي دورة تثقيفية عن المعلومات المالية؟
0.3	3.379	82.4	17.6	92.7	7.3	94.6	5.4	90.4	9.6	هل سمعت عن مبادرة التثقيف والخدمات المالية؟
0.0	14.29	82.4	17.6	94.4	5.6	94.6	5.4	78.4	21.6	هل سمعت عن اليوم العربي للشمول المالي؟
0.0	12.98	70.6	29.4	76.6	23.4	90.3	9.7	66.7	33.3	هل سمعت عن مصطلح الشمول المالي؟
0.6	2.005	35.3	64.7	36.3	63.7	39.1	60.9	27.5	72.5	هل أنت مهتم بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك؟

يتضح من الجدول رقم (2) التالي:

- هناك ارتباط معنوي بين مستوى تعليم الأب ومن لديهم حساب مصرفي فنجد كلما ارتقى مستوى تعليم الأب كلما كانت نسبة من يملكون حسابات مصرفية مرتفعة.

- هناك ارتباط معنوي بين مستوى تعليم الأب ومستوى المعرفة لدى الطلبة، فكلما ارتقى مستوى تعليم الأب كلما كان مستوى المعرفة أكبر، لكن نجد أن الاهتمام بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك تزداد لدى فئة مستوى الأب غير متعلم.
- هناك ارتباط معنوي بين مستوى تعليم الأب وحضور الدورات التثقيفية عن المعلومات المالية المقدمة من قبل البنوك.

ثالثاً: جدول رقم (3) مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب امتلاك الأب حساب في البنك من عدمه

اختبار كا – تربيع للاستقلال		هل يمتلك الأب حساب في البنك						التساؤلات
المعنوية	القيمة	ربما		لا		نعم		
		% لا	% نعم	% لا	% نعم	% لا	% نعم	
0.0	17.526	65.1	34.9	71.7	28.3	46.2	53.8	هل لديك حساب مصرفي؟
0.0	6.512	55.8	44.2	56.2	43.8	41.1	58.9	هل تعرف الفرق بين الحساب الجاري والتوفير؟
0.1	4.360	60.5	39.5	64.5	35.5	51.6	48.4	هل تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول؟
0.6	0.935	69	31	65	35	61.2	38.8	هل يوفر لك البنك أو المؤسسة الخدمات المصرفية عبر الأنترنت؟
0.4	1.867	97.6	2.4	95	5	92.4	7.6	هل حضرت أي دورة تثقيفية عن المعلومات المالية؟
0.3	2.637	97.7	2.3	92.6	7.4	90.1	9.9	هل سمعت عن مبادرة التثقيف والخدمات المالية؟
0.2	3.275	97.7	2.3	89.2	10.8	88.5	11.5	هل سمعت عن اليوم العربي للشمول المالي؟
0.2	3.157	88.4	11.6	78.3	21.7	75.6	24.4	هل سمعت عن مصطلح الشمول المالي؟
0.0	17.325	39	61	48.8	51.2	23.7	76.3	هل أنت مهتم بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك؟

يتضح من الجدول رقم (3) الآتي:

- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الأب حساب في البنك ومن لديه حساب مصرفي من الطلبة فنجد أنه في حالة امتلاك الاب حساب في البنك تزداد نسبة من لديهم حساب مصرفي من الطلبة.

- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الأب حساب في البنك ومستوى المعرفة لدى الطلبة فكلما كان الأب يمتلك حسابا كلما اكانت مستوى المعرفة أكبر.
- هناك ارتباط معنوي بين مستوى الاهتمام بمعرفة الخدمات المالية المقدمة وامتلاك الأب حساب في البنك فكلما كان الأب يمتلك حسابا في البنك كلما كانت مستوى الاهتمام بالمعرفة أكبر لدى الطلبة.

رابعاً: جدول رقم (4) مقارنة الفروق في الخصائص المعرفية حسب امتلاك الأم حساب في البنك من عدمه

اختبار كا – تربيع للاستقلال		هل تمتلك الأم حساب في البنك						التساؤلات
المعنوية	القيمة	ربما		لا		نعم		
		% لا	% نعم	% لا	% نعم	% لا	% نعم	
0.0	9.076	63	37	66.5	33.5	48.1	51.9	هل لديك حساب مصرفي؟
0.5	1.446	44.4	55.6	52.5	47.5	45.7	54.3	هل تعرف الفرق بين الحساب الجاري والتوفير؟
0.4	2.056	59.3	40.7	45.4	54.6	44.2	55.8	هل تعرف الفرق بين Debit card وال Credit card؟
0.6	0.894	51.9	48.1	60.2	39.8	56.2	43.8	هل تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول؟
0.4	1.8395	100	0	93.8	6.2	93.4	6.6	هل حضرت أي دورة تثقيفية عن المعلومات المالية؟
0.1	4.377	100	0	93.3	6.7	88.7	11.3	هل سمعت عن مبادرة التثقيف والخدمات المالية؟
0.5	1.4065	96.3	3.7	90.1	9.9	88.7	11.3	هل سمعت عن اليوم العربي للشمول المالي؟
0.0	7.377	96.3	3.7	79.6	20.4	72.6	27.4	هل سمعت عن مصطلح الشمول المالي؟
0.1	5.542	30.8	69.2	42	58	28.3	71.7	هل أنت مهتم بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك؟

يتضح من الجدول رقم (4) الآتي:

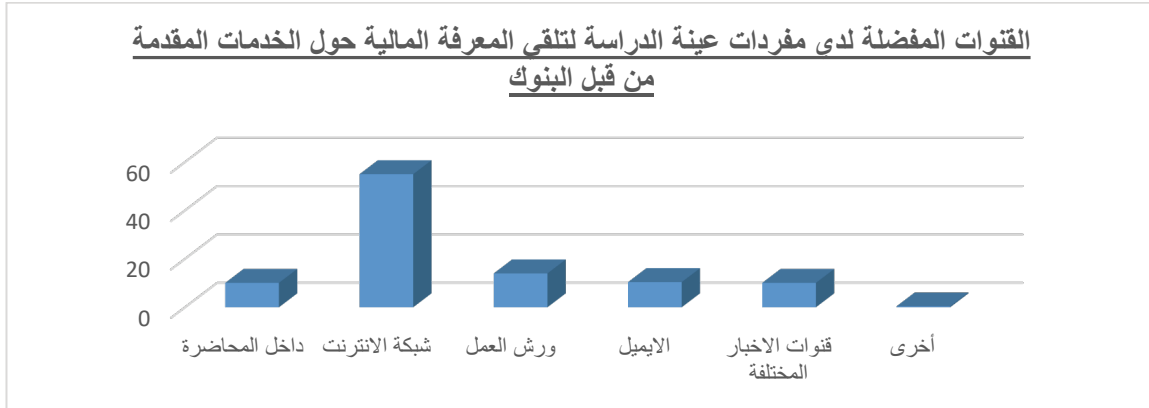
- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الأم حساب في البنك ومن لديه حساب مصرفي من الطلبة فنجد أنه في حالة امتلاك الام حساب في البنك تزداد نسبة من لديهم حساب مصرفي من الطلبة.

- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الام حساب في البنك ومستوى المعرفة لدى الطلبة فكلما كانت الام تمتلك حسابا كلما كانت مستوى المعرفة أكبر.
- هناك ارتباط معنوي بين مستوى الاهتمام بمعرفة الخدمات المالية المقدمة وامتلاك الام حساب في البنك فكلما كانت الام تمتلك حسابا في البنك كلما كان مستوى الاهتمام بالمعرفة أكبر لدى الطلبة.

التعاملات المالية لعينة الدراسة

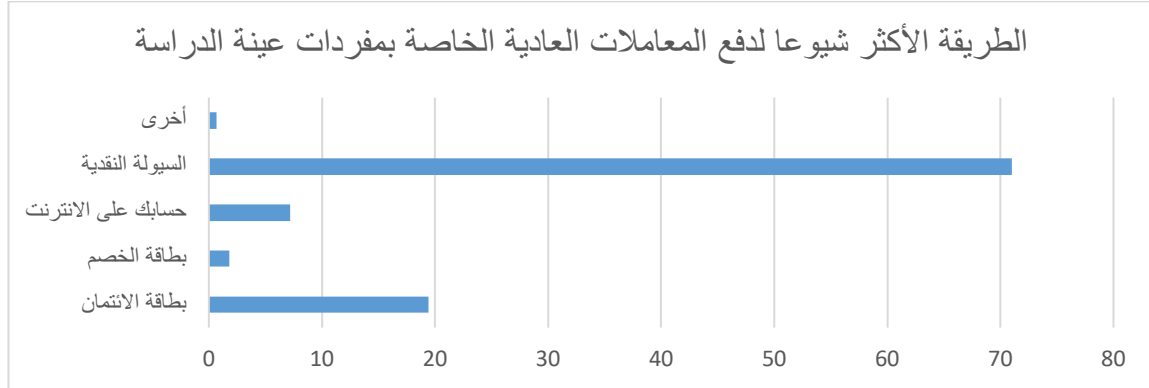
أولاً: القنوات المفضلة لتلقي المعرفة المالية حول الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك

يتضح من الشكل رقم (18) أن شبكة الإنترنت هي القناة الأولى المفضلة بنسبة 55% يليها ورش العمل بنسبة 14%



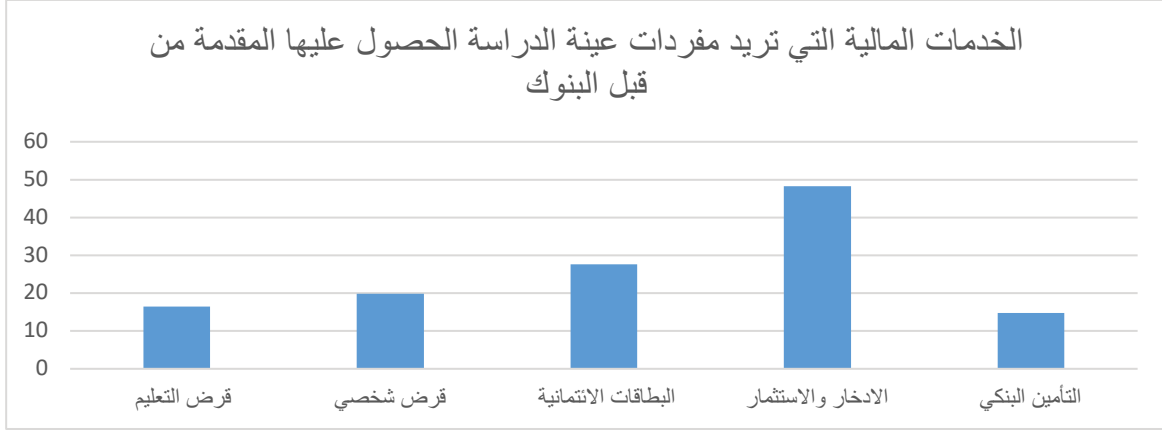
ثانياً: الطريقة الأكثر شيوعاً لدفع المعاملات العادية الخاصة بك

يتضح من الشكل رقم (19) أن السيوالة النقدية هي الطريقة الأكثر استخداماً بنسبة 71% ، تليها بطاقات الائتمان بنسبة 19.4%



ثالثاً: الخدمات المالية التي تريد مفردات العينة الحصول عليها من البنوك

يتضح من الشكل رقم (20) أن الخدمات المرتبطة بالادخار والتأمين جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 48.3%، تليها الخدمات المالية المرتبطة ببطاقات الائتمان بنسبة 27.6%، يليها القرض الشخصي بنسبة 19.8%.



النتائج:

- هناك فجوة في المعرفة المالية لدى عينة الدراسة فهناك حوالي 57.8% من العينة لا تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول.
- تبين أن نسبة 92.3% من مفردات العينة لم تسمع عن المبادرات التثقيفية التي يقوم بها المعهد المصرفي تحت شعار "علشان بكره".
- تبين أن هناك نسبة 93.9% من مفردات العينة لم يتاح لها حضور أي دورات تثقيفية عن الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك، كما أبدت نسبة كبيرة اهتمامها البالغ بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من البنوك.
- تبين أن هناك حوالي 90.2% من مفردات العينة لم تسمع عن اليوم العربي للشمول المالي، ونسبة 78.7% لم تسمع عن مصطلح الشمول المالي.
- على الرغم من تقارب المعرفة المالية بين الرجال والنساء إلا أن عدد من لديهم حسابات مصرفية وبطاقات ائتمانية وبطاقات خصم من الرجال أكبر من النساء.
- هناك ارتباط معنوي بين مستوى تعليم الأب ومن لديهم حساب مصرفي فنجد كلما ارتقي مستوى تعليم الأب كلما كانت نسبة من يملكون حسابات مصرفية مرتفعة.
- هناك ارتباط معنوي بين مستوى تعليم الأب ومستوى المعرفة لدى الطلبة، فكلما ارتقي مستوى تعليم الأب كلما كانت مستوى المعرفة أكبر، لكن نجد أن الاهتمام بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك تزداد لدى فئة مستوى الأب غير المتعلم.
- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الأم حساب في البنك ومن لديه حساب مصرفي من الطلبة فنجد أنه في حالة امتلاك الام حساب في البنك تزداد نسبة من لديهم حساب مصرفي من الطلبة.
- هناك ارتباط معنوي بين امتلاك الام حساب في البنك ومستوى المعرفة لدى الطلبة فكلما كانت الام تمتلك حسابا كلما كانت مستوى المعرفة أكبر لدى عينة الدراسة.
- تبين أن الطريقة الأكثر شيوعا لدفع المعاملات العادية الخاصة بعينة الدراسة هي السيولة النقدية تليها بطاقات الائتمان.
- تبين أن السبب الرئيسي لعدم امتلاك مفردات العينة لحساب شخصي في البنك بأن ليس لديهم ما يكفي من المال للتعامل مع البنك.

التوصيات:

جدول رقم (5) التوصية الأولى: يعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم مكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي، ونظراً لضعف الثقافة المالية في مصر لدى نسبة كبيرة من الفئات المستهدفة مالياً يوصي الباحث بوضع استراتيجية للتعليم المالي تحت قيادة البنك المركزي المصري تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي.

مؤشرات تقييم الأداء قبل وبعد التثقيف	العائد من التوصية	المدى الزمني للتنفيذ	أسلوب التنسيق بين الجهات المنفذة	الجهات المنفذة للتوصية	الفئات المستهدفة هي الفئات المستهدفة مالياً
يتم عمل استقصاء بشكل دوري لقياس مدى إلمامهم بالمعلومات المالية الأساسية.	بناء جيل جديد يتمتع بالوعي المالي اللازم لتحسين الوضع المالي العام للمجتمع .	يتم تنفيذه على مرحلتين حتى عام 2025	عمل برتوكول تعاون بين البنك المركزي والوزارة لإدراج مادة الثقافة المالية في المناهج الدراسية ونشرها على بنك المعرفة المصري EKB	وزارة التربية والتعليم	الأطفال حتى سن 15 سنة
نسبة من يمتلكون حساب من الطلبة من 15 سنة حتى 21 سنة.	مساعدتهم على الدخول في سوق العمل من خلال إنشاء شركات جديدة فور تخرجهم من شأنها أن تساهم بفعالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مصر.	خلال الأجل القريب حتى عام 2021 يتم تثقيف طلبة محافظة بورسعيد خلال الأجل المتوسط (حتى عام 2023) يتم التركيز على طلبة محافظات الإسماعيلية والسويس والبحر الأحمر وجنوب سيناء.	مبادرة لتثقيف جميع الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، من خلال عقد ورش العمل التفاعلية داخل كل كلية تحتوي على الخدمات المالية الأساسية التي يقوم بها البنك الإعفاء من مصاريف فتح الحساب لطلبة الجامعات تشجيعاً وتحفيزاً لهم على الدخول في القطاع المصرفي.	وزارة التعليم العالي المعهد المصري هيئة الرقابة المالية البنوك الحكومية المختلفة	طلبة الجامعات
نسبة من يمتلكون بطاقات ائتمانية.		خلال المدى البعيد 2030 يتم التركيز على طلبة باقي			

المحافظات تتوافق مع رؤية مصر 2030.	خلال الاجل القريب والمتوسط يتم ميكنة جميع الخدمات (كارت الفلاح) وتقديم القروض لتحسين مستوى دخول تلك الفئة.	وضع نظام لضمان القروض لصالح صغار المزارعين بدعم تمويلي من الحكومة. توعيهم من قبل البنوك بفوائد التأمين على المحاصيل الزراعية تتولي وزارة الزراعة ميكنة جميع الخدمات التي يحصلون عليها من خلال كارت الفلاح التي سوف يتم إصداره .	البنك الزراعي المصري وزارة الزراعة اللجان التسويقية التي تم تشكيلها داخل الجمعيات الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع بالمناطق الريفية الأكثر احتياجاً.	المزارعون
نسبة المزارعون الذين قتحوا حساب. نسبة عدد المزارعون الذين حصلوا على تمويل لأنشطتهم. نسبة عدد المزارعون الذين قاموا بالتأمين على محاصيلهم الزراعية.	من خلال رقمه المدفوعات يستفيد المزارعون الذين ليست لديهم حسابات مصرفية من أمن وسهولة أنظمة الدفع الرقمية للمبيعات الزراعية. يمكن النولة من توجيه المزارعون لزراعة أصناف معينة تنفق مع الأهمية النسبية لتلك المحاصيل.	يتمثل دور البنك المركزي في خلق بيئة تنظيمية وإشرافيه سليمة ونظام حوكمة قوى يساعد في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المناقشة بين البنوك يزيد من قدرة البنوك على وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المطلوب. يتمثل دور البنوك التجارية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض متطلبات الضمانات وتكلفة الاقتراض.	أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة البنوك التجارية المختلفة البنك المركزي المصري	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
نسبة محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض إجمالي النساء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة	دخول نسبة كبيرة من هذه المشروعات إلى القطاع الرسمي زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والتفدية، وتحقيق الاستقرار المالي.	خلال المدى القريب والمتوسط حتى عام 2023.	المشروعات الصغيرة	المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قطاع التمويل متناهي الصغر	الهيئة العامة للرقابة المالية وزارة التعليم العالي وزارة التنمية المحلية (المحافظين)	عقد ورشة عمل تدريبية بالمحافظات المختلفة للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية القيام بجولة تثقيفية لرفع وعي الشباب مستثمري الغد بتنوع الأدوات المالية غير المصرفية والفرص التي بإمكانهم الاستفادة منها أثناء التخطيط لتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة. تخفيف القيود والمستندات المطلوبة لفتح الحسابات التي لا يتجاوز التعامل عليها حداً معيناً	خلال المدى القريب والمتوسط حتى عام 2023	نشر الوعي بنشاط التمويل متناهي الصغر. توعية المستثمرين بالأسواق المالية غير المصرفية، سواء للتعريف بأساسيات وقواعد الاستثمار في تلك الأسواق، أو بما يصدر من قوانين أو قواعد أو آليات وأنظمة جديدة لمساعدة هؤلاء المستثمرين بأن يكون لديهم مستوى مناسب من الثقافة المالية يُمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس مستنيرة وكيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بهذا الاستثمار . التوعية بأهمية إدارة الأخطار للحد من الخسائر المتوقعة، وذلك بالاستفادة مما يقدمه قطاع التأمين من منتجات تأمينية.	نسبة عدد المشروعات متناهية الصغر التي تتمتع بإمكانية وصول مالي رسمي. نسبة عدد المشروعات متناهية الصغر المملوكة للنساء مع منفذ مالي رسمي.
الأسر ذات الدخل المنخفض والأميون	الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار	إدراج التعليم المالي في برامج محو الأمية. الاكتفاء فقط بتحقيق الشخصية لفتح الحساب واستخراج بطاقات لا تتجاوز الحركة عليها مبلغ معين يتم تحديده وفقاً للجهة المختصة	خلال الأجل البعيد حتى عام 2030	دمج فئة كبيرة للقطاع الرسمي خاصة وأن معظم هذه الفئات تعمل خارج القطاع الرسمي	نسبة عدد الحسابات للأسر ذات الدخل المنخفض والأميون

نسبة من يمتلكون حساب رسمي من إجمالي الحسابات الرسمية بالدولة. نسبة من يمتلكون بطاقات ائتمانية من إجمالي البطاقات الائتمانية. نسبة من يمتلكون بطاقات خصم من إجمالي بطاقات الخصم. نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي الاقتراض لدى نسبة الادخار لدى المؤسسات المالية	تتعاظم المكاسب التي تعود على الاقتصاد الكلي عندما تتمكن المرأة من المشاركة على نحو أكمل في سوق العمل وتُمنح نفس الفرص (الحقوق القانونية والتعليم والصحة والحصول على تمويل) طبقاً للدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي. ¹	خلال الأجل القريب والمتوسط حتى عام 2023 يتم ابتكار منتجات مالية جديدة من قبل البنوك التجارية لخدمة تلك الشريحة وإقامة دورات تثقيفية لتوعيتهم بأهمية الخدمات المالية وأثره في تحسين مستوى معيشتهم بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة	إطلاق إعلان يومياً للتثقيف المالي والمصرفي في أحد المحطات التلفزيونية الرائدة لمدة دقيقة.	النساء
المجلس القومي للمرأة				

¹ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، تشجيع النمو الاحتوائي، 2017، ص 14.

جدول رقم (6) التوصية الثانية: لأن البنوك التجارية هي أحد المحاور الرئيسية في تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع يوصي الباحث بضرورة:

مؤشرات تقييم الأداء ويتم مقارنتها بأفضل الممارسات بمنطقة الشرق الأوسط لكل بنك على حده.	العائد من التوصية	المدى الزمني للتنفيذ	أسلوب التنسيق بين الجهات المنفذة للتوصية	الجهة المنفذة للتوصية	التوصية
إجمالي عدد الفروع / عملاء البنك	الوصول	خلال المدى القريب	يقوم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي بتقييم الأداء لكل بنك على حده من خلال المؤشرات التي اقترحها الباحث للتعرف على مدى تقدم البنوك في تفعيل الشمول المالي على أرض الواقع والتنسيق مع وحدة الشمول المالي لرصد أي معوقات تحول دون تفعيل الشمول المالي	البنك المركزي المصري المعهد المصرفي المصري البنوك التجارية وجمعهم 38 بنك	توافر استراتيجية واضحة لدى البنوك العاملة في مصر لتطبيق الشمول المالي، خاصة وأن استراتيجية بعض البنوك تستهدف فقط الفئات ذات الملاة المالية المرتفعة والصفوة. (بالتالي يجب أن يقدم البنك المركزي بعض المحفزات لتلك البنوك كالإعفاء كنسبة من الاحتياطي حال استهداف تلك الفئات المستبعدة ماليا.
إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي / عملاء البنك	إلى شريحة كبيرة من الفئات المستبعدة ماليا.	يتم موافاة البنك المركزي بالاستراتيجية المعدلة من قبل البنوك التجارية	بآليات الوصول إلى الفئات المستبعدة.	البنك المركزي المصري	إعداد دورات تدريبية للعاملين بإدارة الشمول المالي بالبنك.
إجمالي عدد عملاء الهاتف المحمول / عملاء البنك	إجمالي عدد عملاء الهاتف المحمول / عملاء البنك	المركزية	بالتقييم	البنك المركزي المصري	تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
إجمالي عدد عمليات التحويلات عن طريق الإنترنت البنكي	إجمالي عدد عمليات التحويلات عن طريق الإنترنت البنكي	من قبل البنوك التجارية	بالتقييم	البنك المركزي المصري	تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض.
إجمالي عدد عملاء سكاك الأرياف / عملاء البنك	إجمالي عدد عملاء سكاك الأرياف / عملاء البنك	بإدارة الشمول بالبنوك	بالتقييم	البنك المركزي المصري	تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض.
إجمالي عدد الحسابات النشطة / إجمالي عدد الحسابات المفتوحة أثناء اليوم العربي للشمول المالي	إجمالي عدد الحسابات النشطة / إجمالي عدد الحسابات المفتوحة أثناء اليوم العربي للشمول المالي	التجارية	بالتقييم	البنك المركزي المصري	تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض.

<p>إجمالي عدد عملاء اليوم العربي للشمول المالي التي حصلت على قروض / إجمالي عدد عملاء الحسابات المفتوحة أثناء اليوم العربي للشمول المالي</p> <p>عدد البطاقات الائتمانية المستخدمة / إجمالي عدد البطاقات الائتمانية المصدرة</p> <p>عدد العملاء الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم / عدد العملاء</p> <p>عدد العملاء الذين يقومون بتأمين أنشطتهم / عدد العملاء</p> <p>إجمالي عدد شكاوى عملاء الانترنت البنكي / عدد شكاوى البنك</p>		<p>حده من حيث الخطوات المتخذة بالإعتماد على مؤشرات الأداء التي اقترحها الباحث .</p>	<p>واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتصويبها. وضع خطة تدريبية من قبل المعهد المصرفي لتدريب العاملين بإدارة الشمول المالي بالبنوك بالتعاون مع المؤسسات الدولية المهتمة بهذا الموضوع.</p>	<ul style="list-style-type: none"> التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية. تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك ومقومي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، وغيرها.
--	--	---	--	---

جدول رقم (7) التوصية الثالثة: اختيار محافظة بورسعيد كنموذج لتفعيل الشمول المالي على أرض الواقع، حيث يعتبر الباحث أنها من أنسب المحافظات لعدة أسباب:

- يبلغ عدد السكان حوالي 770830 نسمة في أكتوبر 2019 طبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء¹، وبالتالي يمكن تحديد الفئات المستبعدة ماليا وتقديم خدمات مالية تناسبهم.
- نجاح تجربة منظومة الخبز، ثم منظومة التحول الرقمي، وصولا لتجربة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بتلك المحافظة.

مؤشرات تقييم الأداء قبل وبعد التجربة	العائد من التوصية	المدى الزمني للتنفيذ	أسلوب التنسيق بين الجهات المنفذة للتوصية	الجهة المنفذة للتوصية	التوصية
نسبة مالكي الحسابات الرسمية (رجال - نساء).	تقييم التجربة والوقوف على نقاط القوة والضعف لتلافيها مستقبلا.	خلال المدى القريب حتى عام 2021 يتم تفعيل الشمول المالي في بورسعيد	البنك المركزي المصري متابعة مؤشرات الأداء.	البنك المركزي	تعزيز الشمول المالي بمحافظة بورسعيد
نسبة الإذخار في المؤسسات المالية (رجال - نساء).	الإفصاح من قبل المواطن البورسعيدي عن مدى الاستفادة من الخدمات المالية لخلق حالة من الشغف لدى باقية أفراد المجتمع.	والمتوسط (حتى عام 2024) يتم التركيز على محافظات الإسماعيلية والسويس والبحر الأحمر وجنوب سيناء.	وزارة التخطيط مسئولة عن بوابة الحكومة الإلكترونية بالإضافة الى تطبيق الخدمات الحكومية على الهاتف المحمول	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	اختيارها كنموذج لباقي محافظات مصر .
نسبة عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ.	تطبيق هذا النموذج على باقي المحافظات تباعا.	خلال المدى البعيد 2030 يتم تفعيل الشمول المالي لباقي المحافظات لتتوافق مع رؤية مصر 2030.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسئولة عن البنية الأساسية للاتصالات والتحول الرقمي لكافة الخدمات داخل المحافظة	وزارة التخطيط ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
نسبة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ.			بيانات التعداد الأخير للسكان للوقوف على الفئات المستبعدة ماليا داخل المحافظة.	محافظة بورسعيد	

نسبة عدد منافذ الوكلاء لكل 100 ألف بالغ .			محافظة بوسعيد التعاون مع كافة الجهات السابقة وامدادهم بكل الأدوات اللازمة لتحقيق الهدف المنشود.		
--	--	--	---	--	--

المراجع:

- Abuja, “National financial inclusion strategy” working paper, October 2018.
- Brown, M., Henchoz, C., & Spycher, T. (2018). Culture and financial literacy: Evidence from a within-country language border. Journal of Economic Behavior and Organization. Volume 150, June 2018, Pages 62-85.
- Camara, N., & Tuesta, D. (2017). Measuring financial inclusion: A multidimensional index. Marrakech, Morocco. 14 July.
- CCAP & Arab Monetary Fund (2017) “financial inclusion measurement in the Arab world”, working paper, January 2017.
- Financial inclusion data working group (2013)” Measuring financial inclusion: core set of financial inclusion “Alliance of financial inclusion, Guideline Note No.4 March 2013.
- Kishan, K., & Alfani, E. (2018). “Financial statement literacy of individual investors in China”. International Journal China Studies, Vol. 9, No. 1, April 2018.
- The world bank (2014)” Global financial development: financial inclusion” .
- World Bank (2015), Financial Literacy around the World: Insights from the Standard & Poor’s Rating Services Global Financial Literacy Survey
<http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
- International monetary fund, IMF data access to macroeconomic & financial data, financial access survey (FAS). last updated 10-4-2019
<http://data.imf.org/?sk=E5DCAB7E-A5CA-4892-A6EA-598B5463A34C>
- The World Bank. (2018). Financial Inclusion - Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity. Retrieved from
<https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>
- World Bank (2017), Global Findex Database 2017, available at
<https://globalfindex.worldbank.org/>
- <http://datatopics.worldbank.org/g20fidata/country/egypt,-arab-rep.#>
- أسلي ديمبرجوتش-كونت، وليورا كلاير، ودوروثي سينجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2017، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، البنك الدولي.
- جلال الدين رجب، احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلى الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2018.
- محمد موسى (2018)، "أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 30 ديسمبر.

- اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي، فبراير 2016.
- البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (267) -يونيو 2019.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر /2019،
<https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx#>
- اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه،
2017.
<http://www.uabonline.org/ar/research/financial/16081575160215931575160415881605160816041575160416/47713/0>

قائمة استقصاء

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "تطبيق الشمول المالي على أرض الواقع " ولأنكم أنتم شباب مصر الواعد أملها وحاضرها ومستقبلها، تحاول الدولة جاهدة البحث عن المعوقات والتحديات التي تقابلكم لإيجاد حلول لها لخلق بيئة متميزة تستطيعون من خلالها الاستفادة بكل الخدمات المالية الجديدة.

وعلى ذلك فإننا نرجو أن يكون ردكم على الأسئلة الواردة بالاستقصاء دقيقا وصريحا للتوصل إلى نتائج حاسمة تعبر عن واقع الشمول المالي في مصر، علما بأنه لن يشار في تحليل الاستقصاء إلى أى شخص باسمه ولن تستخدم المعلومات الواردة إلا في أغراض الدراسة العلمية فقط، كما أحب أن أقدم لكم أسمى معاني الشكر لتعاونكم معي، كما يسعدني إرسال نسخة من النتائج النهائية للدراسة إلى المكتبة المركزية بجامعتكم الموقرة.

فيما يلي بعض النقاط المتعلقة ببطاقة تعارف، ونأمل منكم وضع علامة صح أمام إجابتك المختارة.

➤ النوع

أنثي

ذكر

➤ السن

فوق 22

21-19

18-16

➤ الجامعة

جامعة كفر الشيخ

جامعة بنها

جامعة اسكندرية

جامعة أسوان

جامعة المنصورة

جامعة الأزهر

جامعة دمياط

جامعة القاهرة

➤ مستوى تعليم الأب

دراسات عليا

خريج جامعة أو معهد

ثانوى عام أو ما يعادلها

غير متعلم

➤ مستوى تعليم الأم

دراسات عليا

خريج جامعة أو معهد

ثانوى عام أو ما يعادلها

غير متعلم

لا

نعم

➤ هل لديك حساب مصرفي؟

لا

نعم

➤ هل تعرف الفرق بين الحساب الجاري وحساب التوفير؟

لا

نعم

➤ هل تعرف الفرق بين Debit card والCredit card ؟

لا

نعم

➤ هل لديك بطاقة خصم Debit card ؟

➤ هل لديك بطاقة ائتمانية **Credit card**؟

➤ هل تعرف ما هي الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت والهاتف المحمول؟

➤ هل يوفر لك البنك أو المؤسسة الخدمات المصرفية عبر الأنترنت؟

➤ هل حضرت أي دورة تثقيفية عن المعلومات المالية؟

➤ هل سمعت عن مبادرة التثقيف والخدمات المالية التي يقوم بها المعهد المصرفي تحت شعار عشان بكرة؟

➤ هل سمعت عن اليوم العربي للشمول المالي؟

➤ هل سمعت عن مصطلح الشمول المالي؟

➤ هل أنت مهتم بمعرفة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك؟

➤ ما مدى اهتمامك بإقامة ورش عمل داخل الجامعة برعاية البنك المركزي من أجل التثقيف المالي؟

- مهتم جدا
- مهتم الى حد ما
- غير مهتم

➤ ما هي القنوات المفضلة لديك لتلقي المعرفة المالية حول الخدمات المقدمة من قبل البنوك؟

- داخل المحاضرة
- شبكة الانترنت
- ورش العمل
- الإيميل الشخصي
- قنوات الأخبار المختلفة
- أخرى برجاها تحديدها.....

➤ ما هي الخدمات المالية التي تريد الحصول عليها المقدمة من قبل البنوك؟

- قرض التعليم
- قرض شخصي
- البطاقات الائتمانية
- الادخار والاستثمار
- التأمين البنكي
- أخرى برجاها تحديدها.....

➤ هل يمتلك الاب حساب شخصي فى البنك؟

➤ هل تمتلك الام حساب شخصي فى البنك؟

➤ ما هي الطريقة الأكثر شيوعا لدفع المعاملات العادية الخاصة بك

- بطاقة الائتمان **Credit card**
- بطاقة الخصم **Debit card**
- حسابك على الانترنت
- السيولة النقدية **Cash**
- غير ذلك برجاها تحديدها.....

➤ ما هو السبب الرئيسي لعدم امتلاكك انت (أو اي شخص تعرفه) لحساب شخصي فى بنك أو مؤسسة مالية أخرى؟

- لأنك البنك بعيد جدا
- لأنني لا أملك المستندات اللازمة
- لأنني لا أملك ما يكفي من المال للتعامل مع البنك
- لأن شخص آخر في العائلة لديه حساب بالفعل
- لأن الخدمة المالية مكلفة للغاية
- أسباب أخرى برجاها تحديدها.....

الفائز بالمركز الثاني

أحمد متولي بدير متولي محمد
البنك الأهلي المصري

مقدمه:

نمى دور القطاع المالي تصاعدياً ولعب دوراً هاماً في نمو اقتصاديات الدول، وقد حظى الشمول المالي في الأونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناعات القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين، وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من الكثير من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة من جانب القطاع المصرفي لمواكبة التطورات المالية وفي محاولة منها لتطبيق وتفعيل الشمول المالي على أرض الواقع.

وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك الدولي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك الدولي تعميم الشمول المالي ونشرة بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة، فضلاً عن تزايد اهتمام البنوك المركزية به حيث أنه يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

تنتظر الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتم ملاحظة ذلك في أكثر من 90 دولة نامية حيث أن أكثر من 75% من سكان العالم الذين ليس لديهم حسابات بنكية قاموا بالتوقيع في إعلان مايا 1 عام 2011، ومن جهة أخرى حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جداً حيث تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2015 أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي.

ونستعرض في هذا الفصل التعريف بالشمول المالي وفقاً والمؤسسات العالمية وإبراز أهمية دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن استعراض أهداف الشمول المالي وابعاده من خلال الآتي:

- المبحث الأول: تعريف الشمول المالي وأبعاده دولياً
- المبحث الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي
- المبحث الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي

¹ إعلان مايا هو وثيقة تمثل بيان نوايا لجعل الشمول المالي محورياً رئيسياً في الجهود الوطنية من أجل الحد من الفقر والاستقرار الاقتصادي وهو من أبرز الإعلانات التي جاء بها تحالف الشمول المالي والذي تأسس في عام 2008 والتي تتمثل رسالته في تشجيع وتبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية.

المبحث الأول: تعريف الشمول المالي وأبعاده دولياً

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون وترفت عن الخدمات المالية في جنوب شرف إنجلترا، وأزداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكنهم من استخدامها بشكل صحيح، وتبنت مجموعة العشرين G20 هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء الدولي، كما اطلقت العديد من المؤسسات العالمية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. فقد اشارت العديد من الدراسات إلى تعدد تعريفات الشمول المالي على المستوى المحلي والدولي وسوف نقوم بالتركيز باستعراض بعض من التعريفات الدولية للشمول المالي وفقاً للمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية كالتالي²:

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية³.
- ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية وبمقابل أسعار معقولة، ويقع توفيرها بطريقة مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية.
- ويعرف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع – وبما يشمل الفئات المهمشة – للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
- وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي⁴.
- أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فتعرف الشمول المالي بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً.

² Kunt, D., (2017), " Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence", Policy Research Working Paper8040, World Bank, Washington, DC. P.7.

³ World Bank, (2014), "The Global Findex Data 2014", P.11.

⁴ Morgan, P., (2016), " Financial Stability and Financial Inclusion", ADBI Working Paper Series, NO. 488, Asian Development Bank Institute, P.21.

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز عليها الشمول المالي وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار.
- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

وعلى الجانب الآخر في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، حيث تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وآلات الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في الاتي⁵:

- 1- **الوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:
 - عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
 - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
 - عدد الحسابات التي يتم فتحها في البنوك يومياً.
- 2- **استخدام الخدمات المالية:** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وتكمن مؤشرات هذا البعد في الاتي:
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
 - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
 - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
 - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
 - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

⁵ Claessens, S., (2016), " Financial Regulations for Improving Financial Inclusion", **CGD Task Force Report**, Center for Global Development, Washington, DC, P.14.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
- 3- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة هو تحدى في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين وذوى العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعى المستهلك، شفافية المنافسة، وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وهي كالتالي:
- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دوراً حاسماً في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.
- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- التثقيف المالي: يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضاً العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.



المبحث الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

تكشف مجموعة متزايدة من البحوث ان هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد الى حد ما، فانه حتى الدراسات التي لم تتوصل الى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية. وتتمثل أهمية الشمول المالي ايضا في انها تساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد، كما تساهم في دمج مشاريع القطاع الغير رسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية، بالإضافة الى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.

ويمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسات ان الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول يمكن ان تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، وتوصلت دراسة في كينيا الى ان اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة لاسيما النساء، فقد مكن ذلك الاسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 185 الف أمراه بترك العمل بالزراعة وانشاء مشاريع او أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في نسبة الفقر المدقع بين هذه الاسر المعيشية بواقع 22% .⁶

ويمكن للخدمات المالية الرقمية ان تساعد الناس أيضا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والاقارب البعدين في الأوقات الصعبة، وفي كينيا توصل باحثون الى انه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقوم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الانفاق على اسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول الى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح من 7% الى 10% .⁷

والاضافة الى ذلك يمكن ان تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي برامج للإغاثة مدته 5 أشهر في النيجر، أدى الى التحول الى ارسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول بدلا من دفعها نقدا الى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

ويمكن ان تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضرورات فبعد تزويد البائعين بالأسواق في كينيا لاسيما النساء بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع 60% وعلى التعليم بنسبة 20% وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية.⁸

⁶ السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، ورقة عمل بحثية، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص 108.

⁷ المرجع السابق.

⁸ سمير عبد الله، (2017)، " الشمول المالي في فلسطين"، ورقة عمل بحثية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ص 74.

وبالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية الى الرقمية يمكن ان يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة وفى الهند، انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الالكترونية بدلا من تسليمها نقدا. وفى النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقدا الى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.⁹

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تحقيق مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن تناول آثار زيادة مستويات الشمول المالي وأهميته في المحاور التالية¹⁰:

1- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو

الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول اليها في انتقال المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2- **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكد في تعزيز

استقرار النظام المالي، حيث أن مزيداً من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام المالي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

3- **تعزيز قدرة الأفراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة

الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية.

4- **سرعة الحصول وتنفيذ الخدمات المالية:** توسع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها نظرا

لثورة التكنولوجيا والتكنولوجيا الرقمية يؤدي الى زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات بسرعه أكبر وتكلفة أقل.

وعلى الجانب الآخر ونظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات

والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى منافع وأهداف الشمول المالي،

حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى

الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية¹¹:

⁹ نانسي البنا، (2018)، " نحو التحول للاقتصاد الرقمي في مصر"، ورقة عمل بحثية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، مصر، ص 34.

¹⁰ Farazi, S., (2018), " Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants", **World Bank Policy Research Working paper 6778**, Washington, DC, P.85.

¹¹ International Finance Corporation(IFC), (2018), " Financial Inclusion in Asia Pacific", **Working Paper**, IMF Departmental Paper 18/17, Washington, DC, P.54.

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر تمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- التحول من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.



المبحث الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من أهم الموضوعات المطروحة مؤخراً على مستوى العالم وبالتالي كان لا بد من وضع سياسات لتعزيز الشمول المالي، لذلك قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلاً وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول، ومن جهة أخرى ظهرت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة لتعزيز الشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كلاً من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في تمكين الشمول المالي، ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي¹²:

¹² International Finance Corporation (IFC), (2018), " SME Financial Inclusion in the MCD Region" IMF Working Paper, Washington, DC, P.73.

- 1- **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصادياً. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذاً لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حالياً. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكناً حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخراً في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.
- 2- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول والانترنت:** انتشار الهواتف المحمولة والانترنت يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا خفضت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت، وقد أظهرت عدة دول نجاحاً باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول في البلاد النامية عام 2004.
- 3- **تنوع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدير باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.
- 4- **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دوراً هاماً في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول. تعتبر البنوك هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية وفروعها الكبيرة هي التي تشجع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان وتنفيذ برامج اجتماعية.
- 5- **حماية المستهلك:** تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيداً. ومنه فإن الشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء عديمي الخبرة، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث ان الجمع بين الامية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، وبشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق.
- 6- **سياسة الهوية المالية:** في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذات الدخل المنخفض.

بيّنت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جارى في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال، لذا حظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر لذلك كان لا بد من وجود عدد من السياسات لتعزيز الشمول المالي¹³.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، شركات التأمين، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات التنمية التجميعية، مؤسسات الإقراض المتخصصة، مؤسسات التمويل التاجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي، واللوحات الذكية، وماكينات نقاط البيع، والكروت المدفوعة مقدماً، وبطاقات الائتمان، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات الخارجية، والعمل على الحد من البطالة، لذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، **فالتثقيف المالي** بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخدامها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطور مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، لذا أصبح من المعترف به عالمياً أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيًا ومكملاً أساسياً لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي¹⁴.

¹³ Lyman, T., (2016), " Financial Inclusion: New Opportunities Emerge from Recent FATF Action", **CGAP Focus Note 98**, World Bank, Washington, DC, P.131.

¹⁴ السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 112.



الفصل الثاني: واقع الشمول المالي- فرص وتحديات

مقدمه:

لعبت الخدمات المصرفية دوراً هاماً في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخل المنخفضة في بلدان مثل كينيا والفلبين وتنزانيا، وأزدادت في البرازيل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لسكان يعيشون في المناطق النائية من خلال تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين وغيرها، حيث انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها في البلدان الفقيرة لاسيما تلك التي توجد بها مناطق نائية قليلة السكان، وبالتالي تستفيد من إتاحة الخدمات المالية خارج فروع البنوك.

حققت الكثير من البلدان تقدماً في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبتت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والإعفاءات من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الالكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية.

وتتضمن أهداف استراتيجية صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2015-2020، تطوير برامج دعم القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال في الدول العربية، من خلال إطلاق مبادرة شاملة لتطوير أسواق السندات بالعملات المحلية، والعمل على تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق مبادرات تطوير أنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وتطبيقات التقنيات الحديثة، إلى جانب تطوير نطاق البيانات والمعلومات والمؤشرات لقياس أداء القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال.

يعتبر الشمول المالي في مقدمة الوسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية وهما ركيزتان رئيسيتان للتنمية المستدامة، ومن الجدير بالذكر، أن الشمول المالي يسهم في تحقيق عدد من الأهداف السبعة عشرة الطموحة للتنمية المستدامة، من خلال تشجيع الخدمات المالية الرقمية، والحصول على التمويل والوصول إلى الخدمات المالية، وتوفير نظم دفع آمنه وموثوقة، كما استحوذت قضايا الشمول المالي خلال السنوات الماضية على اهتمام المؤسسات الدولية مثل مجموعة العشرين التي اوصت بإطلاق الشراكة العالمية للشمول المالي، إضافة إلى ما تحظى به قضايا الشمول المالي من أهمية في برامج وأنشطة كلاً من الصندوق والبنك الدوليين.

ونستعرض في هذا الفصل واقع الشمول المالي من خلال الجهود الدولية المبذولة واستعراض اهم الفرص والتحديات التي تعرقل الشمول المالي من خلال تحليل SWOT من خلال الاتي:

- المبحث الأول: فرص وتحديات تعزيز الشمول المالي
- المبحث الثاني: تجارب دولية مقارنة لبلدان نامية لتعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: فرص وتحديات تعزيز الشمول المالي

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل أدنى المستويات في العالم، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذي يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية 18% وهي النسب الأدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى.

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فانه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى مقترضين غير مؤهلين للحصول عليه وإن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي، من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتمكن أبرز هذه التحديات في¹⁵:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفاء للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

¹⁵ Arab Monetary Fund, (2017), " Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, P.36.

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات الدين المحلية، والأوراق المالية والسندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

وإذ قمنا بالتركيز بعض الشيء على جمهورية مصر العربية فنجد انها تعاني من عدة عوامل وتحديات تعيق سرعة تحول اقتصادها النقدي الى اقتصاد غير نقدي لتعزيز الشمول المالي وفيما يلي اهم هذه العوامل¹⁶:

1- قلة عدد الحسابات المصرفية لدى البنوك

2- قطاع غير رسمي ضخم: يجدر التحديد الدقيق لحجم وانشطة الاقتصاد غير الرسمي في مصر، والعمل على ادماجه في القطاع الرسمي من الاقتصاد وذلك من خلال تبنى برامج او سياسات الاقتصاد غير النقدي وقد ثبت من واقع تجارب الدول الأخرى ان مثل هذه السياسات والبرامج تعود بالنفع على طرفي المعاملات، سواء كانت الحكومات او المشاريع الخاصة من ناحية او المستهلك المستفيد من ناحية أخرى.

3- هيكل القطاع المصرفي: بالرغم من كثرة عدد البنوك الموجودة في مصر إلا اننا نجد الحد من المنافسة الكافية في السوق المصرفي وضعف شبكات الفروع وقله عدد ماكينات الصراف الألى في القرى والمناطق النائية، وسيؤدي السماح للمزيد من البنوك الخاصة وتشجيع البنوك القائمة على فتح المزيد من الفروع وماكينات الصراف الألى في هذه المناطق الى رفع مستوى المنافسة في السوق وتحسين مستوى الخدمات المصرفية وإتاحة التمويل لفئات أكثر في المجتمع وبالتالي تحقيق الشمول المالي وتيسير التحول الى الاقتصاد غير النقدي.

4- الفساد: يؤثر الفساد بصورة كبيرة على الاقتصاد المصري فالفساد يرفع من معدل عدم الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالنفقات ويؤثر سلبيًا على الاستثمارات ورأس المال البشرى. وينظر الى الفساد على انه أحد المعوقات لتطبيق برنامج اقتصاد غير النقدي الا ان الاقتصاد غير النقدي بدوره قد يمثل الحل الأمثل للحد من الفساد والجرائم المتعلقة بالمبالغ النقدية.

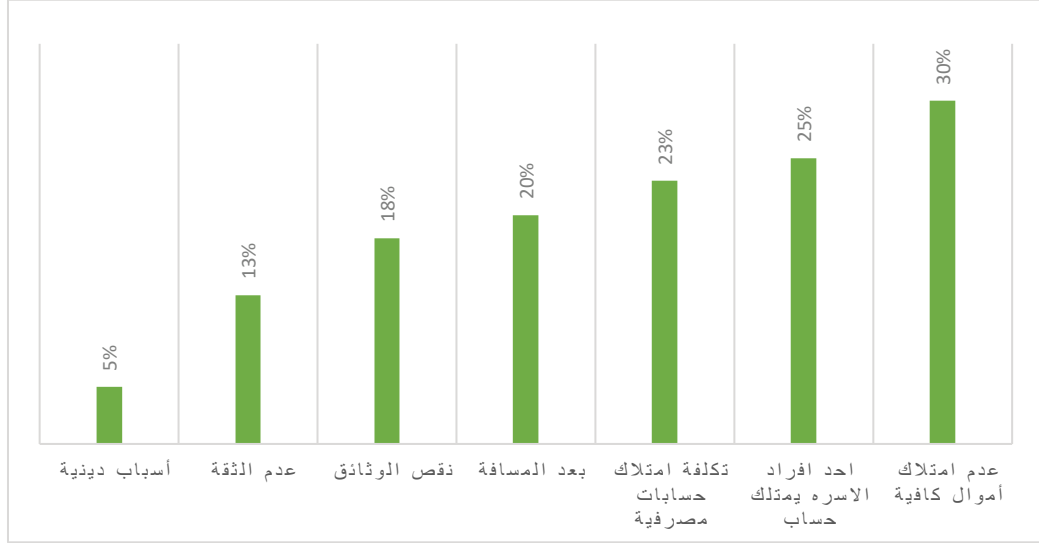
5- التهرب الضريبي: تواجه مصر مشكلة حقيقية بالنسبة لحصيلتها الضريبية وارتفاع معدلات التهرب الضريبي، وبالتالي نجد ان مصر في أمس الحاجة الى زيادة إيراداتها والعمل على محاربة التهرب الضريبي وهو ما يعد أحد المزايا الرئيسية من تطبيق نظام الاقتصاد غير النقدي، ويمثل الاقتصاد غير الرسمي موارد ضائعة كان من الممكن ان تضاف الى مصادر الإيرادات الضريبية للدولة وان تقلل من العبء المالي الذي يواجه الحكومة وان تدعم النمو الاقتصادي.

6- عوامل ثقافية: هناك بعض القناعات الراسخة في المجتمع المصري والتي تشكل عائق رئيسيا امام تبنى وتطبيق سياسة اقتصاد غير نقدي ومن ضمنها صعوبة التعامل مع القطاع المصرفي وتفضيل بعض فصائل المجتمع الاعتماد على المبالغ النقدية المدخرة في المنازل، وهناك المزيد من العوامل التي تمنع

¹⁶ اتحاد بنوك مصر، (2018)، " مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي"، ورقة عمل بحثية، مصر، القاهرة، ص 55.

البعض في مصر من فتح حسابات بنكية ومن ضمنها التردد من شرعية المعاملات المصرفية والخوف من الكشف عن المعلومات المالية والبيانات الشخصية الخاصة بهم.

الشكل (1) اهم أسباب عدم امتلاك الافراد حسابات مصرفية %



Source: World Bank,2019, The Global Findex Data.

الجدول (1) مصفوفة SWOT للشمول المالي في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف	
<ul style="list-style-type: none"> مستويات الشمول المالي متماثلة في الحضر والريف. علاقة إيجابية بين نسبة الشمول المالي ومستوى التعليم توسع فرص الشراكة بين مزودي الخدمات المالية ونقاط البيع تسهل وصول السكان للخدمات المالية. تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة تنوع المنتجات والخدمات. انتشار الهواتف المحمولة والانترنت وشبكة الفروع الالكترونية للبنوك. 	<ul style="list-style-type: none"> أكثر من نصف السكان لا يتعاملون مع الخدمات المالية نسبة كبيرة من البالغين ليس لديهم ثقة مالية وخصوصا النساء. نسبة كبيرة من السكان لا ترغب في التعامل مع البنوك وشركات التأمين بسبب معتقداتهم الدينية. مازالت النسبة الأكبر تقوم بزيارة الفروع ولا تتعامل بالخدمات الالكترونية الجديدة. عدم الثقة بالمنتجات والخدمات المالية الالكترونية. 	العوامل الداخلية
الفرص	التحديات	
<ul style="list-style-type: none"> قاعدة عملاء كبيره انتشار الأجهزة المحمولة والانترنت. احتياج العملاء. افاق واسعة للخدمات والمنتجات المالية. وفرة السيولة والمنافسة بين البنوك تشكل فرصة كبيرة لتخفيض تكاليف الخدمات المالية وزيادة استخدامها استخدام التكنولوجيا الحديثة يخفض تكاليف الوصول والاستخدام للمنتجات المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع نسبة البطالة والفقر العوامل الرئيسية في اختيار الخدمة من قبل السكان البالغين مصادر المعلومات الرئيسية للمعرفة. اعتماد ضعيف جدا على المستشار المالي والانترنت. ضعف التنقيف المالي 	العوامل الخارجية

المصدر: من اعداد الباحث

وبالتالي لكي تبدأ مصر عصر الاقتصاد غير النقدي وتقوم بتعزيز الشمول المالي عليها أولاً ان تتغلب على بعض التحديات التي تواجهها من خلال ان تنتشر الوعي عن أهمية ومزايا المعاملات غير القائمة على النقد وتوضيح أسباب كون المعاملات المصرفية أكثر اماناً وسرعة وفاعلية مقارنة بالمعاملات النقدية.

المبحث الثاني: تجارب دولية مقارنة لبلدان نامية لتعزيز الشمول المالي

قامت العديد من البلدان بصفة عامة والبلدان الافريقية بصفة خاصة بتحقيق تطور هائل وملحوظ في الشمول المالي من خلال استخدام احد أدواته وهو أنظمة تحويل الأموال والتحول من النظام النقدي الى النظام الغير نقدي، والذي يعتمد بشكل كبير على شبكات الهاتف المحمول، وتتميز هذه الأساليب بالأمان، وبالتالي يتم استخدامها على نطاق واسع، ومع الاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة في مصر، وزيادة استخدام الهواتف الذكية وتوفير شبكات افضل، فان هذا قد يؤدي الى إمكانية استخدام اليات الدفع غير النقدي سواء من خلال الأنظمة اللاسلكية او من خلال البرامج التي لا تحتاج الى تواصل، مما قد يؤدي الى توفير فرص استثمارية كبيرة للقطاع الخاص كما يقوم بتوفير تكلفة طباعة النقود للقطاع المصرفي.

وفيما يلي امثلة لبعض التجارب الهامة لبلدان نامية – مع اختلاف درجات نجاحها – في تشجيع الشمول المالي والمدفوعات الغير نقدية¹⁷:

1- نيجيريا

تبنّت جمهورية نيجيريا الاتحادية ما سمته بـ " رؤية نيجيريا 2020 " وهي الرؤية التي تهدف من خلالها العمل على تنمية اقتصادها لتصبح من أكبر 20 اقتصاد في العالم بحلول عام 2020 ومن خلال هذه الرؤية يسعى البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي من اجل الاعتماد على الاقتصاد الغير نقدي، وتعد التجربة النيجيرية من التجارب الهامة والتي تستحق الالتفات لها نظراً للتحديات التي واجهتها في بادئ الامر.

وقد حرص البنك المركزي النيجيري على توضيح الفوائد التي تعود على كل مجموعة من المتعاملين في السوق من التزامهم بالسياسة النقدية الجديدة من سهولة المعاملات وتقليص المخاطر وتعظيم الحصيلة الضريبية، فقام بإطلاق حملة إعلامية وعقد حلقات مناقشة مع الأطراف ذات صلة بهدف نشر الوعي والتحفيز على الالتزام بالسياسة الجديدة والتي كان من أهمها تعزيز الشمول المالي.

وتنتشر في نيجيريا الأنظمة على الهواتف المحمولة التي تمكن صاحبها من إجراء المعاملات البنكية وتحويل الأموال وسداد الفواتير و شحن رصيد الهاتف المحمول والقيام بعمليات الشراء وإيداع وسحب النقود من خلال الهاتف المحمول.

فعلى سبيل المثال يقدم بنك GTBank لعملائه في نيجيريا خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول دون الاعتماد على الانترنت، وعلى الرغم من سهولة استخدام هذه الخدمة ومزاياها لعملاء البنك الا انها لا تساهم بشكل كبير في الادمج المالي حيث انها تعتمد على كون المستخدم عميلاً لدى البنك وعلى رقم الهاتف المسجل ببيانات حسابة لدى البنك، ومع ذلك فان من شأن هذه الخدمات ان يكون لها بالغ الأثر على الحد من المدفوعات

¹⁷ اتحاد بنوك مصر، (2018)، " مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

النقدية وتشجيع الاقتصاد غير النقدي وادماج الكثير من الافراد في القطاع المصرفي الرسمي وبالتالي تعزيز الشمول المالي .

2- كينيا

تم إطلاق برنامج M-Pesa في عام 2007 بهدف اتاحه الفرصة للمقترضين لسداد القروض متناهية الصغر عن طريق الهاتف المحمول وبصفة عامة تحويل الأموال، ثم أصبح هذا البرنامج بعد ذلك نظام السداد عبر الهاتف المحمول والذي تم استخدامه من قبل ما يقرب من 17 مليون كيني في 2013 ذلك لأنه قد أتاح للأشخاص فرصة تحويل الأموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة، كما مكنهم من سداد القروض وتوفير المنتجات ودفع الفواتير وصرف الرواتب، وقد شهد هذا البرنامج نجاحاً واقبالاً كبيراً حتى في المناطق الريفية وقد قامت كل من تنزانيا وأفغانستان بإطلاق برامج مثيلة له.

وفي عام 2013 أعلنت مؤسسة موسونى للتمويل متناهي الصغر انها ستقوم بتقديم خدماتها عبر المدفوعات غير النقدية حصرياً أي انها ستودع القروض الممنوحة لعملائها من خلال حساباتهم مع M-Pesa ثم تقوم بتحويل أقساط القروض من عملائها عن طريق حساباتهم مع M-Pesa وكانت لمؤسسة موسونى في عام 2012 محفظة تمويل تقدر ب 1.6 مليون دولار ولديها 7242 مقترض.

كذلك أصدر وزير المواصلات الكيني في مارس 2014 اللائحة الداخلية للهيئة القومية للنقل والأمان والتي تنص على التزام كل من يدير إحدى وسائل مواصلات النقل العامة ان يزود الركاب بايصالات للأجرة المدفوعة وان يطبق نظام مدفوعات غير نقدي بدأ من يوليو 2014 وكان من المتوقع ان يؤدي هذا النظام الى خفض الفساد في هذا القطاع الهام بنسبة 70%¹⁸ .

3- الهند

وعلى نطاق أوسع فقد طرحت حكومة الهند برنامج نقل المزايا المباشر في عام 2013 في محاولة لإصلاح عملية تحويل الدعم والإعانات، فوفقاً لهذا البرنامج قامت الحكومة بتحويل الدعم مباشرة الى افراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات بالإضافة الى زيادة الشفافية.

ويهدف هذا البرنامج في الأساس للوصول الى المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التامين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي قدمت تدريجياً في جميع انحاء البلاد. وبالتالي نجد ان حجم البرامج الرقمية الجديدة في الهند في تزايد واضح، مما يمهد الطريق لتنفيذ البرامج غير النقدية الناجحة.

فقبل ثلاث سنوات في الهند، كان احتمال امتلاك الرجال حسابات مصرفية تزيد بواقع 20% منها بين النساء، وحالياً تقلصت الفجوة بين الجنسين في الهند الى 6% وذلك بفضل مساعي الحكومة القوية لزيادة امتلاك حسابات مصرفية من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الالكترونية.¹⁹

¹⁸ Mehrotra, A., (2017), " Financial Inclusion and Optimal Monetary Policy", **BIS Working Paper 476**, Bank for International Settlements, Basel, P.85.

¹⁹ اتحاد بنوك مصر، (2018)، " مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفصل الثالث: تعزيز الشمول المالي على ارض الواقع

مقدمه:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينه داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من القصور التشريعي الواضح فيما يتعلق بتشجيع نظام اقتصادي غير نقدي إلا أن هناك حراك واضح في هذا المجال لا يمكن إغفاله، ويجب تنميته وذلك بالتزامن مع استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030 " التي تبنتها وزارة التخطيط، وقد تم العمل بهذه الاستراتيجية بدءاً من عام 2016، حيث تتضمن 12 محوراً أهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، وفي هذا الإطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري والتتقيف المالي، تعد بذور طيبة للتحويل للاقتصاد غير النقدي .

وحفاظاً على المكتسبات المتولدة عن الجهود التي بذلتها السلطات المصرية لتهيئة البيئة المواتية لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم الاتفاق بين السلطات المصرية وبعثة صندوق النقد العربي، حول عناصر برنامج إصلاح، يتم دعمة بموارد تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، ودعم الشمول المالي، وتعزيز منظومة ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قواعد البيانات ونظم الاستعلام الائتماني، وتعزيز التدريب وتنمية القدرات.

ونستعرض في هذا الفصل كيفية تعزيز الشمول المالي على ارض الواقع من خلال استعراض مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم ثم سيتم التركيز على الحالة المصرية من خلال الجهود التي بذلتها مصر لنشر الشمول المالي وما هي الأدوات والنماذج التي يجب ان تتبعها مصر لتعزيز الشمول المالي على ارض الواقع من خلال تعزيز دور القطاع المصرفي من خلال الاتي:

- المبحث الأول: مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم
- المبحث الثاني: الجهود المصرية نحو تعزيز الشمول المالي
- المبحث الثالث: تعزيز الشمول المالي في مصر – محاور التنفيذ

المبحث الثالث: مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011 رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية بحيث تلبي احتياجات جميع الفئات. ويمكن لهذه التقنيات ان تساعد في التغلب على الحواجز التي تقف امام الأفراد للتمتع بالخدمات والمنتجات المالية.

في عام 2017 بلغ عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة عالميا حوالي 1.1 مليار شخص أي ثلثي مجموع البالغين، ففي الهند والمكسيك هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة، وفي الصين تصل هذه النسبة إلى 82%، حيث أن عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت.

ويعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر بحلول 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 ويعنى ذلك ضرورة اتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلا من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة تقودها البلدان المعنية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية، وفتح حساب جارى يمهّد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقا وأكثر ملائمة من الخدمات المالية.

أظهرت بيانات البنك الدولي لعام 2017 أن حوالي نصف البالغين في العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة 70% منهم من سكان الدول النامية وأنه مازال 82% من سكان الدول العربية، وأظهرت البيانات أيضا أن 27% فقط من الفقراء البالغين في العالم يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية، ويعد بعد المسافات وارتفاع التكاليف من أهم الأسباب وراء عدم تعامل 77% من الفقراء البالغين في العالم مع المؤسسات المالية، وتشير آخر البيانات المتاحة لعام 2017 أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم هي 53%²⁰.

أولا: استمرار تزايد امتلاك حسابات مصرفية عالمياً

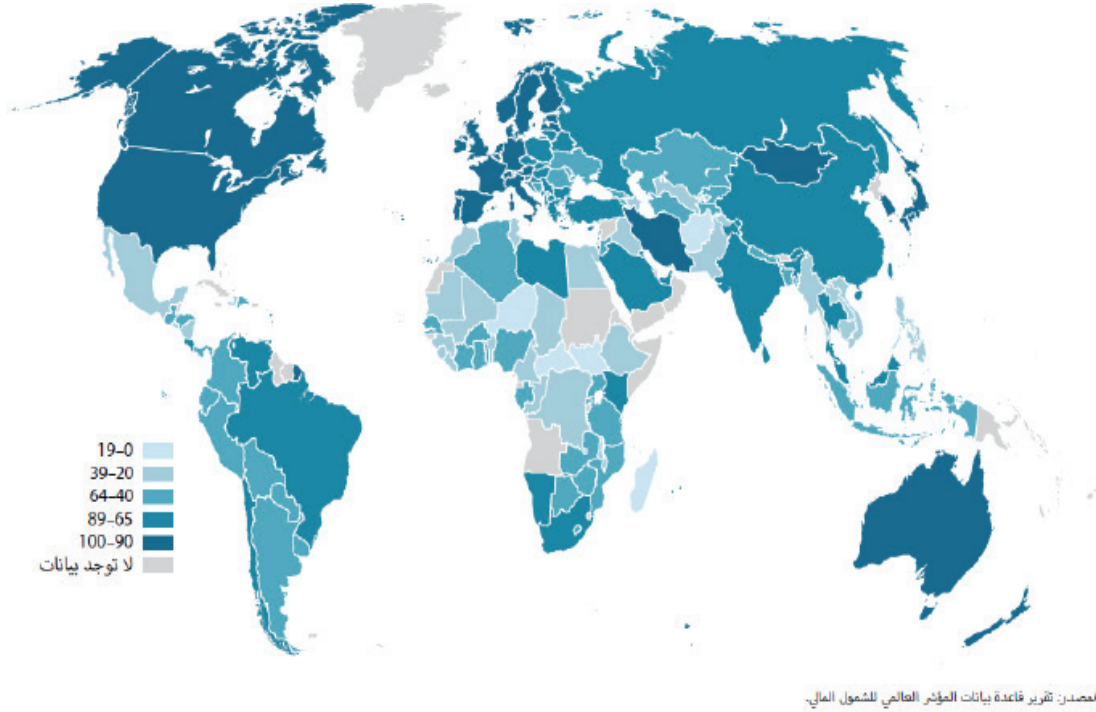
تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ان 515 مليون بالغ في مختلف انحاء العالم قد فتحو حسابات اما في المؤسسات المالية او من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و 2017 ويعنى ذلك ان 69% من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62% في عام 2014

²⁰ Melecky, M., (2018), " Financial Sector Strategies and Financial Sector Outcomes: Do The Strategies Perform? ", World Bank Policy Research Paper 8315, Washington, DC., P.87.

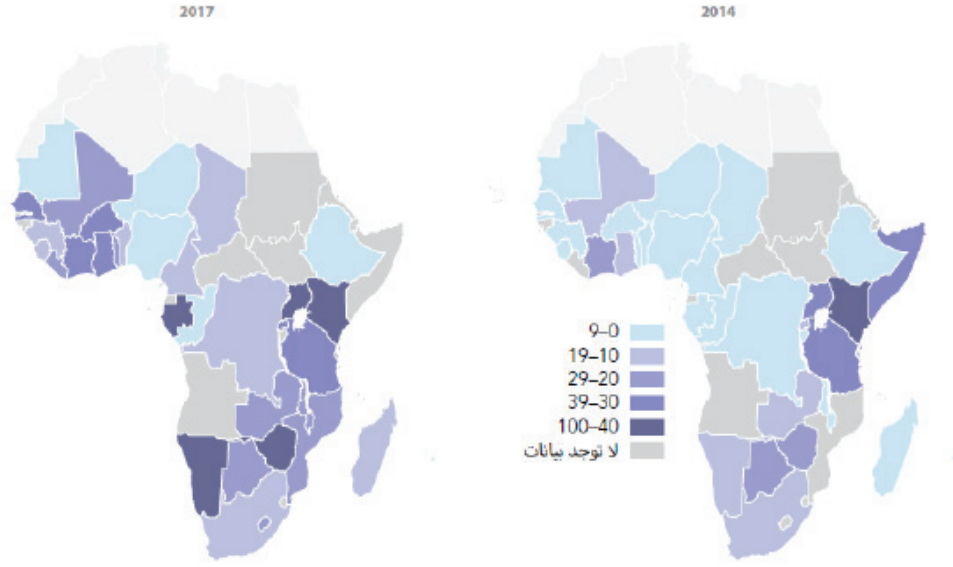
و51% في عام 2011. وفي البلدان مرتفعة الدخل يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية. وهناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لآخر.

والغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات اما في البنوك او أي نوع من المؤسسات المالية المنظمة. وتعد منطقة افريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول عن 10%، ففي الوقت الحالي تعتبر شرق افريقيا مركزا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المنطقة

الشكل (2) نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي عالمياً 2017



الشكل (3) نسبة البالغين ممن لديهم حسابات على الهاتف المحمول 2014-2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ملاحظة: البيانات المعروضة عن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فقط.

ثانياً: استمرار التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية

حتى مع استمرار تزايد امتلاك الحسابات، لا يزال التفاوت قائماً فهناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 65% من النساء، وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع 7 نقاط مئوية كانت موجودة أيضاً في عامي 2014 و2011 وفي البلدان النامية، لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال بواقع 9 نقاط مئوية.

ولم تضيق الفجوة بين الفئات الأكثر ثراءً والفئات الأشد فقراً فمن بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر المعيشية في البلدان يمتلك 74% من البالغين حسابات، لكن بين من ينتمون لأفقر 40% من الأسر لا يمتلك سوى 61% من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة عالمية بواقع 13%، لكن الصورة ليست قاتمة تماماً ولننظر الى الهند حيث تدفع الحكومة بقوة نحو زيادة امتلاك الحسابات من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الالكترونية، وهو ما ساعد في تضيق الفجوة بين الجنسين وكذلك بين البالغين الأغنياء والفقراء وهناك بلدان نامية عديدة لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين منها الأرجنتين واندونيسيا وجنوب أفريقيا. ووفقاً للجدول التالي نجد ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في مصر بنهاية عام 2018 بلغ 33% والفجوة بين الرجال والنساء بلغت 12% والفجوة بين الأغنياء والفقراء بلغت 21% في ملكية الحسابات المصرفية²¹.

الجدول (2) نسبة ملكية الحسابات المصرفية لبعض دول العالم 2018 %

الدولة	نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية %	الفجوة بين الرجال والنساء %	الفجوة بين الأغنياء والفقراء %
الدنمارك	100%	0%	0%
الكوادور	51%	18%	30%
مصر	33%	12%	21%

²¹ Popov, A., (2018), " Do Credit Shocks Affect Labor Demand? Evidence for Employment and Wages During the Financial Crisis", *Journal of Financial Intermediation* 36, pp. 16-18.

سلفادور	%30	%13	%18
اثيوبيا	%35	%12	%21
فرنسا	%94	%6	%0
جابون	%59	%10	%15
جورجيا	%61	%5	%25
المانيا	%99	%0	%0
غانا	%58	%8	%16
اليونان	%85	%0	%7
غينيا	%23	%8	%6
هندوراس	%45	%9	%20

المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

ثالثاً: من لا يزالون بلا حسابات مصرفية – وأسباب ذلك

عالمياً مازال هناك نحو 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ولأن عموم البالغين تقريباً يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي، وبالفعل، يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي بنجلاديش والصين والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان. ويمثل النساء 56% من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، وتمثل النساء نسبة كبيرة بين من لا يمتلكون حسابات مصرفية في البلدان التي لا توجد بها سوى نسبة صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية، مثل الصين والهند، وكذلك في البلدان التي تصل بها هذه النسبة الى النصف أو أكثر في بنجلاديش وكولومبيا.

الشكل (4) نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية عالمياً 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
ملاحظة: البيانات غير مفروضة للبلدان التي تقل نسبة البالغين بدون حساب مصرفي عن 5%

ولألقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسة مالية عن الأسباب وراء ذلك، وذكر معظمهم سببين. وكان السبب الأكثر شيوعاً هو أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب. وقد أشار ثلثان إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فيما أشار الخمس تقريباً إلى باعتباره السبب الوحيد، وأشار نحو ربع من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبعد المسافة، وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساباً لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل، وفي المقابل أشار نحو خمس البالغين ممن لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي، فيما أشار 6% إلى شواغلهم الدينية.

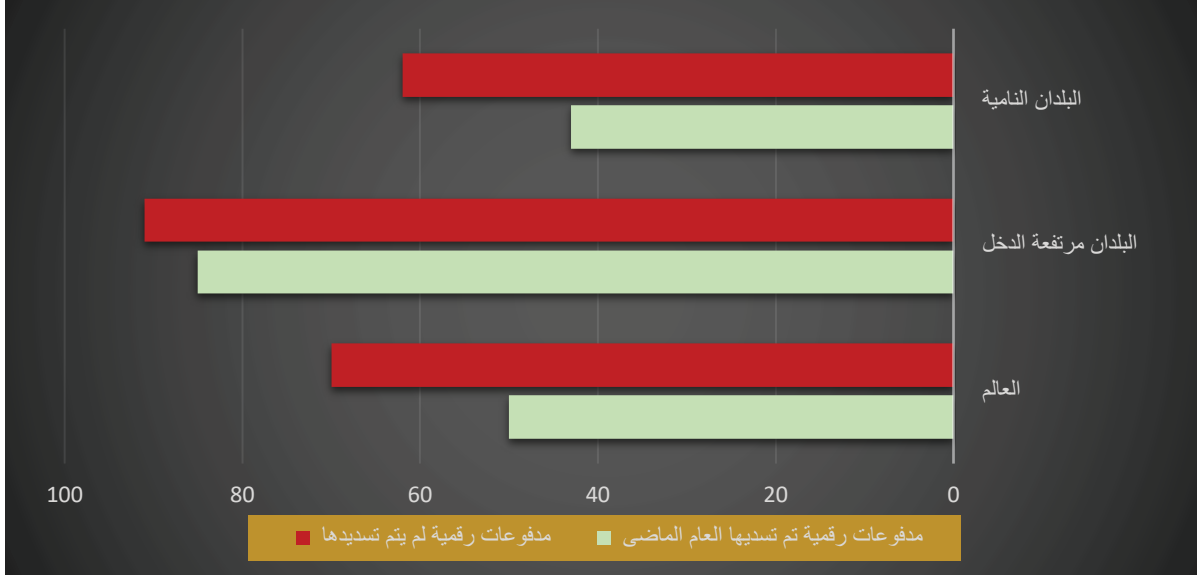
إن امتلاك حساب يمثل خطوه أولى مهمة نحو الشمول المالي، لكن للاستفادة بشكل كامل من امتلاك حساب، يلزم أن يكون بمقدور الشخص استخدامه بطرق آمنة وملائمة وتقديم قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أفكاراً ليست فقط حول من يمتلكون الحسابات بل أيضاً عما إذا كانت تستخدم في إجراء المدفوعات وكيفية القيام بذلك.

رابعاً: المدفوعات الرقمية عالمياً

عالمياً أفاد 52% من البالغين أو 76% من مالكي الحسابات بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي وفي البلدان مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% من البالغين أي 97% من مالكي حسابات مقابل 44% من البالغين أي 70% من مالكي الحسابات في البلدان النامية،

واستخدام المدفوعات الرقمية اخذ في الارتفاع فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون او يتلقون مدفوعات رقمية بواقع 11 نقطة مئوية بين عامي 2014 و 2017 وفى البلدان النامية ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون هذه المدفوعات بواقع 12 نقطة مئوية لتصل الى 44%

الشكل (5) بالغون لديهم حسابات مصرفية يستخدمونها في المدفوعات الرقمية 2017 (%)



المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

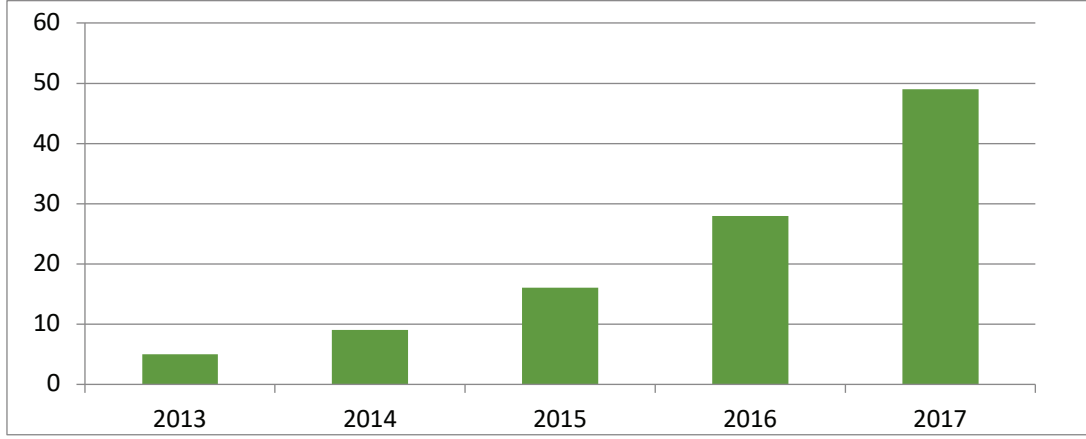
خامساً: استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت

توفر الهواتف المحمولة والانترنت بشكل متزايد بديلاً لبطاقات الخصم والائتمان لإجراء معاملات دفع مباشرة من الحساب، وفى البلدان مرتفعة الدخل افاد 55% من مالكي الحسابات بأنهم اجروا معاملة مالية واحدة على الأقل في العام باستخدام الهاتف المحمول او الانترنت واما في البلدان النامية فقد افاد 19% من البالغين أي 30% من مالكي الحسابات بأنهم اجروا معاملة دفع مباشرة واحدة على الأقل باستخدام حساب مالي عبر الهاتف المحمول او من خلال الهاتف المحمول او الانترنت.

وبالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية تمثل الصين وكينيا نموذجين مختلفين ففي الصين تقدم الخدمات المالية عبر المحمول بشكل رئيسي من خلال مقدمي خدمات الدفع للغير، مثل على باي، ووي تشات، باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بحساب في بنك او أي نوع اخر من المؤسسات المالية، لكن في كينيا تقدم هذه الخدمات بشكل أساسي من خلال مشغلي شبكات الهاتف المحمول ولا يلزم ربط الحساب المالي عبر الهاتف المحمول بحساب اخر في مؤسسة مالية.

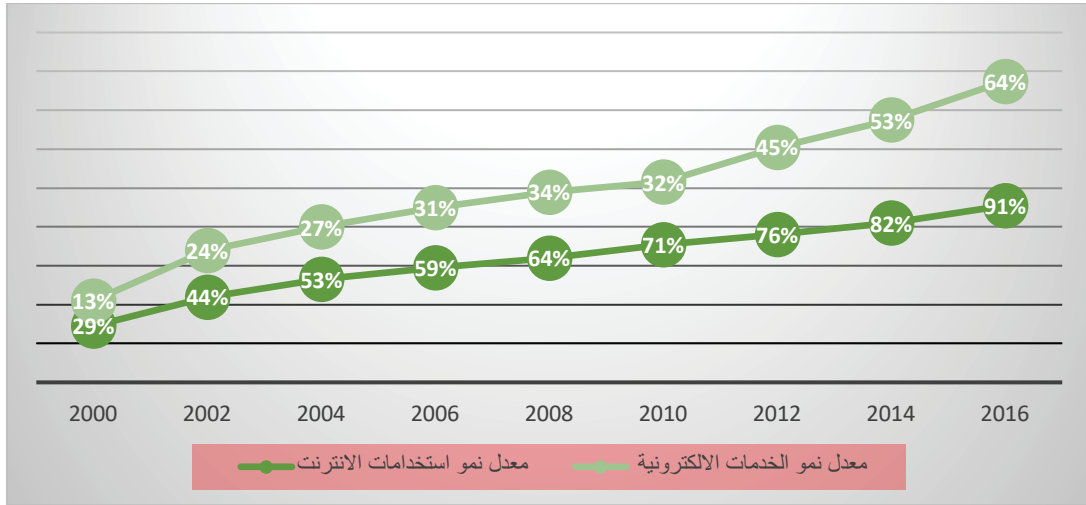
وهناك وسيلة أخرى لإجراء المدفوعات الرقمية وهي استخدام الانترنت لدفع الفواتير أي شراء أي شيء ما عبر الانترنت وعالمياً استخدم 29% من البالغين الانترنت لكن النسبة تراوحت بين 68% من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل و49% في الصين ومتوسط لا يتجاوز 11% في البلدان النامية باستثناء الصين.

الشكل (6) نمو قيمة الدفع عبر الهاتف المحمول عبر العالم (بليون دولار)



Reference: World pay, (2017), **Global Payments Report**, London: World pay

الشكل (7) معدل نمو الخدمات الالكترونية واستخدامات الانترنت %



Reference: World pay, (2017), **Global Payments Report**, London: World pay

سادساً: الحسابات الخاملة

ليس جميع الأشخاص الذين لديهم حسابات يستخدمونها بنشاط، وعالمياً افاد نحو خمس مالكي الحسابات بأنهم لم يقوموا باي عمليات إيداع او سحب، بشكل رقمي او خلافة خلال 12 شهر سابق، وبالتالي فهم يمتلكون ما يمكن اعتباره حسابات خاملة، وتفاوتت نسبة هذه الحسابات من بلد لآخر لكنها تعد مرتفعة خاصة في العديد من بلدان جنوب اسيا.

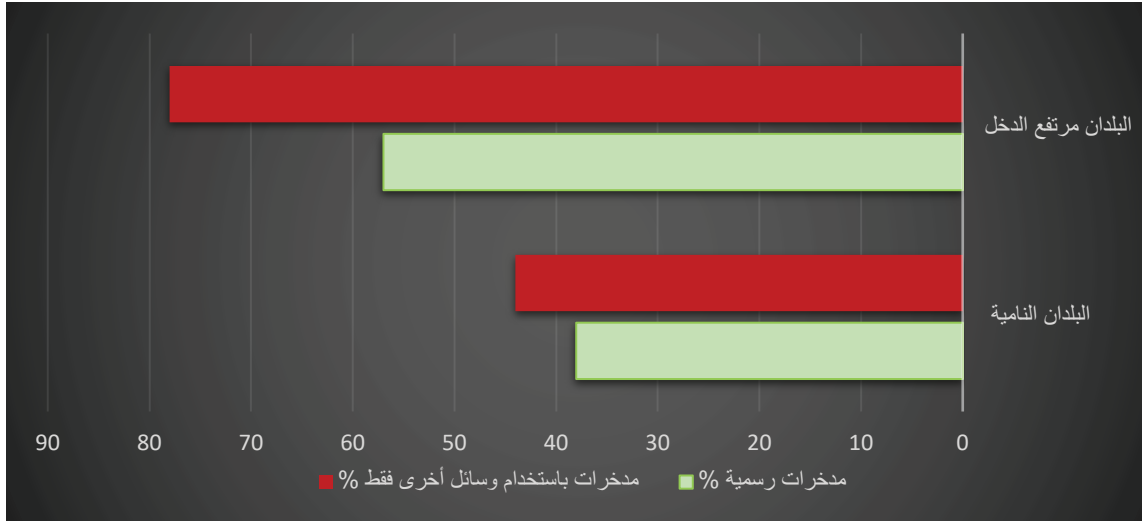
سابعاً: أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية

ان الادخار وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة كالتالي²²:

1- الادخار من اجل المستقبل

افاد نحو نصف البالغين في مختلف انحاء العالم بانهم ادخروا بعض الأموال في العام الماضي، وفي البلدان المرتفعة افاد 71% بانهم قاموا بالادخار مقابل 43% في البلدان النامية، ويدخر الناس الأموال بطرق مختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال استخدام حساب في مؤسسة مالية، وفي البلدان مرتفعة الدخل يستخدم اكثر من ثلاثة ارباع المدخرين هذه الطريقة في الادخار، اما في البلدان النامية يستخدم ما يقل عن نصف المدخرين هذه الطريقة وهو ما يشيع خاصة في منطقة افريقيا او بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الاسرة على سبيل الأمانة، ويدخر بعض الناس بطرق أخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل او العقارات²³. وأفاد نحو نصف البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم يدخرون لمرحلة كبر السن، اما في البلدان النامية فلم تتجاوز نسبة من أفادوا بذلك 16% وفي البلدان مرتفعة الدخل والنامية على حد سواء، افاد 14% بأنهم يدخرون لبدء مشروع او تشغيله او توسيعه ويكون الادخار من اجل المشاريع.

الشكل (8) بالغون ادخروا أي مبالغ العام الماضي عالمياً 2017 (%)



المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

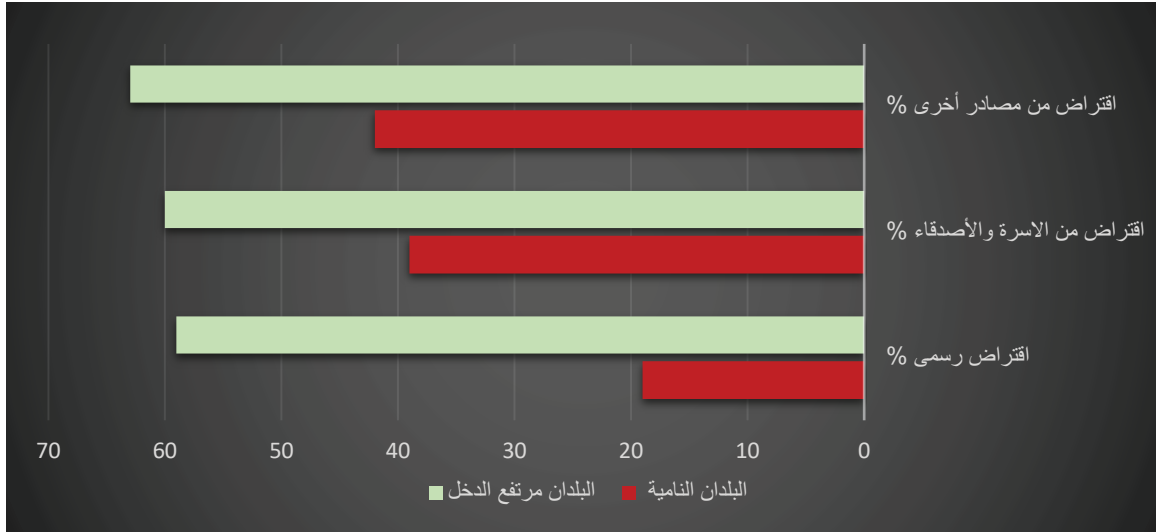
2- اقتراض الأموال

افاد نحو نصف البالغين في مختلف انحاء العالم بأنهم اقتترضوا أموالاً في العام الماضي، وكانت النسبة الأكبر في البلدان المرتفعة الدخل، حيث يعتمد معظم المقترضين على الائتمان الرسمي المقدم من مؤسسة مالية او من خلال بطاقة الائتمان، وعلى العكس من ذلك يلجأ المقترضون في البلدان النامية على الأرجح الى الاسرة او الأصدقاء.

²² World Bank, (2018), "The Global Findex Data 2017", P.124.

²³ Rojas, L., (2017), " Financial Inclusion in Latin America: Facts, Obstacles and Central Banks Policy Issues", Discussion paper IDB-DP-464, Inter-American Development Bank, Washington, DC, P.109.

الشكل (9) عدد البالغين الذين اقترضوا أي مبالغ مالية العام الماضي عالمياً 2017 (%)

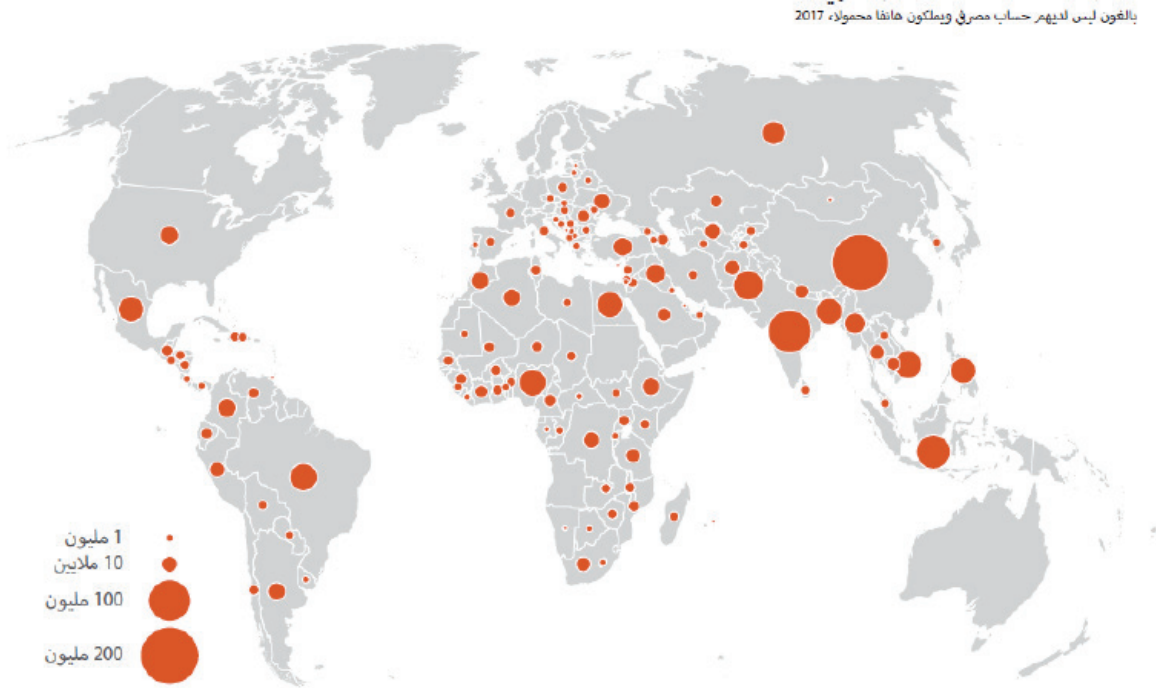


المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

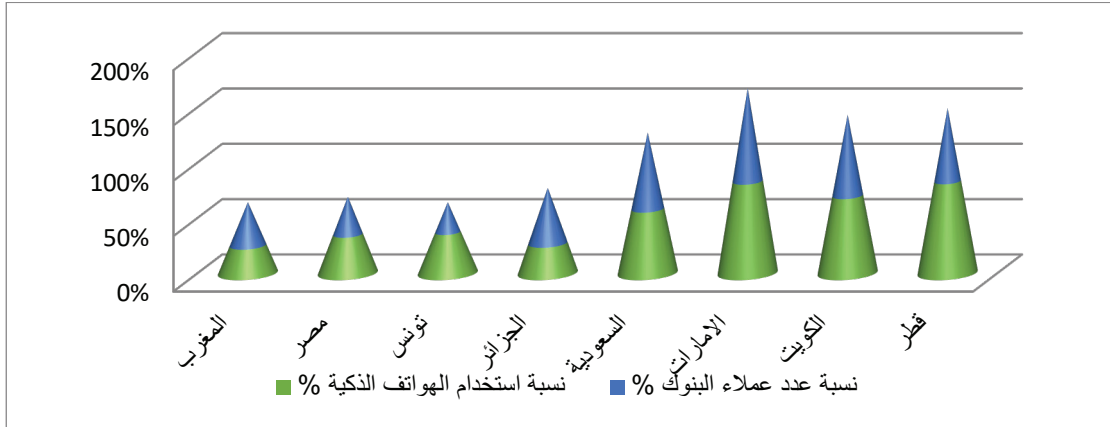
3- زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية

امتلاك هاتف محمول بسيط يمكن ان يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية كما يؤدي الاتصال بالإنترنت الى توسيع نطاق الفرص المتاحة ويمكن لهذه التقنيات ان تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية انها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية.

الشكل (10) بالغون ليس لديهم حساب مصرفي ويمتلكون هاتفاً محمولاً عالمياً 2017



الشكل (11) نسبة عدد عملاء البنوك واستخدام الهواتف الذكية في مصر والدول العربية (%)



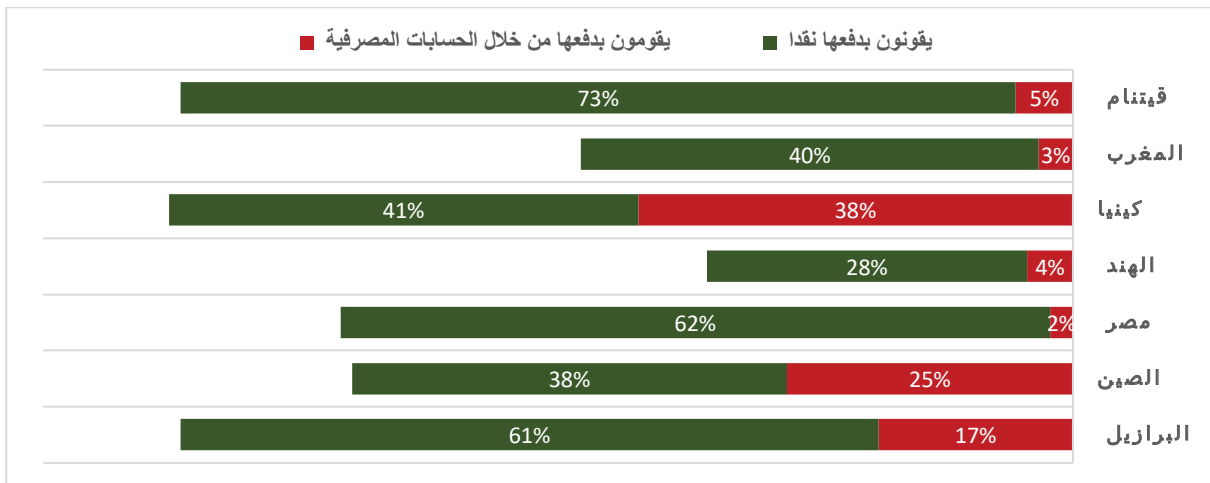
Reference: World pay, (2017), Global Payments Report, London: World pay.

ثامناً: طرق زيادة ملكية واستخدام الحسابات

من خلال تحويل المدفوعات النقدية الروتينية الى حسابات مصرفية، تستطيع الحكومات ومؤسسات الاعمال المساعدة في تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بشكل كبير، حيث ان هناك فرصة أكبر متاحة في القطاع الخاص وعالميا يعمل بالقطاع الخاص قرابة 230 مليون بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية ويتلقون اجورهم نقدا ويمتلك 78% من هؤلاء العاملين هواتف محمولة.

رغم ان الشمول المالي يبدا من امتلاك حساب مصرفي، فان المنافع تتحقق عند استخدام هذا الحساب بنشاط اما في ادخار الأموال او إدارة المخاطر المالية او سداد المدفوعات او تلقيها وتشير بيانات المؤشر المالي للشمول المالي الى وجود الكثير من الفرص المتاحة لمساعدة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بالفعل على الاستفادة منها بصورة أفضل. وعالميا مازال هناك مليار بالغ من مالكي الحسابات يدفعون فواتير المرافق نقدا وإذا قام عدد أكبر من مقدمي خدمات المرافق بعرض بديل جذاب لدفع الفواتير رقميا فيمكن ان يستفيد الطرفان من زيادة الكفاءة²⁴.

الشكل (12) البالغين الذيم يدفعون فاتورة المرافق خلال العام الماضي 2017 %



المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

²⁴ World Bank, (2018), "The Global Findex Data 2017", Op. Cit, P.138.

المبحث الثاني: الجهود المصرية نحو تعزيز الشمول المالي

طبق عدد متزايد من البلدان استراتيجيات الشمول المالي في السنوات الأخيرة، وغالبا ما تكون هذه الاستراتيجيات جزءاً من استراتيجيات التنمية المالية الأوسع نطاقاً، وقد تشترك في تنفيذها مجموعة مختلفة من الهيئات الحكومية، ووفقاً للمسح العالمي للشمول المالي وحماية المستهلك لعام 2017 الصادر من البنك الدولي، وضع ربع البلدان هذه الاستراتيجيات في السنوات الأخيرة، ويعكف ربع إعداد استراتيجيات جديدة، وقد وجد أن بعض استراتيجيات القطاع المالي الوطنية قد ساهمت مساهمة كبيرة عموماً في تعزيز تعميق القطاع المالي والشمول والاستقرار. وتشير التجارب إلى أن أهم عوامل النجاح تتضمن التنسيق الكافي بين الهيئات الحكومية، وقيام الهيئة الحكومية الرئيسية بالتشاور مع القطاع الخاص للتشجيع على تبادل المعلومات بشكل أكبر.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واسبيا الوسطى تسارعا في معدلات تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي في الأونة الأخيرة. ويوجد عدد قليل من بلدان المنطقتين التي اجادت على المسح الذي اجراه البنك الدولي في عام 2017 كانت قد طبقت استراتيجيات شمول مالي في عام 2015-2016، ولكن في السنوات القليلة الماضية بدأت بلدان عديدة في استخدام هذه الاستراتيجيات، كما أطلقت مبادرات مهمة بغرض تحسين الإطار التنظيمي الخاص بتوفير الخدمات المالية 25:

- في عام 2016 أطلقت جورجيا استراتيجية " جورجيا 2020 " وهي استراتيجية إنمائية تدعم النمو الشامل، بما في ذلك زيادة الخدمات المالية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتوازي مع ذلك نفذ البنك المركزي وغيره من مؤسسات القطاع العام والخاص استراتيجية للتوعية المالية.
- قامت باكستان بجهود على مدار عدة سنوات بغرض تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك مؤخرا كجزء من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2016-2020 التي يتمثل أحد أهدافها في الوصول بحجم القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص الى 15% بحلول عام 2020.
- أصدر البنك المركزي الأردني في عام 2017 الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2020 التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال خدمات التمويل الأصغر والخدمات المالية الرقمية، والى تشجيع التوعية المالية وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية.

وتحاول مصر من خلال العديد من المؤتمرات والمشروعات وتوفير العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة ان تقوم بتعزيز الشمول المالي والتحول من النظام النقدي الى النظام غير النقدي من ذلك من خلال الاتي 26:

1- مشروع الدفع والتحصييل الإلكتروني الحكومي

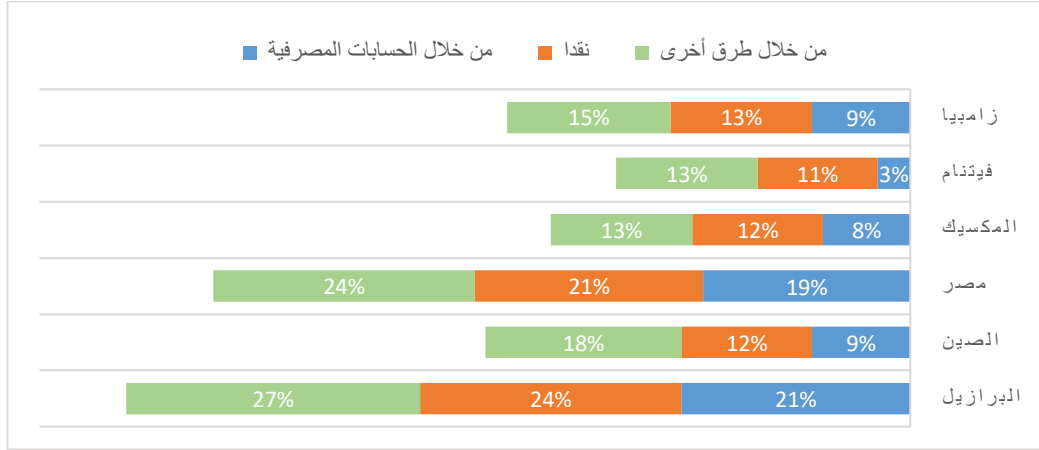
يمثل هذا المشروع تعاوناً مشتركاً بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية، تنفيذاً للمشروع

²⁵ Amado, M., (2018), " Understanding Latin Americas Financial Inclusion Gap", Center for Global Development, Working Paper 367, Washington, DC., P.,108.

²⁶ السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص.122.

أعلنت وزارة المالية الخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونياً من خلال بطاقات الصراف الآلي، يذكر أن شركة E-Finance هي المسؤولة عن تطبيق المشروع من الناحية التكنولوجية، ويساعد هذا النظام في التحول إلى الاقتصاد غير النقدي وتعزيز الشمول المالي ويعد ذلك نمواً ضخماً في عدد الأشخاص الحائزين على حسابات بنكية حيث يبلغ عدد موظفي وحدات الجهاز الإداري حوالي 7 مليون موظف.

الشكل (13) نسبة البالغين الذين يتلقون المدفوعات الحكومية خلال العام الماضي 2017 (%)

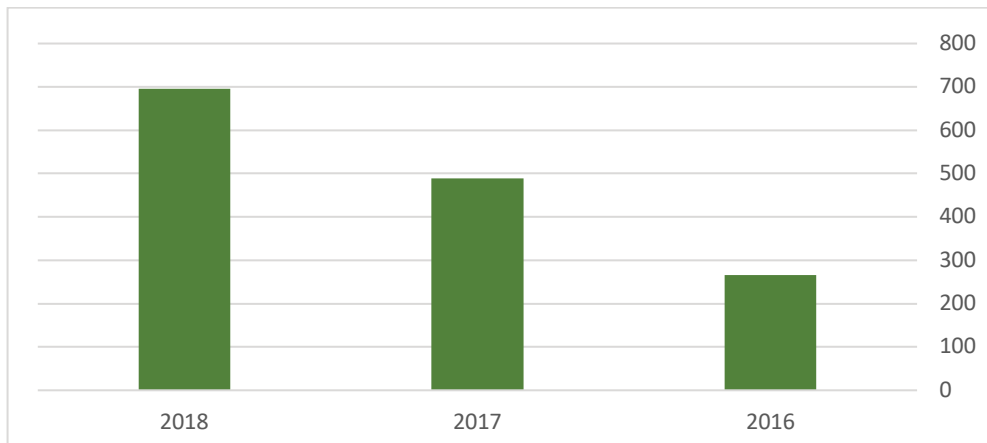


المصدر: البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي، 2018

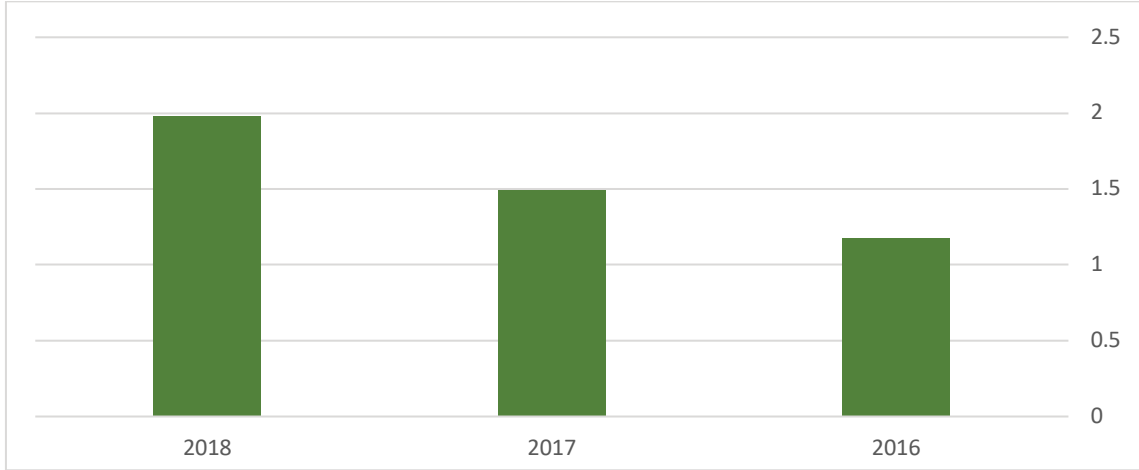
2- مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في 2013 عن إطلاق مشروع "فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي اتاحت للمشاركين في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة، واستمر هذا الاتجاه حيث أثبت جديته فطرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول باسم فون كاش دون الاعتماد على شركة محمول، فالبنك الأهلي يقدم هذه الخدمة للمواطنين سواء كانوا عملاء للبنك أم لا.

الشكل (14) قيمة معاملات الدفع من خلال الهاتف المحمول في مصر (بالمليون جم)



الشكل (15) حجم معاملات الدفع من خلال الهاتف المحمول في مصر (بالمليون)



المصدر: صندوق النقد الدولي، (2019)، " الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و اسيا الوسطى، ورقة عمل بحثية، ص. 56.

3- خدمة فوري

تم تأسيس شركة فوري في عام 2008 بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر، وتوفر الشركة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من 50 ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق والتبرعات، وذلك عن طريق قنوات متنوعة منها ماكينات الصراف الآلي والانترنت ومحفظه الهاتف المحمول، ووفقا لشركة فوري فان هناك 15 مليون مستخدم لخدمة فوري يقومون بإجراء تحويلات قيمتها 1.2 مليون جم يوميا من خلال 50 ألف مركز خدمة، وقد تم تحصيل 7 بليون جم خلال عام 2016.²⁷

ويتضح مما سبق ان الهيكل التشريعي بمصر به قصور ضخمة في الاحكام التي من شأنها ان تساهم في التحول الى الاقتصاد غير النقدي فالقانون لا يلزم الدولة أو المتعاملين معها او البنوك بطرق سداد بعينها فينص صراحة في بعض المواد على السداد النقدي في خزانه الجهة مستحقة المبالغ، وعلى الرغم من ذلك ونظرا لصغر متوسط العمر في مصر وارتفاع نسبة الشباب في المجتمع وانتشار استخدام الانترنت في مصر ظهرت العديد من المبادرات المعتمدة على التقنيات الحديثة والتي تساهم في التحول الى الاقتصاد غير النقدي وتعزيز الشمول المالي.

²⁷ اتحاد بنوك مصر، (2018)، " مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المبحث الثالث: تعزيز الشمول المالي في مصر – محاور التنفيذ

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر وتعزيز ترتيبها عالمياً لمؤشر الشمول المالي فوفقاً للجنة (IFC) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2018 عن ترتيب مصر لمؤشر الشمول المالي جاءت مصر في المركز 99 عالمياً من أصل 137 دولة ومن خلال ذلك الترتيب نجد ان مصر تقع في مركز بعيد الى حدا ما وبالتالي قامت مصر بالعديد من الإصلاحات ووضع الاستراتيجيات والخطط والمؤتمرات لتعزيز مكانتها وذلك من خلال عدة محاور على النحو التالي²⁸:

الجدول (3) ترتيب مصر لمؤشر الشمول المالي عالمياً (137 دولة) 2018

الترتيب	الدولة
95	البانيا
96	غانا
97	المكسيك
98	غواتيمالا
99	مصر
100	الجابون
101	السودان

Reference: Irving Fisher Committee(IFC), (2018), " The Role of Data in Supporting Financial Inclusion Policy", **Working Paper**, P.450.

- 1- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات: تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017 والذي يتضمن 16 عضواً ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بدلاً عنه وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي وكذا تخفيض تكلفة الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية.
- 2- بيئة تشريعية ملائمة للتحويل نحو الشمول المالي: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم الالكترونية التي لا يوجد لها قوانين في القانون المصري.
- 3- تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المركزي المصري بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه من أهمها:

²⁸ السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- مبادرة حساب لكل مواطن: ضم أكبر عدد من فئات المجتمع الى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية دون حد أدنى لفتح الحساب وبدون تكاليف.
- مبادرة التمويل العقاري: أطلقها البنك المصري في فبراير 2014 وتم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليار لمدة 20 سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة اقرضها لمحدودي ومتوسطي الدخل.
- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم اطلاقها في 2016 بشريحة 200 مليار جم بفائدة 5% وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55 مليار حتى نهاية 2017.
- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول: أصدر البنك المركزي في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوه نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي.
- 4 المؤتمرات والفعاليات المعنية بالشمول المالي: حيث تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالي والتي تسعى الى تحقيق زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع والتي منها:
 - مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ: يعد مؤتمر الشمول المالي الذي عقد خلال الفترة من 13 الى 15 سبتمبر 2017 بشرم الشيخ وبمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وهو اهم ملتقى لصناعي لسياسات الشمول المالي في العالم والهدف منه عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي واعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.
 - مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال افريقيا: استضافت مصر لأول مره مؤتمر التكنولوجيا المالية في 2018 وتضمن 3 محاور أساسية هي التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات، والتجارة الإلكترونية وقد تم الإعلان عن اجراء الدراسات اللازمة لتدشين اول بنك رقمي في مصر ليحل محل البنوك التقليدية، اصدار اول بطاقة ذكية ذات علامة تجارية وطنية وهي بديلا عن فيزا وماستركارد.
 - اليوم العالمي للشمول المالي: اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2015 على تخصيص يوم 27 ابريل من كل عام يوما عربيا للشمول المالي في مصر، ومد فعاليته لمدته أسبوع لتأكيد مبادا ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها، وقد شارك صندوق النقد العربي في مؤتمر "استعمال التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية في سبيل تعزيز الشمول المالي" والذي ناقش عدة مواضيع تناولت استخدامات التقنيات المالية، مثل تقنية البلوكتشين وتداعياتها على أنظمة الدفع التقليدية، والفرص التي تتحها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ونظم الدفع والتحويلات المالية الإلكترونية عبر الحدود ودورها في تعزيز وصول الأفراد والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمنتجات المالية علماً بأنه سيتم الاحتفال بالأسبوع العالمي للشمول المالي واليوم العالمي للادخار خلال الفترة الحالية.

5- وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي لزيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة وتمثل أهم أهدافها في الآتي²⁹:

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين ظروف معيشة المواطنين.

وفي النهاية نجد ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المدخرات والمدفوعات والتأمين والاقتراض والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة، الوصول الى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فمنذ عام 2014 قامت عدة دول ومنها مصر بأعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي وتعزيزه على ارض الواقع، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد ذلك على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية والتي أدت الى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان.



²⁹ السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 128.

توصيات الدراسة

محاوِر واليات تعزيز الشمول المالي على ارض الواقع في مصر

تناولت هذه الورقة التعريف بالشمول المالي وسياسات تعزيزه فضلاً عن الفرص والتحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي على ارض الواقع في العديد من الدول والتي منها مصر ودورها في التوسع في نشر الشمول المالي وذلك من خلال العديد من المبادرات والتثقيف المالي وتناولت الورقة بعض التجارب الدولية الرائدة في نشر وتعزيز الشمول المالي، والغرض مما تقدم ليس مجرد الرصد والتحليل فقط، بل المساهمة في تفعيل السياسات الحكومية الرامية من جهة الى تحقيق الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية لأكثر عدد من المواطنين والدفع بعملية الانتقال من الاقتصاد النقدي الى الاقتصاد الذي يعتمد على المدفوعات المصرفية والالكترونية من جهة أخرى لما يؤدي اليه ذلك من المزيد من الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم المالية المنظمة، ومن هذا المنطلق فان هذه الورقة تنتهي بتقديم عدد من المقترحات لتحقيق اهداف الشمول المالي والتحول لاقتصاد غير نقدي والتي يمكن تناولها من خلال التوصية وآلية تنفيذها كالتالي:

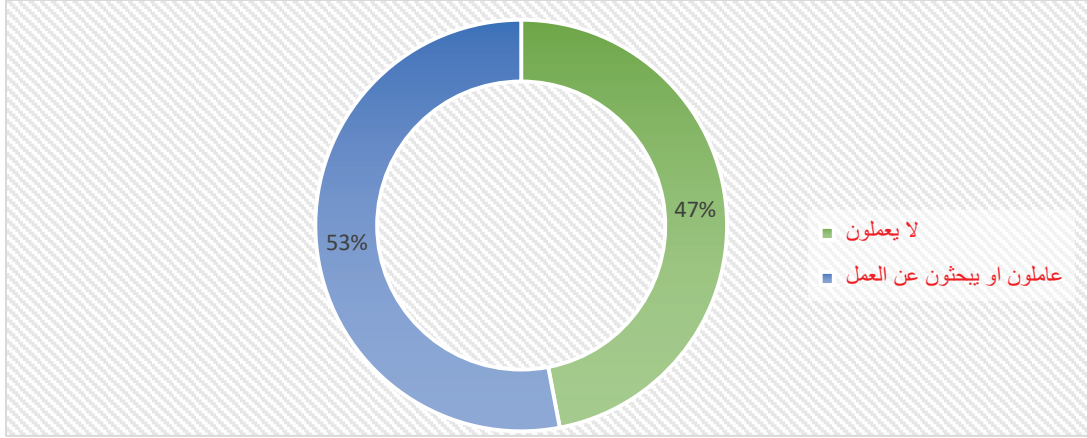
م	التوصية	اليات التنفيذ
1	ضرورة التوسع في استغلال انتشار الهواتف المحمولة والانترنت على مستوى الجمهورية بما يمكن العملاء باستخدام وتطبيق الخدمات المالية من خلال هواتفهم المحمولة.	<ul style="list-style-type: none">- تعديل القواعد المنظمة لعمليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول لتسمح للبنوك بمنح مستخدمي محافظ الهواتف المحمولة مزايا الحسابات المصرفية العادية.- تبني خطة للتوسع في استخدام الهواتف المحمولة ونشر الانترنت في مناطق الجمهورية وبتكلفة مناسبة.- إعادة النظر في شرط الحصول على توقيع حي من العميل عند فتح الحسابات البنكية او حسابات محافظ الهاتف المحمول، وتعديل القوانين المنظمة في هذا الصدد لتسمح للعميل تسجيل نفسه ذاتياً عن طريق أي وسيلة الكترونية، وإدخال بياناته الشخصية المطلوبة من ضمنها الرقم القومي ورقم الهاتف المحمول ومن ثم فتح الحساب للعميل.
2	الوصول لكافة شرائح المجتمع (محدودي الدخل- المرأة) وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي.	<ul style="list-style-type: none">- الوصول الى محدودي الدخل ودمجهم في القطاع المصرفي من خلال حصولهم على الخدمات والمنتجات البنكية بأقل التكاليف وابطط الطرق.- الوصول للمرأة في المجتمع ودعم تمكينها والعمل على دمجها في القطاع المصرفي وتشجيعها على استخدام المعاملات البنكية مع تخفيض تكلفتها.- وضع خطة قومية للشمول المالي تتضمن تحديد المستهدفات طويلة الاجل والاهداف المرحلية واليات التنفيذ وبرامج الانتشار الجغرافي معايير القياس منها نسبة الميكنة ومعدل نمو العملاء ونسبة النمو في فروع البنوك وانتشارها ونسبة نمو نقاط البيع والفروع الالكترونية وغيرها.

<ul style="list-style-type: none"> - إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإنشاء إدارات مختصة للشمول المالي وميكنة المدفوعات - تعميق استخدام التكنولوجيا خاصة التكنولوجيا المالية في كافة القطاع المصرفية والخدمات المالية - زيادة التعاون من تجار التجزئة وشركات التكنولوجيا المالية وإبرام عقود مشتركة معهم. 	<p>3 زيادة تفعيل دور القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، وتخفيض الرسوم والعمولات المفروضة على العملاء والخدمات المالية. وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية. - البحث عن أفكار جديدة للخدمات البنكية للوصول لأكبر عدد من المتعاملين مع القطاع المصرفي - تطوير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية والالكترونية. 	<p>4 زيادة الابتكار والتوسع في استخدام التكنولوجيا المالية في المنتجات والخدمات المالية .</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ادخال موضوعات زيادة الثقافة المالية الى المناهج الدراسية وتعريف الطلاب للمصطلحات الاقتصادية والمالية الأساسية. - المزيد من التواصل مع الاعلام لشرح ماذا يعنى الشمول المالي والاقتصاد غير النقدي للمواطنين. - زيادة التثقيف المالي للعملاء لتمكينهم من التعرف على الخدمات والمنتجات الجديدة التي يتم طرحها من خلال المؤسسات المالية سواء القطاع المصرفي او القطاعات غير المصرفية. - وضع استراتيجية وطنية لرفع مستويات التعليم والتثقيف المالي للفئات المستهدفة ورفع الوعي المالي لدى مالكي ومديري المشروعات المتوسطة والصغيرة ومراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية وكذلك اطلاق برامج لتوعية المستهلك المالي بكيفية اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم. 	<p>5 زيادة التثقيف المالي للعملاء وعقد العديد من المبادرات والمؤتمرات لتوعية العملاء بأهمية وضرة استخدام المنتجات والخدمات المالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تقييم المبادرات المختلفة التي أطلقها البنك المركزي لاسيما المتعلقة بزيادة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقياس النجاح الذي حققته وواجه القصور ان وجدت. - زيادة الشراكة مع الهيئات الدولية (فيزا - ماستركارد) لتعزيز التجارة الالكترونية - زيادة التمويل العقاري لكافة شرائح المجتمع وخاصة محدودي الدخل ودراسة تسهيل اجراءاته وشروطه - التركيز على المبادرات المعروضة من البنك المركزي المصري وعرضها بشكل وافى على كافة شرائح المجتمع - تشكيل ملتقى دائم للشمول المالي تحت مظلة البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية واتحاد بنوك مصر وتكون له امانه فنية وتكون التوصيات والتوجهات الصادرة منه معبره عن توافق بين الأطراف 	<p>6 زيادة تفعيل دور البنك المركزي من خلال زيادة عدد المبادرات وتفعيلها وزيادة الشراكات مع المؤسسات العالمية وزيادة دوره في التوعية والتثقيف المالي.</p>

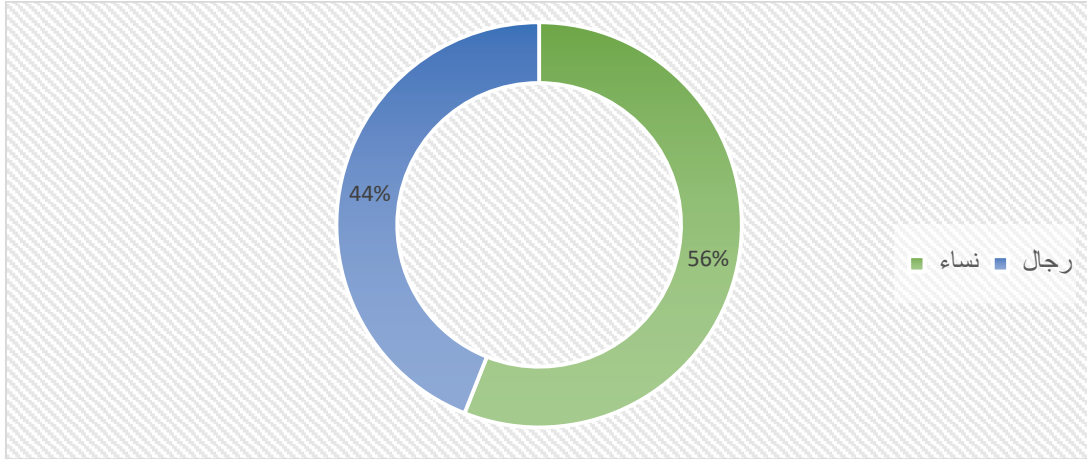
		المعنية على ان تعمل على متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة منه.
7	زيادة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الاقتصاد الرسمي لزيادة حصة الإيرادات لمصر وزيادة نمو هذه المشروعات ودمجهم في الشمول المالي.	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة إلزام شركات التمويل متناهي الصغر بصرف القروض للعملاء على حساباتهم البنكية، او على محافظ الهاتف المحمول على ان يكون السداد بطريقة مصرفية او الكترونية مثل الكروت او محافظ الهاتف المحمول. - إعادة النظر في منظومة تقييم درجة الملاءة المالية لدى العملاء الذين يفتقرون الى حسابات مصرفية ومن الممكن تبني منظومة ذكية اعتمادا على علوم البيانات الكبيرة والتكنولوجيا الرقمية الحديثة لدمج الخصائص الجاذبة للاقتصاد غير الرسمي مع احتياجات المواطن لمظلة تأمينية صحية ونظام دفع رخيص يناسب طبيعة قدرته المالية، بما يعزز الشمول المالي ورفع المستوى الاقتصادي لمصر، وتوفير أداة رقابية للحكومة على هذا النوع من التدفقات النقدية. - تشكيل مجلس قومي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يكون هناك مركز إدارة على الخريطة الحكومية متخصصة في التدريب والتأهيل والمعاونة على التسويق المحلي اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والتوعية بشكل وظروف وأوضاع السوق.
8	زيادة امتلاك العملاء حسابات مصرفية وتوسع البنوك في فتح حسابات للعملاء.	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة عدد الفروع الالكترونية لتمكن العملاء من فتح الحسابات دون تحضير العديد من الأوراق والمستندات المطلوبة. - الاعفاء من مصاريف فتح الحسابات لفئات خاصة تشجيعا لها على بدء العمل المصرفي مثل الطلاب الجامعيين و القصر.
9	زيادة تشجيع العملاء للتعامل عن طريق الانترنت والهاتف المحمول	<ul style="list-style-type: none"> - التصريح بفتح حسابات مصرفية محدودة المزايا والتعاملات على الهاتف المحمول مباشرة دون الحاجة لإجراءات فتح الحساب الورقي اكتفاء بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط. - ضرورة توسع البنوك في الخدمات المصرفية التي يمكن تقديمها هاتفيا ودون اشتراط الحضور للفرع مثل تقديم تسهيلات ائتمانية محدودة على الحساب الهاتفي.
10	زيادة الحماية المالية للمستهلك وزيادة ثقته في التعامل مع القطاع المصرفي.	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز المعاملة العادلة للعملاء في جميع مراحل علاقتهم بالبنوك. - توفير المعلومات ذات الصلة والدقيقة في جميع مراحل العلاقة. - تطوير آلية الإفصاح من خلال إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة. - التأكيد على أهمية الحفاظ على سرية الحسابات وانشاء آلية للتعامل مع شكاوى العملاء وإتاحة البيانات والمعلومات بصورة واضحة للعملاء.

الملاحق

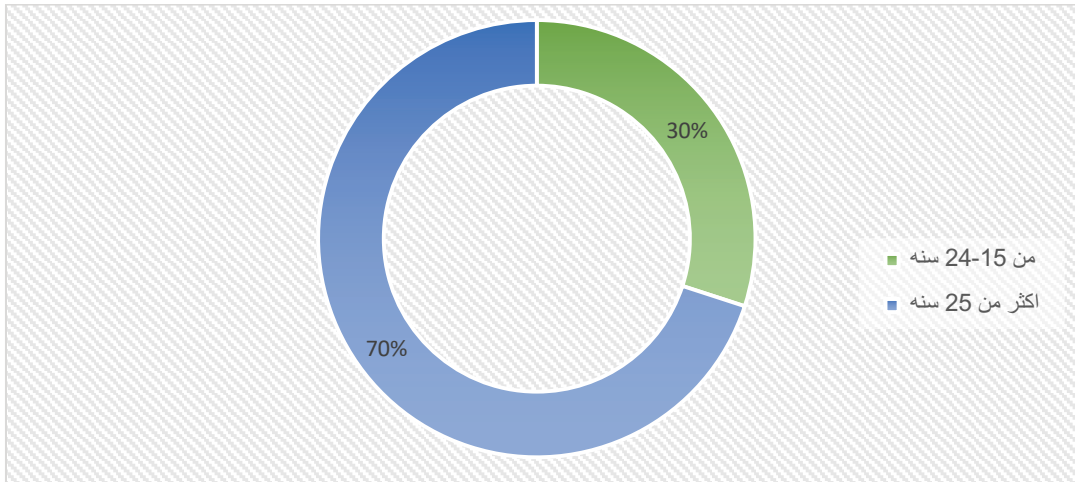
الشكل (1) البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية حسب القوى العاملة عالمياً %



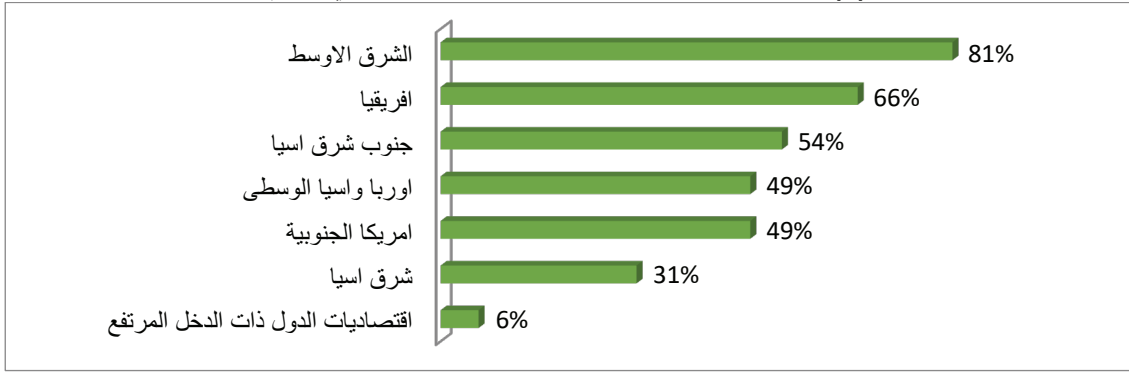
الشكل (2) البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية حسب النوع عالمياً %



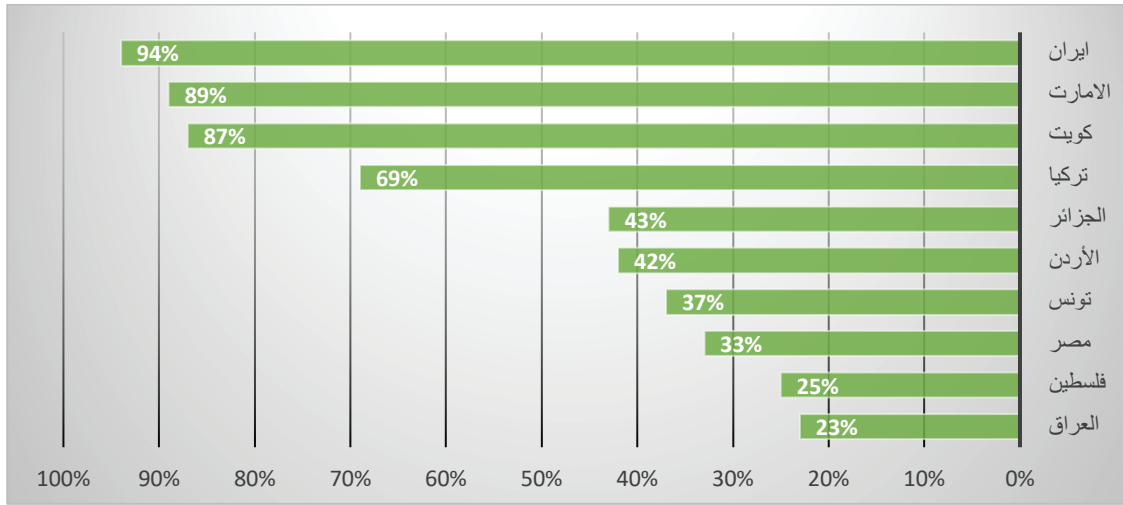
الشكل (3) البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية حسب العمر عالمياً %



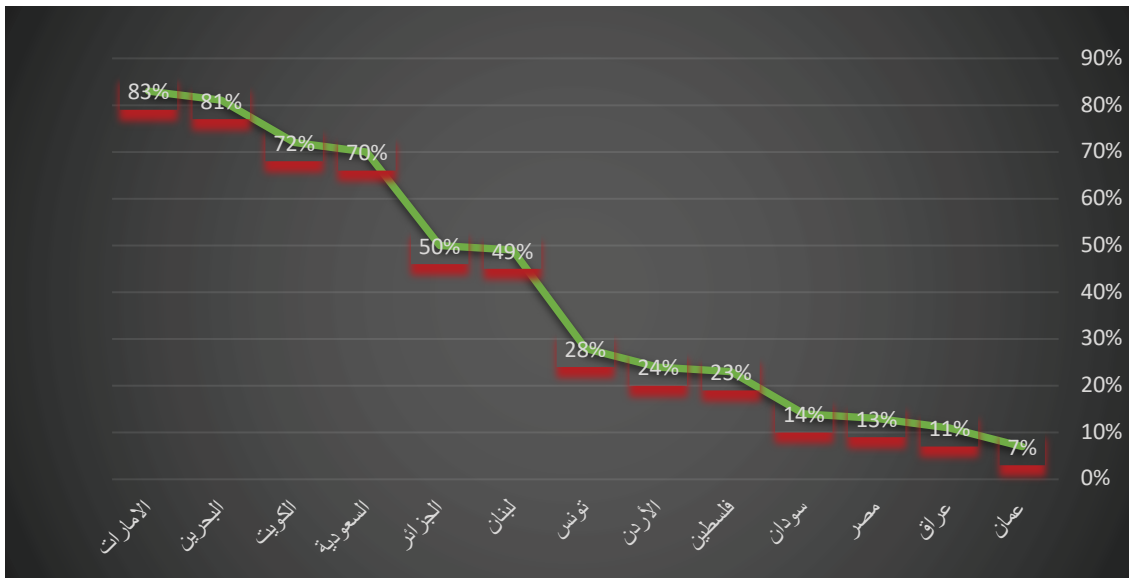
الشكل (4) عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابا مصرفيا في العالم %



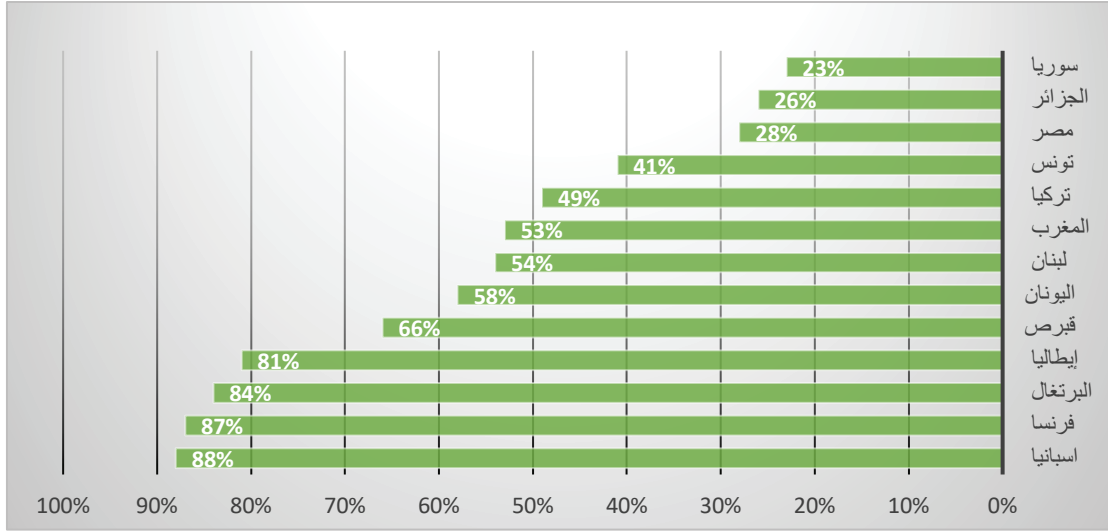
الشكل (5) نسبة مالكي حسابات مصرفية أكبر من 15 سنة 2018 (%)



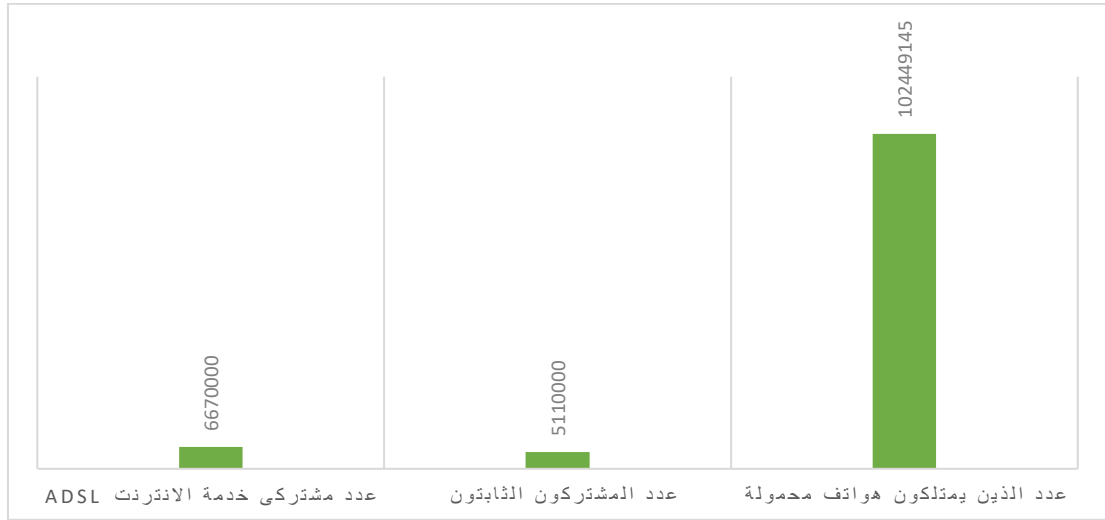
الشكل (6) نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية 2017 (%)



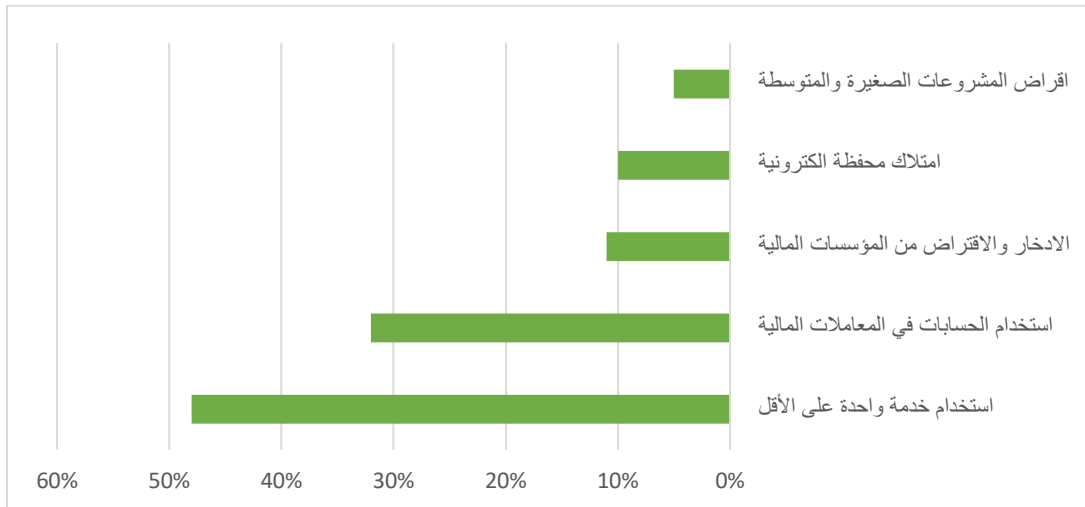
الشكل (7) نسبة تطوير المؤسسات المالية في العالم %



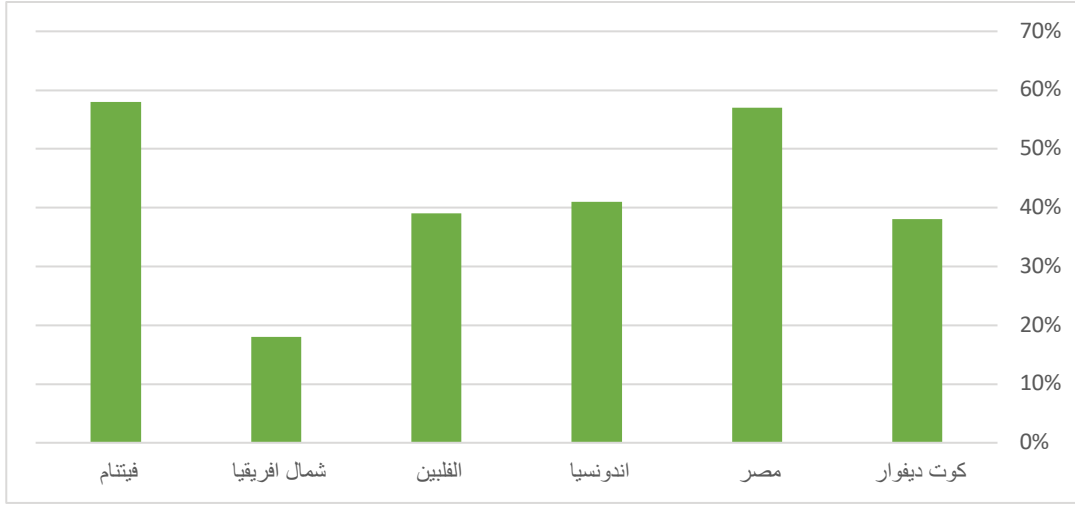
الشكل (8) تطور سوق الاتصالات المصري 2017 %



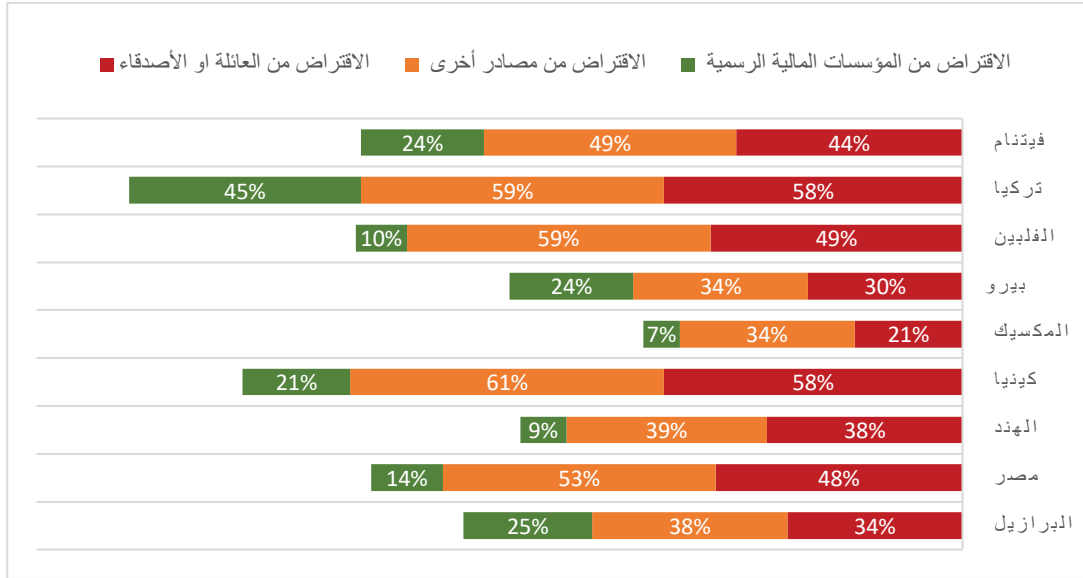
الشكل (9) استخدام الشمول المالي في ارقام عالميا %



الشكل (10) نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في بعض الدول %



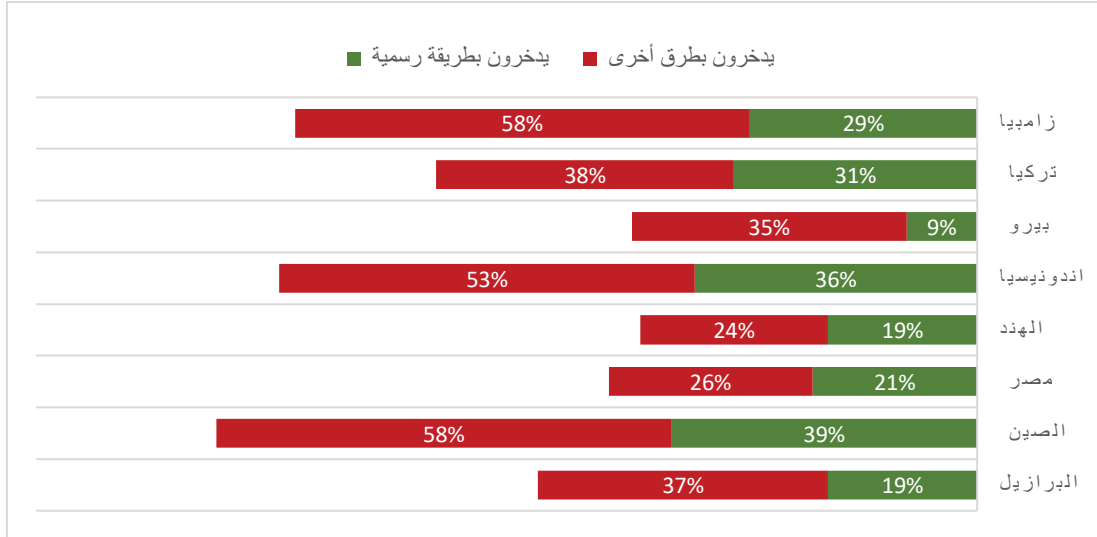
الشكل (11) نسبة اقتراض البالغين العام الماضي 2017 %



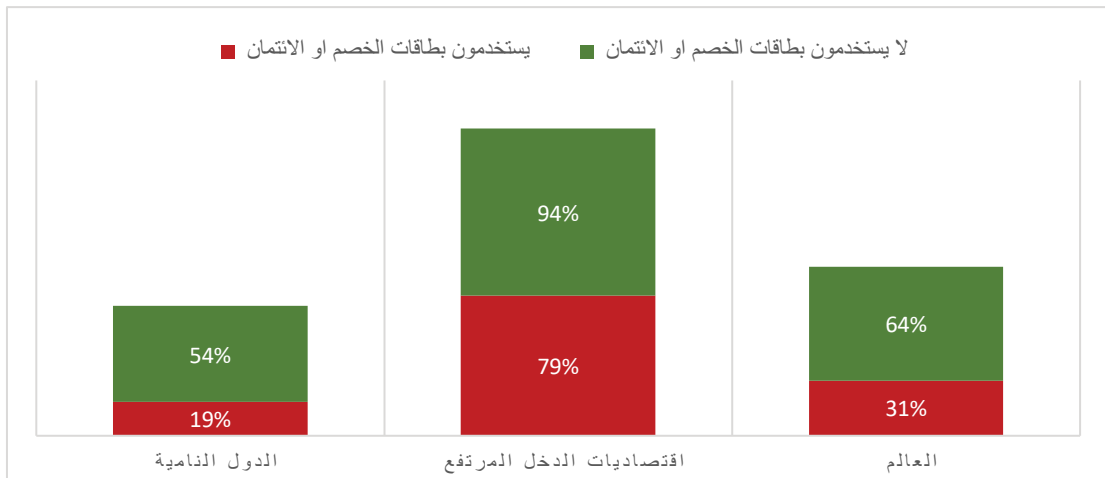
الشكل (12) نسبة البالغين الذين يدخرون الأموال خلال العام الماضي حسب النوع



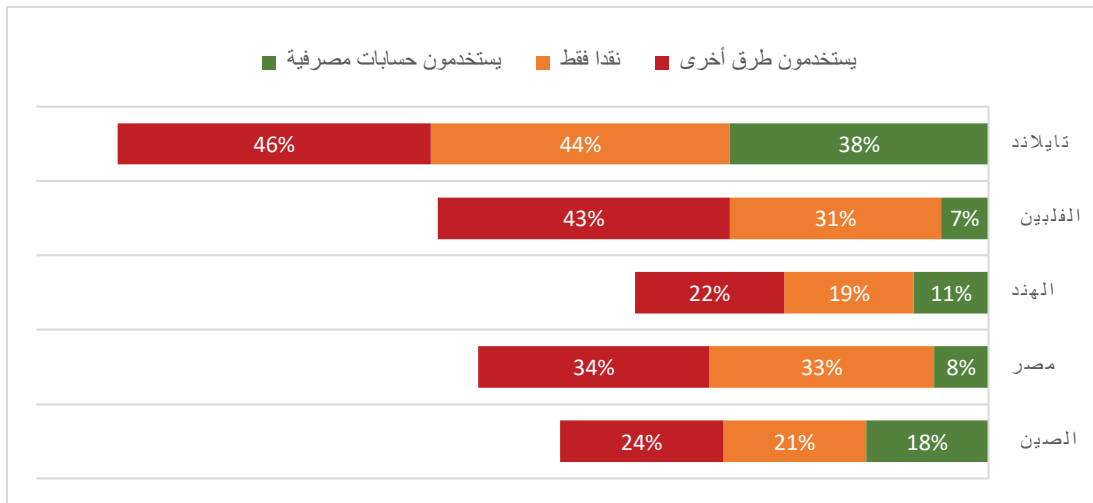
الشكل (13) البالغين الذين يدخرون الأموال خلال العام الماضي %



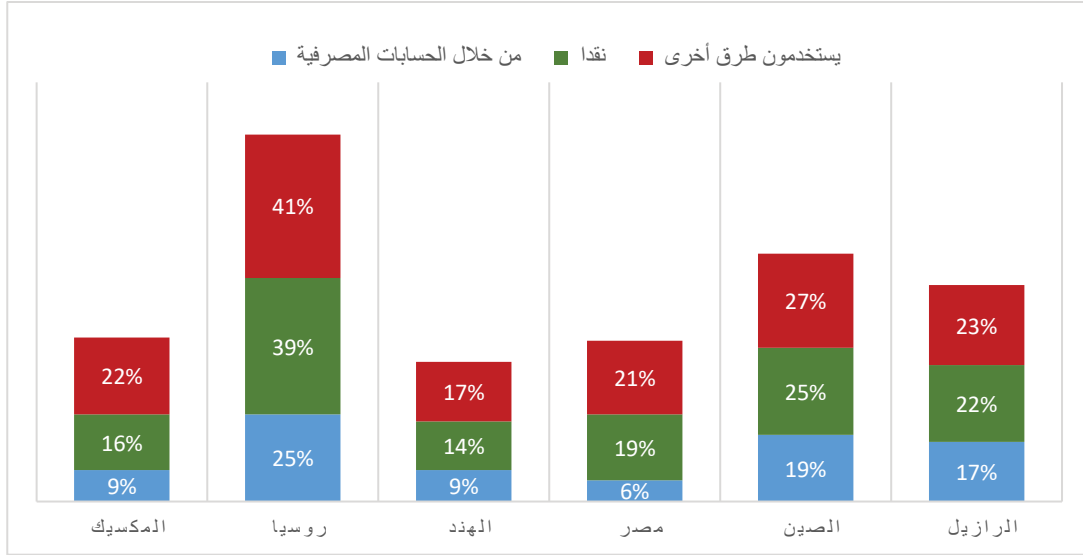
الشكل (14) نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ويستخدمون بطاقات الخصم او الائتمان العام الماضي %



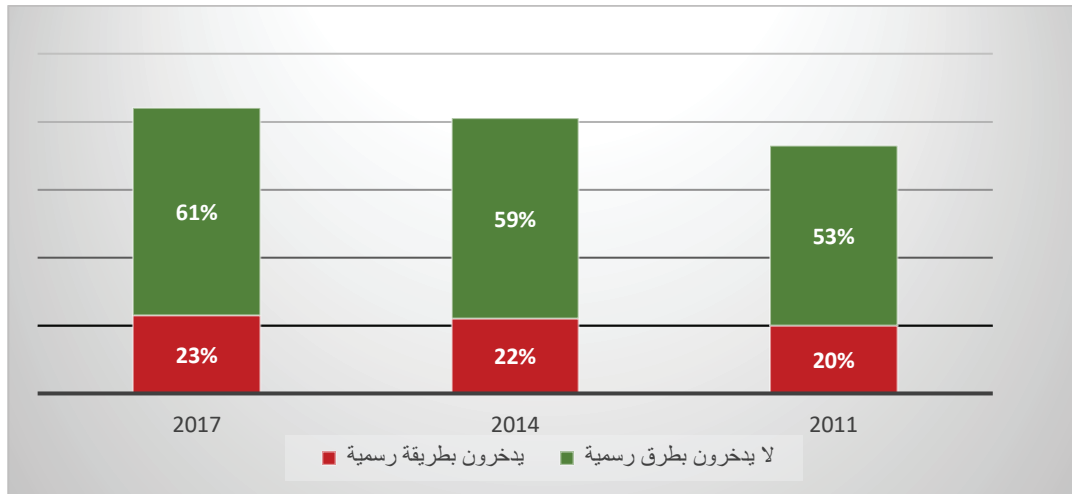
الشكل (15) نسبة البالغين الذين يرسلون او يتلقون تحويلات محلية خلال العام الماضي %



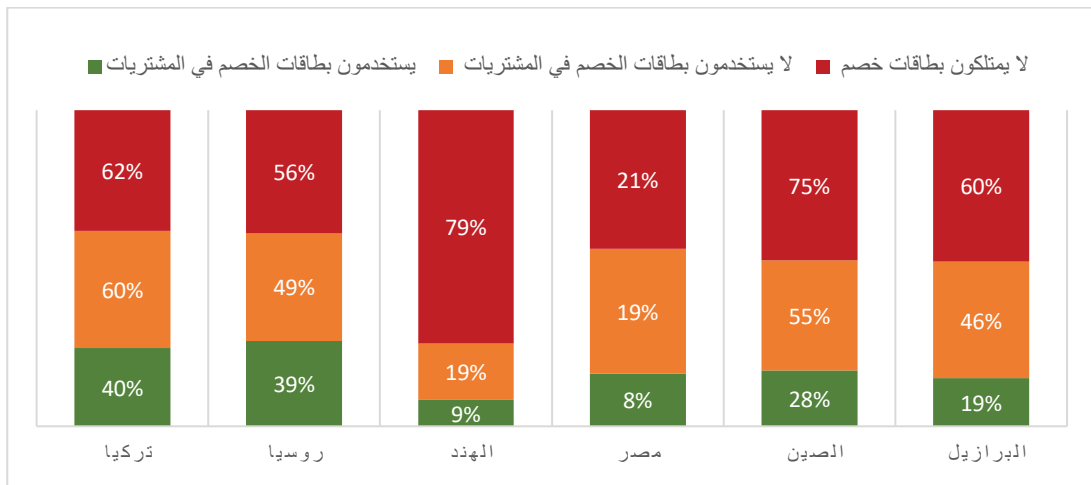
الشكل (16) نسبة البالغين الذين يتلقون الأجور من القطاع الخاص خلال العام الماضي %



الشكل (17) نسبة التغير في البالغين الذين لديهم حسابات ويدخرون بطرق رسمية خلال العام الماضي %



الشكل (18) نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ويستخدمون بطاقات الخصم المباشر %



ثانياً: الجداول

الجدول (1) مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية حسب بيانات البنك الدولي 2017

الترتيب	مؤشر الشمول المالي	الدولة
42	46.42	عمان
55	42.01	الكويت
57	40.6	قطر
68	37.11	الأردن
77	32.6	الإمارات
88	29.29	تونس
103	24.34	السعودية
109	22.59	ليبيا
122	18.77	مصر
138	11.08	سوريا
141	9.62	الجزائر

الجدول (2) ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي 2018

الدولة	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للمؤشر للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسات مالية رسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للمؤشر الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

11	9	11	السودان
----	---	----	---------

الجدول (3) بعض إحصاءات مستخدمي المدفوعات من خلال الهاتف المحمول في مصر 2018

مالي محافظ على الهاتف المحمول 10.5 مليون

30%	معدل النمو السنوي
9.4 مليون	المستخدمين الدائمين
16%	العمر اكبر من 50 عام
29%	العمر بين 35-50 عام
31%	العمر بين 25-35 عام
16%	العمر بين 20-25 عام
8%	العمر اقل من 20 عام
71%	حسب النوع : رجال
29%	نساء
1.78 مليون معاملة	حجم المعاملات الشهرية
727 مليون	قيمة المعاملات الشهرية
4.95 بليون	قيمة الأموال المتداولة في المدفوعات

الجدول (4) انواع شركات التكنولوجيا المالية في العالم

<u>انواع شركات التكنولوجيا المالية في العالم</u>
<u>التامين</u>
<u>ادارة التمويل الشخصي</u>
<u>التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات</u>
<u>الائتمان والعولمة</u>
<u>التجارة الاجتماعية</u>
<u>الاستثمار والخدمات المصرفية</u>
<u>المدفوعات والتحويلات</u>
<u>التمويل الجماعي</u>

*تم الاعتماد على المراجع الاجنبية المختلفة وبعض رسائل الماجستير والدكتوراه والمؤتمرات والندوات العالمية واوراق عمل بحثية اجنبية وتم الاعتماد في الملاحق ايضا على تقارير الشمول المالي الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الهيئات الاجنبية وغيرها من المراجع الاخرى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- إياد واصف هلال، (2016) " البنوك الإلكترونية في الأردن- تطورها وتحديثها"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اليرموك، عمان.
- البنك الدولي، تقرير قاعدة بيانات المؤشر المالي العالمي للشمول المالي.
- السعيد بن الخضر، (2018)، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في مصر"، ورقة عمل بحثية، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- اتحاد بنوك مصر، (2018)، " مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي"، ورقة عمل بحثية، مصر، القاهرة.
- تقرير التكنولوجيا المالية، " التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، تقرير سنوي، الامارة، 2017.
- سمير عبد الله، (2017)، " الشمول المالي في فلسطين"، ورقة عمل بحثية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس.
- صندوق النقد الدولي، (2019)، " الشمول المالي للمشر وعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، ورقة عمل بحثية.
- محمد الصيرفي، (2009)، " إدارة تكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- نهى النحاس، (2017)، " التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي"، ورقة عمل بحثية، القاهرة.
- يوسف حسين يوسف، (2012) " البنوك الإلكترونية"، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- نانسي البنا، (2018)، " نحو التحول للاقتصاد الرقمي في مصر"، ورقة عمل بحثية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Arab Monetary Fund, (2017), " Financial Inclusion Measurement in the Arab World", **Working Paper**.
- Aker, C., (2016), " Payment Mechanisms and Anti-Poverty Programs: Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger", **Tufts**

University Working Paper, Fletcher School and Department of Economics, Tufts University, Medford, MA.

- Amado, M., (2018), " Understanding Latin Americas Financial Inclusion Gap", Center for Global Development, **Working Paper 367**, Washington, DC.
- Claessens, S., (2016), " Financial Regulations for Improving Financial Inclusion", **CGD Task Force Report**, Center for Global Development, Washington, DC.
- Farazi, S., (2018), " Informal Firms and Financial Inclusion: Status and Determinants", **World Bank Policy Research Working paper 6778**, Washington, DC.
- International Finance Corporation(IFC), (2018), " Financial Inclusion in Asia Pacific", **Working Paper**, IMF Departmental Paper 18/17, Washington, DC.
- International Finance Corporation(IFC), (2018), " SME Financial Inclusion in the MCD Region" **IMF Working Paper**, Washington, DC.
- Kunt, D., (2017), " Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence", **Policy Research Working Paper8040**, World Bank, Washington, DC.
- Lyman, T., (2016), " Financial Inclusion: New Opportunities Emerge from Recent FATF Action", **CGAP Focus Note 98**, World Bank, Washington, DC.
- Morgan, P., (2016), " Financial Stability and Financial Inclusion", **ADB Working Paper Series**, NO. 488, Asian Development Bank Institute.
- Melecky, M., (2018), " Financial Sector Strategies and Financial Sector Outcomes: Do The Strategies Perform? ", **World Bank Policy Research Paper 8315**, Washington, DC.
- Mehrotra, A., (2017), " Financial Inclusion and Optimal Monetary Policy", **BIS Working Paper 476**, Bank for International Settlements, Basel.
- Popov, A., (2018), " Do Credit Shocks Affect Labor Demand? Evidence for Employment and Wages During the Financial Crisis", **Journal of Financial Intermediation 36**.
- Prina, S., (2015), " Banking the Poor Via Saving Accounts: Evidence from a Field Experiment", **Journal of Development Economics115**.

- Rojas, L., (2017), " Financial Inclusion in Latin America: Facts, Obstacles and Central Banks Policy Issues", **Discussion paper IDB-DP-464**, Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- World Bank, (2014), "**The Global Findex Data 2014**".
- World pay, (2017), **Global Payments Report, London: World pay.**

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- www.Worldbank.org
- www.Wikipedia.org
- www.MIF.org
- www.CBE.org.eg
- www.Payfort.com
- www.NBE.com.eg
- www.Brookins.edu
- www.al-akhbar.com
- www.Fintecabudhabi.com
- www.Egyptionnovate.com
- www.Bizcommunity.com
- www.Fintech-africa.com
- www.Techbullion.com

الفائز بالمركز الثالث

أحمد اسماعيل عناني

بنك قطر الوطني الأهلي

1- مقدمة وحقائق وإحصائيات

طبقا لتقرير مجموعة البنك الدولي - قاعدة بيانات الشمول المالي عن عام 2017 و المنشور في 2018/4 فان من بين 3 مصريين يوجد مواطن واحد لديه حساب بنكي أي بنسبة 33% , علما بان النسبة قد قفزت من 20% في عام 2014 إلى 33% في عام 2017 , مع الأخذ في الاعتبار بان المحرك الرئيسي لزيادة الحسابات البنكية هو تحويل مرتبات موظفي القطاع العام , على العكس من القطاع الخاص الذي يعتمد في صرف الرواتب على التعامل النقدي , و قد أشار التقرير انه في حالة تحويل رواتب القطاع الخاص فأن نسبة الحسابات البنكية سوف ترتفع بنسبة 20% أخرى حيث تبلغ النسبة الحالية لتحويل رواتب موظفي القطاع الخاص في مصر 3% طبقا لآخر تقرير .

مع الأخذ في الاعتبار إن متوسط المواطنين المصريين الذين يمتلكون حساب بنكي من البالغين اقل من النسب العالمية حيث تبلغ النسبة في مصر 32.8% وتبلغ النسبة في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط 43.5% بينما تبلغ النسبة العالمية للدول بنفس شريحة الدخل 57.8%

وقد أورد نفس التقرير أن 80% من المصريين يعتمدوا على استخدام النقد (دون الحسابات البنكية) بصفة يومية في كافة معاملات الحياة اليومية بما في ذلك سداد الفواتير .

علما بان نسبة المصريين التي تعتمد على الأقارب و الأصدقاء في تمويل الطوارئ (الجمعيات) دون الاعتماد على مؤسسات التمويل هي 38% من المواطنين , بينما أورد التقرير أن نسبة البالغين الحاصلين على مختلف أنواع التمويل من مؤسسات مالية بما في ذلك بطاقات الأتمان هي 8.8% .

طبقا للتقرير فان 30.6% من المصريين قد قاموا بادخار مبالغ خلال العام 2017 , علما بان النسبة تشمل 6.2% فقط ممن قاموا بالادخار من خلال مؤسسات مالية .

أيضا أشار التقرير إلى أن العديد من المواطنين الذين يملكون حسابات بنكية لا يعتمدون عليها بصفة أساسية في عمليات السداد اليومية لذا فان البحث المقدم سوف يهتم بصفة أساسية بالنقاط الاستراتيجية الآتية :

- إدراج أقصى عدد من المواطنين ضمن منظومة الشمول المالي
- الاعتماد على منظومة الشمول المالي بصورة مستمرة
- الاستفادة من كافة الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي بما في ذلك خدمات التمويل و الادخار
- التحول الرقمي لكافة مؤسسات الدولة



2- الأطراف المعنية بالتعامل النقدي و التحول للشمول المالي

- جهات الدفع الحكومية و المؤسسات و جهات تحويل الرواتب
- الأفراد المستفيدة من التحويلات الواردة و الموظفين
- التجار و جهات التحصيل المالية المستقبلية للمدفوعات .
- المؤسسات المالية و شركات التحصيل .
- المجلس القومي للمدفوعات , البنك المركزي , وزارة المالية و الجهات الرقابية

3- تحديات تحول دون تحقيق أهداف الشمول المالي بمصر

1- التخوف من التعامل مع المؤسسات المالية

- إن العديد من الأفراد / الشركات تتخوف من إظهار حجم تعاملاتها الحقيقية من خلال القطاع المصرفي حتى لا تقع تحت طائلة التزامات (ضريبية , تأمينات , دمغات , الخ) ومن ثم تلجأ الى التعامل النقدي في كافة المعاملات .
- يخشي بعض الأفراد إيداع أموالهم بالبنوك خشية المسائلة عن مصادر الأموال حتى وان كانت ذات مصادر مشروعة و لكن جرى العرف لدى البعض بان كشف المعاملات المالية يؤدي إلى المسائلة .
- يمكن إن يؤدي هذا التخوف من التعامل مع القطاع المصرفي , إلى عدم التعامل بصفة تامة مع القطاع المصرفي أو إخفاء حجم التعامل الفعلي للعميل و التعامل بحجم اصغر من الحجم الحقيقي

2- التخوف من التبعات القانونية للتعامل بالقطاع المصرفي

- ترفض بعض الشركات الخاصة أو بالقطاع العام من التوقيع على اتفاقيات / تعهدات تحويل مرتبات العاملين أو من إصدار شهادات دخل سواء لفتح حسابات بنكية أو للاستفادة من أنظمة التمويل المختلفة . و ذلك خوفا من المسؤولية القانونية في حالة عدم السداد أو غيره .
- يرفض بعض أرباب الأسر فتح حسابات لأفراد الأسرة أو للأبناء و ذلك لنفس التخوف من المسؤولية , و الاكتفاء بتنفيذ كافة المعاملات من خلال الحساب الأساسي أو إصدار توكيلات و بطاقات مصرفية تابعة (على أفضل تقدير)
- في بعض الأحيان يتعذر فتح حساب للمواطن بسبب وجود حجز قضائي او ضريبي لسبب خارج عن إرادة العميل (مثال : حجز على ورثة ,, الخ)
- بعض العملاء غير ملمة بقانون الشيك مما يؤدي اللي خوفهم من التبعات القانونية لكتابة الشيك أو عمل تحويلات و من ثم يتم اللجوء للتعامل النقدي .

3- صعوبة إجراءات فتح الحساب البنكي

- قد تكون عدم المقدرة على التعامل البنكي بسبب مالي (عدم توافر الحد الأدنى لفتح الحساب)
- أو بسبب عدم القدرة على توفير مستندات (إثبات مصدر الدخل , بطاقة ذات بيانات غير محدثة , إيصال مرافق بالعنوان الحديث , إثبات مصدر الإيداع ,,)
- حساب ذو طبيعة خاصة يحتاج موافقات إضافية قبل فتح الحساب (عميل لا يجيد القراءة و الكتابة , عميل ناقص الأهلية , الخ)

4- عدم توافر خدمات مالية بالقرب من العميل

- احد أسباب العزوف عن التعامل مع المؤسسات المالية هو عدم وجود خدمات مالية كافية قريبة من العميل (مثال : عدم وجود فروع بنوك – ماكينات صراف آلي)
- يمكن أيضا إن يؤدي نقص الخدمات المالية من عدم استفادة العميل من كافة الخدمات المقدمة من القطاع المصرفي و الاكتفاء بخدمات بسيطة (مثال : في حالة عدم توافر نقاط بيع بالقرب من العميل فانه في اغلب الأحيان لن يكون في حاجة إلى بطاقة ائتمانية)
- من الممكن إن تتوافر الخدمات المالية بالقرب من العميل ولكن عدم توافر الخدمات المالية بالقرب من (العملاء / الموردين) يحرم العميل من الاستفادة من المزايا التمويلية (مثال : لن يستطيع العميل إصدار شيكات للموردين لسد حاجة العميل في تمويل رأس المال العامل)

5- عدم المقدرة على التكيف مع تعليمات المؤسسات المالية و إجراءاتها

- لقد قامت بعض الشركات بالعودة إلى النظام النقدي في صرف الرواتب و ذلك بسبب عدم القدرة على التكيف مع النظام البنكي سواء للشركة أم للعاملين .

- بعض التجار / الأفراد لا يملكون وقت كافي لعمل إيداعات بصفة يومية , أو ينتهي عملهم في وقت متأخر مما يتعذر معه إيداع الإيرادات اليومية بالبنوك .
- قد لا يستطيع العميل تجهيز نظام محاسبي لمتابعة صرف و تغطية الشيكات في مواعيد استحقاقها مما يؤدي إلى خلل بالنظام المالي الخاص بالعميل و من ثم التوقف عن التعامل البنكي .

6- تعدد أنظمة المؤسسات المالية و تسعيرها و اختلاف وسائل السداد

- من خلال 38 بنك العاملة بجمهورية مصر العربية فان كل بنك له نظام خاص في توزيع الفروع , ماكينات السحب والإيداع , مصاريف السحب و الإيداع , تحويل الرواتب , تعهدات خاصة , طرق إيداع مختلفة , أرقام الحسابات ,, مما يؤدي إلى صعوبة التعامل مع الأنظمة المختلفة
- قد يتوافق نظام العمل بالبنك مع العميل و يتم التعامل أو قد لا يتوافق فيتم تجنب التعامل مع نفس البنك أو قد يتم اللجوء إلى التعامل النقدي و تجنب التعامل مع إي بنك آخر .

● مثال : شركة يعمل لديها 1000 موظف موزعين في كافة محافظات الجمهورية و تقوم بتحويل الرواتب إلى 10 بنوك , سوف تحتاج هذه الشركة لفتح حسابات ب10 بنوك بمصاريف لكل حساب , سوف تقوم الشركة بتوقيع تعهدات تحويل رواتب و دراستها من الإدارة القانونية بالشركة لتحديد التزام الشركة في كل تعهد , سوف تحتاج هذه الشركة إلى التعامل مع 10 أنظمة تحويل مرتبات مختلفة . لو تم إصدار تعليمات الصرف في نفس الوقت لكافة البنوك فان بعض العاملين سوف يقوموا بصرف الراتب مباشرة و بعض العاملين بعد نهاية يوم العمل والبعض الآخر في يوم العمل التالي للتحويل . سوف تحتاج هذه الشركة إلى مجموعة من الموظفين لإدارة تحويل الأجور بالإضافة إلى متابعة الحسابات و إصدار كروت الصرف للعاملين الجدد و إصدار شهادات الدخل للعاملين ,, الخ

● في حالة استخدام الشركة لأوامر الدفع المجمع فان الشركة ستواجه أيضا نفس صعوبات إصدار خطابات وتعهدات لجهات متعددة بالإضافة إلى اختلاف بيانات الحسابات في البنوك (كل بنك له طول حساب مختلف بالإضافة لكود البنك) مع تأخير الصرف في البنوك الأخرى طبقا لوقت إضافة الراتب. مع دفع مصروفات أمر الدفع المجمع بالإضافة إلى خصم مصاريف تحويل و ارد لكل موظف بالشركة .

- 7- الإلزام بالتعامل مع بنك أو جهة معينة لتحويل الرواتب أو المدفوعات دون الالتفات لاحتياج العميل
- في المثال السابق قد تلجا الشركة إلى إجبار العاملين بالتعامل مع بنك واحد سواء بفتح حسابات أو بعمل كارت صرف رواتب دون فتح حساب بنكي و في كلتا الحالتين سوف يتم بنسبة كبيرة استخدام الحساب فقط في صرف الراتب مع عدم الحصول على خدمات إضافية من البنك , و قد يمتد الأمر إلى سحب مبلغ الراتب نقدا و إيداعه في حساب العميل ببنك آخر .

8- خبرة سابقة سيئة

- قد يواجه العميل مشكلة في الماضي في التعامل مع القطاع المصرفي (صعوبات خاصة بالحساب , صرف شيك , ازدحام في التعامل , عدم توافر خدمات قريبة , الحصول على تمويل , صرف تركه , الخ)
- قد تكون الخبرة السابقة بتعامل غير مباشر لا يخص العميل و إنما يخص شخص ذو صلة , و بناء على الخبرة السابقة قد يرفض العميل التعامل مع القطاع البنكي .

9- الاعتقاد السائد بارتفاع تكلفة التعامل مع القطاع المصرفي

- طبقا لتقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي عن عام 2017 فإن السبب الأكثر شيوعا لعدم فتح حسابات بنكية للبالغين على مستوى العالم , يرجع لاعتقاد المواطنين بعدم امتلاك أموال لديهم تستدعي فتح حساب بنكي .
- إن نفس التقرير قد أفاد بأنه يوجد تفاوت عالمي بين نسبة المتمتعين بحسابات بنكية في الفئات الغنية عن الفئات الفقيرة مما يعزز نظرية أن البنوك للفئات الغنية فقط
- إن رفع قيمة المعاملات البنكية و خصوصا الخدمات الأساسية (مصروفات الحساب , البريد , بطاقات الدفع) يعزز من مخاوف العديد من الأفراد ذات الدخل المنخفض من التعاملات البنكية .

10- سهولة التعامل النقدي و القبول العام للتعامل بالمبالغ المالية الكبيرة

- يتمتع التعامل النقدي بثقافة القبول العام للنقدية حتى في المبالغ الكبيرة , على الرغم من ارتفاع تكلفتها و مخاطرها المرتفعة . وذلك يرجع لضمان استلام القيمة و عدم التلاعب في عمليات السداد .

11- صعوبة ربط النظام النقدي مع النظام الرقمي كبداية للتحويل الرقمي

- في ظل ارتفاع القبول العام و الطلب على النقود فإنه يصعب ربط النظام النقدي مع النظام الرقمي , حيث أن هذا الربط يتطلب العديد من مكينات الصرف / الإيداع الآلي , بالإضافة إلى الضغط على فروع البنوك من سحب و إيداع للنقدية و الضغط على شركات نقل الأموال بالإضافة إلى أوقات الذروة في الأعياد و الإجازات:
- مثال : عميل يشتري سيارة نقدا بسعر مليون جنيه , سوف يقوم بسحب المبلغ من حسابه البنكي في بنك العميل المشتري و بعد إتمام العقد سوف يقوم البائع بإيداع المبلغ في حسابه ببنكه و عمل إيداع ببطاقة الخصم المباشر لسداد مصاريف المرور رقميا , الخ

- مثال 2 : شركة تقوم بصرف المرتبات عن طريق بطاقة الرواتب , ثم يقوم آلاف الموظفين بسحب رواتبهم نقدا من ماكينات و عربات ATM المتواجدة بالشركة , ثم يقوم الموظفون بسداد الجمعيات الخاصة بهم و من ثم الذهاب للبنك لعمل إيداع نقدي بالمبالغ مرة أخرى .
- في حالة جهات التحصيل التي تقوم بالتحصيل عن طريق وسائل سداد (نقدية / رقمية) معاً فان ذلك يؤدي إلى صعوبة بالنظام المحاسبي والعديد من الخسائر المادية.
- مثال: هايبر ماركت لديه يوميا آلاف عمليات سداد للموردين و المبيعات و المرتجعات منها جزء نقدي و جزء ببطاقة الدفع و جزء عن طريق QR code و جزء جملة عن طريق شيكات مستحقة و شيكات أجلّة و جزء تحويلات من حسابات أخرى . سوف يحتاج هذا النظام لمجهود شديد في المتابعة لعمليات التحصيل ونظام محاسبي ذو تكلفة مرتفعة بالإضافة الى فقدان مبالغ نثرية بسبب دمج نظامين (نقدي / رقمي)

4- تكاليف و مخاطر التعاملات النقدية خارج الاقتصاد الرسمي

تنقسم تكاليف التعامل النقدي خارج الاقتصاد الرسمي الى:

- تكاليف مالية
- مخاطر متوقعة مرتبطة بالتعامل النقدي قد يتم تحويلها لخسائر مادية

وفيما يلي التكاليف و المخاطر المرتبطة بكافة الأطراف المعنية بالتعامل النقدي:

مخاطر التعامل النقدي	تكاليف التعامل النقدي	الجهة
<ul style="list-style-type: none"> ● خسائر تشغيل غير مغطاة في بوليصة التأمين (سرقاات / فروق نقدية / نقدية تالفة / نقدية مزورة) ● مخاطر تعطل العمل بسبب مشاكل متعلقة بالنقدية . ● مخاطر عدم الالتزام ناجمة عن إصدار قوائم مالية غير دقيقة بسبب كثرة أخطاء النظام النقدي . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تكلفة عد و نقل النقدية ● تكلفة العاملين في النقدية . ● تكلفة الخزائن الحديدية / بوليصة التأمين / الحراسة / أنظمة الدفاع المدني. ● خسائر الفرصة البديلة لفوائد الحسابات و تكلفة تاريخ الاستحقاق في الإيداعات . ● خسائر الفرصة البديلة في الحصول على تمويل و 	الشركات والتجار

<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر على العاملين في مجال النقدية • مخاطر التحصيل النقدي . 	<ul style="list-style-type: none"> • مبادرات حكومية . • تعطيل دورة رأس المال خلال فترة تجميع النقدية . • تكاليف إضافية خاصة بالنظام المحاسبي / مراجعة و جرد النقدية 	
<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر السطو و الفقد . • مخاطر نقدية مزورة / تالفه • مخاطر حمل النقود 	<ul style="list-style-type: none"> • خسائر الفرصة البديلة في الادخار • تكلفة الوقت المفقود في عملية استلام الراتب / الإيداعات النقدية . 	الأفراد
<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر تمويلية متعلقة بعملاء النقدية • مخاطر تمويلية متعلقة بعدم القدرة على التأكد من صحة القوائم المالية / شهادات الدخل (في حالة التعامل النقدي) • مخاطر تشغيل مرتبطة بفروق نقدية / نقدية تالفة / نقدية مزورة . • مخاطر ائتمانية (ديون مشكوك فيها / معدومة) بسبب الإيداع النقدي . 	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الفرصة البديلة بسبب عدم القدرة على منح الأفراد تمويل / ادخار . • تكلفة الفرصة البديلة نتيجة تخفيض الحد الائتماني للشركات المتعاملة نقدا • تكلفة عد و نقل النقدية • تكاليف ماكينات السحب والإيداع الآلي • تكلفة العاملين في النقدية . • تكلفة الفرصة البديلة في استغلال الفروع في أعمال غير نقدية . • تكلفة الخزائن الحديدية / بوليصة التأمين / الحراسة / أنظمة الدفاع المدني. • تكاليف رصد النقدية بالبنوك . 	المؤسسات المالية وشركات التحصيل
<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر غسيل الأموال . • مخاطر استغلال الأموال في العمليات غير المشروعة . 	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الرقابة على المعاملات النقدية . • تكلفة الفرصة البديلة للمبالغ المستثمرة خارج القطاع الرسمي مما يؤدي لخسارة استثمارها بالقطاع 	البنك المركزي , وزارة المالية و الجهات الرقابية

<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر الفساد . • مخاطر التهرب الضريبي . • مخاطر مرتبطة بتزوير العملة. • مخاطر عمليات النصب وتوظيف أموال الأفراد. 	<p>المصرفي .</p> <ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الفرصة البديلة لخسارة منح قروض / تمويل من خلال القطاع المصرفي . • زيادة التضخم بسبب توجيه مبالغ كبيرة خارج القطاع المصرفي في المضاربة بالاستثمار العقاري والعملات الأجنبية وغيره. • تكلفة طباعة وسك ونقل والنقدية التالفة. • تكلفة تأمين العملة ضد التزوير والتهريب 	
---	---	--

و بناء عليه فإنه يتوجب على كل جهة يقع عليها تكلفة التعامل النقدي ، أن تقوم بحساب تكاليف التعامل النقدي و توجيه هذه التكاليف في تنفيذ خطة التحول الرقمي و تدعيم الشمول المالي .

5- المراحل الثلاثة لتحقيق أهداف الشمول المالي ودور كافة الجهات المتعاملة

• المرحلة الأولى : توعية و دراسة و بنية تحتية

1. تيسير فتح حسابات المواطنين بالبنوك

- تعميم باقة حساب بمصاريف موحدة بكافة البنوك المصرية(مثال : كارت ميزة) و تطوير الكارت ليصبح باقة موحدة تشمل حساب توفير و بطاقة مدفوعات محلية و خدمة اليكترونية و محفظة اليكترونية , يتم الاشتراك بها في زيارة واحده للبنك أو من خلال فعاليات مبادرات الشمول المالي التي تتم خارج البنوك و في أماكن التجمعات . مع التأكيد على تجهيز الباقة مسبقا ليتم استلامها فور فتح الحساب و في نفس الزيارة للبنك (مثال : كروت مطبوعة مسبقا يتم ربطها و تسليمها للعميل مباشرة مع فتح الحساب و تفعيل الخدمات الاليكترونية و المحفظة الاليكترونية في نفس الزياره للبنك) مع دراسة ربط الكارت بشبكة البنوك المصرية للسحب بمصاريف مخفضة من شبكة 123 .
- إعادة دراسة المستندات المطلوبة لفتح الحساب بحيث يتم إتاحة فتح حساب لكل مواطن أيا كانت وظيفته أو مصدر دخله بإجراءات ميسرة في فتح الحساب (مثال : مبادرة حساب لكل مواطن) , و في حالة عدم القدرة على إثبات الدخل أو نقص بعض المستندات يتم فتح حساب بإمكانيات محدودة إلى أن يقوم العميل بتوفير المستندات المطلوبة و يتم تحويل الحساب إلى حساب مفعّل .

2. عمل دراسة جغرافية لتوزيع الخدمات المالية على السكان مع تغطية المناطق المحرومة

- يتم دراسة توزيع الخدمات المصرفية / المالية على السكان بجمهورية مصر العربية مع حث المؤسسات المالية على التواجد بالمناطق المحرومة من الخدمات المالية (طبقاً لآخر بيان من البنك الدولي فإن المتوسط العالمي لماكنات السحب النقدي لكل 100,000 مواطن هو 42 مكنينة صراف آلي وذلك عن عام 2018) , لذا يجب التأكد من توافر الخدمات المالية (بنوك , مكنينات صرف آلي ' نقاط بيع , مكاتب بريد , شركات تأمين , أوراق مالية ,,,) في كافة المناطق المأهولة سكانياً طبقاً لمعيار يتم وضعه لعدد السكان مع مراعاة عدم التركيز للخدمات المالية في المدن / المناطق ذات الدخل المرتفع فقط .
- يتم عمل فرع خدمة ليلية بكل منطقة تجارية (طبقاً للكثافة السكانية) لتوفير الخدمات البنكية

3. عمل حملات دعائية للتوعية

- يتم عمل حملات دعائية تستهدف المواطن لحثه على عدم استخدام النقود و التعامل مع المعاملات المالية الاليكترونية (مثال : ماتشيلش كاش) مع تشجيع شبكات الدفع الاليكتروني (123 , فيزا , ماستركارد , ,,) بالتعاون مع تجار التجزئة على تقديم (تخفيضات , عروض , تقسيط مجاني , الخ) في حالة السداد الاليكتروني (علماً بان الشبكات المذكورة لديها العديد من الخبرات و العروض السابقة المقدمة في هذا المجال) .
- يتم عمل حملات دعائية تستهدف التجار و جهات التحصيل , لتوعية المؤسسات بتكلفة التعامل النقدي (مثال : الكاش أغلى) و يتم توعية الجهات بأخطار التعامل النقدي و حساب تكلفة التعامل النقدي الذي يثبت انه اغلى و اخطر من التعامل الاليكتروني .
- عمل حملات توعية من البنك المركزي تؤكد على حق المواطن في استخدام حساب بنكي مع الدعاية عن تيسير إجراءات فتح الحساب و التأكيد على سرية الحسابات .

4. توجيه البنوك للتعامل بساعات إضافية في الخدمات الغير نقدية

- ينم مد ساعات العمل بالقطاع المصرفي لتقديم خدمات غير نقدية مثل فتح حسابات , تحويلات , مع تقديم كافة الخدمات المصرفية , و قصر الخدمات النقدية في ساعات العمل الأساسية فقط (مثال : فترات مبادرة الشمول المالي)

5. عمل خطة تحول رقمي لأكثر 100 عميل نقدي بكل بنك

- يقوم كل بنك بحصر اكبر 100 عميل يتعامل معاملات نقدية على مدار العام (إيداعات , سحب , صرف شيكات نقدا , تغيير عملة نقدا ,,) ثم يقوم فريق مختص من البنك بدراسة حاجة العميل و استخداماته للنقدية مع تقديم حلول للعميل و خطة تحول رقمي لمعاملات العميل النقدية , و تقوم لجنة البنك بدراسة التحسن التدريجي في استخدام النقدية من العميل .
- و يتم إعادة الدراسة كل 6 شهور لحصر التطور في التحول الرقمي لنفس العملاء مع إعادة حصر اكبر 100 عميل نقدي بصفة سنوية و عمل خطة تحول رقمي للعملاء الجدد بالقائمة .

6. تقديم مبادرة لتفعيل الحسابات الراكدة / المغلقة

- طبقا لتقرير البنك الدولي عام 2017 فان 20% من الحسابات البنكية هي حسابات خاملة , بالإضافة إلى انه يوجد لدى كل مؤسسة مالية عدد كبير من الحسابات التي تم فتحها بلا تفعيل أو استخدام / حسابات مغلقة , علما بان هذه الحسابات هي فرصة لدراسة مشاكل المتعاملين , أو إعادة تفعيل الحسابات , مع الأخذ في الاعتبار بان احد العوائق الكبرى في إعادة تفعيل الحسابات هو وجود مصروفات معلقة .
- و نقترح تقديم مبادرة لإعادة تفعيل هذه الحسابات مع تقديم عروض لإعادة تفعيل الحسابات مع الإعفاء الجزئي / الكلي من المصروفات المعلقة .

7. التوعية بكافة المزايا والخدمات المصرفية المقدمة من المؤسسات المالية

- العديد من العملاء يملكون حسابات مصرفية و كروت صرف و لكن لا يعلمون المزايا المقدمة لهم و الخدمات التي يمكنهم الحصول عليها من خلال حساباتهم المصرفية لذا يجب على المؤسسات المالية عمل حملات توعية لعملائهم الحاليين بالمزايا التي يمكنهم الحصول عليها من خلال حسابهم البنكي , مع دراسة عمل كتيب اليكتروني شامل لكافة الخدمات التي يتمكن العميل من الحصول عليها من خلال حسابه البنكي .
- عمل نظام تعليمي للعميل عند تقديم الخدمة (مثال : عند اشتراك العميل بخدمة جديدة يتم إرسال رسالة قصيرة برابط صفحة اون لاين يشمل شرح للخدمة و طريقة استخدامها و أماكن استخدامها , و كيفية إلغاء الخدمة في حالة عدم الحاجة إليها)

8. توجيه شركات تحويل الأموال لفتح حسابات مصرفية

- يتم توجيه شبكات تحويل الأموال (مثال : ويسترن يونيون , موني جرام , الحوالات البريدية , ,,) لفتح حسابات لمستقبلي التحويلات ليتم توجيه التحويلات مباشرة لحساباتهم .

9. التوجه للحسابات العائلية

- توجيه رب الأسرة لفتح حسابات لأفراد الأسرة بمزايا خاصة (مثال : ربط حسابات الأسرة لسهولة التحويلات بينهم و سهولة الادخار للأبناء) مع إصدار بطاقات للشباب و التوجه للسداد الاليكتروني و التعامل الرقمي
- تشجيع رب الأسرة على فتح حساب بنكي للزوجة و ذلك لاحتساب دخل الأسرة في أنظمة التمويل من خلال دمج دخل الأب و الأم عن طريق حساباتهم البنكية .

10. تكثيف مبادرات التمويل المقدمة من البنك المركزي المصري / جهات الدعم

- تشجيع المواطنين على التعامل مع القطاع المصرفي من خلال التوسع في تقديم مبادرات التمويل (مثال : مبادرة التمويل العقاري – مثال : مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة)

11. إلزام إدارة الائتمان بدراسة مخاطر و تكاليف التعاملات النقدية عند عمل دراسة تمويلية

- تقوم إدارة الائتمان بالبنوك بدراسة بند إضافي للمخاطر الخاصة بعميل الائتمان و هي مخاطر التعامل النقدي (تكلفة التعامل النقدي , مخاطر غير مالية , مخاطر عدم الالتزام بالقوائم المالية السليمة) مع تخفيض الحد الائتماني في حالة التعامل النقدي الكثيف .
- تقوم إدارة الائتمان بالمؤسسات المالية بوضع توصيات خاصة بالتحول الرقمي و متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بالتحول الرقمي .

12. حث جمعية المحاسبين و المراجعين بتوضيح بنود تكاليف التعامل النقدي للعملاء بالقوائم المالية

- يتم عمل توصية للسادة مراجعي القوائم المالية بوضع توضيح بالقوائم المالية خاص ببند التعامل النقدي و يتم التطرق إلى التكاليف الإضافية الخاصة به .
- يقوم السادة المراجعين الخارجيين للشركات بمناقشة تخفيض تكلفة التعامل النقدي لإدارة الشركات مع وضع خطة لتخفيض بند التعامل النقدي و التوجه للتعامل الرقمي يتم عرضها على الجمعية العمومية للشركات المساهمة .

● المرحلة الثانية : تقديم الحلول و تحفيز المجتمع

1. تيسير وسائل الإيداعات النقدية

- يتم إلزام كافة البنوك بنشر ماكينات الإيداع النقدي بكافة المناطق الجغرافية
- توجيه البنوك لإتاحة خدمة الإيداع النقدي بدون بطاقة لحسابات الشركات و ذلك لتوجيه المتحصلات اليومية من المندوبين لحسابات الشركات
- يتم توجيه شركات نقل الأموال لتقديم حلول لتحصيل الإيرادات النقدية اليومية الخاصة بالتجار/ الأعمال الحرة (المحلات / الأطباء , المراكز التعليمية ,,,) و ذلك بصفة يومية بمصاريف مخفضة و بدون حد ادني للتحصيل و ذلك لتشجيع هذه الفئة الكبرى للانضمام لمنظومة الشمول المالي .
- يتم عمل فروع مخصصة في كل بنك للإيداعات النقدية التي تتجاوز مبلغ معين مثال: وضع حد أقصى للإيداع بالفروع 100,000 جم و ما يزيد يتم إيداعه بمناطق مركزية (فرع مخصص لكل محافظة) علما بان هذه الخدمة مقدمة في بعض البنوك .سوف توفر هذه الفروع من تكلفة (عد النقدية – نقل النقدية – cash in transit - الخ) مع توفير وقت الفروع في تقديم الخدمات الغير نقدية .
- مع الوقت يقل القبول العام للمبالغ النقدية الكبرى لصعوبة التعامل معها .

2. رفع قيمة الخدمات النقدية بالجهات المتعاملة نقداً و بالبنوك

- يتم حساب متوسط تكلفة التعامل النقدي بالعام السابق في الهيئات و جهات التحصيل و جهات الصرف عن طريق حساب (مبالغ العجز السنوية , مصاريف ماكينات العد , مصاريف نقل النقدية , بوليصة التأمين , الأمن والخزائن ووسائل الدفاع المدني , المبالغ المفقودة خارج بوليصة التأمين , مرتبات المتعاملين في النقدية , بدل الخزينة لموظفي النقدية , مصاريف الإيداع البنكي , المخاطر النقدية التي تم تحويلها الى قيم مالية في العام السابق ,, الخ) و يتم عمل نسبة مئوية تقريبية بمصاريف التعامل النقدي و يتم تحميل المصاريف في حالة التعامل النقدي على المتعامل (مثال : السداد النقدي بإدارة المرور يتم تحميل مبالغ إضافية بقيمة 10% من قيمة مبلغ السداد)
- يتم فرض رسوم للتعامل النقدي بالبنوك و المؤسسات مالية (سحب / إيداع) و ذلك في حالة توفر بديل رقمي للمعاملة النقدية .

3.مراجعة دورة تحويلات ACH

- يتم مراجعة دورة تنفيذ تحويلات ACH في جميع البنوك بحيث لا تتجاوز عملية التحويل 60 دقيقة . مما يشجع على زيادة الاعتماد على نظام التحويلات البنكية المحلية

4.منع تغيير العملة نقداً (سواء بالبيع او الشراء)

- يتم تحويل قيمة بيع او شراء العملات الأجنبية مباشرة الى حساب العميل (سواء بشركات الصرافة او البنوك) و منع التداول نقداً .

5.وضع نقاط خدمة مصرفية في مناطق التدفقات النقدية

- يتم عمل إحصائيات مركزية بنقاط كثافة التعامل النقدي الثابت في كل منطقة طبقاً لمعدلات تداول النقدية بهذه المنطقة , مثال : أسواق الجملة , المتاجر الكبرى ,, . و يتم عمل نقاط مصرفية ثابتة تقوم بتقديم خدمات في أماكن الكثافة النقدية لتحقيق الشمول المالي في تحفيز المتعاملين بالنقدية في فتح حسابات بنكية (مثال : في حالة السداد عن طريق الكارت يتم عمل تخفيض عن السداد النقدي و يمكن للمواطن فتح حساب و استلام كارت دفع و عمل إيداع من خلال ماكينة الإيداع , كل هذه الخدمات في نفس التوقيت مع استفادة العميل من خصم السداد بالبطاقة .
- يتم عمل إحصائيات مركزية بأوقات خاصة بالتدفقات النقدية المرتفعة (مثال: دفع المصروفات الدراسية للطلبة) ثم يتم عمل نقاط مصرفية متحركة (مثال : سيارات يتواجد بها ماكينات سحب و إيداع مع موظف خدمة عملاء و تحويلات) .

6. ربط المؤسسات المالية ببعضها لتصبح كيان كبير يخدم كافة المواطنين .

- يتم السماح للعملاء في المناطق منخفضة الخدمات المالية باستخدام ماكينات الصرف الآلي عن طريق شبكة البنوك المصرية بمصاريف منخفضة او معفاة و ذلك لتشجيع العملاء بهذه المناطق من استخدام المعاملات البنكية . طبقا للدراسات الديموغرافية بالاحتياج للخدمات المالية .
- يتم السماح للعملاء بعمل إيداع من ماكينات الإيداع المختلفة الخاصة بالبنوك الأخرى عن طريق كارت الإيداع و إضافة المبالغ لحساب العميل (مثال : شبكة تحويل للإيداع بالمحفظة الاليكترونية)
- يتم السماح لعملاء كافة البنوك باستخدام فروع الإيداع النقدي الخاصة بالبنوك الأخرى ثم إضافة المبلغ لحساب العميل ببنكه عن طريق ACH
- يتم السماح لعملاء البنوك الأخرى مستفيدي الشيكات الورقية القابلة للصرف نقدا من تحصيل الشيك مباشرة من البنك المصدر للشيك و إضافة الشيك لبنك المستفيد مباشرة عن طريق ACH
- يتم استخدام كود فرعي لكل فرع مؤسسة مالية و يتم كتابته على الفرع (مثال : الترقيم البريدي) و يتم استخدام هذا الكود في حالة الصرف من حساب العميل على سبيل الطوارئ من بنك آخر , و في هذه الحالة يقوم العميل بتحويل مبلغ من حسابه لرقم الفرع عن طريق ACH ثم يتم استلام التحويل بنفس نظام (السحب من الشباك السابق استخدامه) وذلك لتمكين عملاء مختلف البنوك من السحب النقدي للطوارئ عن طريق فروع بنوك أخرى.

7. تخفيض تكاليف المعاملات البنكية

- استبدال مصاريف البريد ببريد اليكتروني مجاني بدون تكلفة بريد
- تخفيض تكلفة التحويلات الداخلية swift و استبدالها بوسيلة التحويل ACH
- تخفيض عمولة نقاط البيع عن طريق بطاقات الخصم المباشر / بطاقات الائتمان
- تخفيض عمولة البيع عن طريق المحافظ الاليكترونية و البيع أونلاين

• المرحلة الثالثة : إجراءات إلزامية وتخفيض خدمات التعامل النقدي

1. التوقف عن صرف شيكات نقدية بمبالغ كبرى

- يتم وضع حد أقصى للشيكات المصروفة نقدا و يتم تخفيضه تدريجيا مع تقبل القطاع النقدي للتحويل الرقمي (مثال : حد أقصى 1,000,000 جم في السنة الأولى للتطبيق , 500,000 في السنة الثانية , الخ)

2. إلزام المؤسسات بإصدار تحويلات أو الشيكات المسطرة فقط في عمليات الدفع

- يتم إلزام المؤسسات بقصر المدفوعات على التحويلات أو الشيكات المسطرة فقط مما يحد صرف الشيكات إلا من خلال الحسابات البنكية و من ثم تقليص التعامل النقدي .

3.التوقف عن توثيق العقود المسددة نقدا

- يتم إخطار الشهر العقاري بعدم توثيق إي عقود تم سداد قيمتها نقدا

4.تقليص الخدمات المقدمة نقديا

- يتم التوقف تماما عن تقديم الخدمات النقدية في جهات الصرف و التحصيل الحكومية.
- يتم إيقاف التعامل النقدي داخل أسوار الجامعات , النوادي , المراكز التجارية , و يتم فرض رسوم إضافية على الأماكن الغير مجهزة تماما للتعامل الرقمي مع المواطنين .

5.وقف التعامل بالفواتير النقدية بالجهات الحكومية و البنوك

- يتم إيقاف قبول الفواتير المدفوعة / المستلمة نقدا في التعاملات الحكومية (الضرائب , استرداد دعم , صرف فواتير تامين صحي , فواتير مصروفات , الخ ..)
- يتم استبعاد الفواتير المصروفة نقدا من حركة حساب الشركات في حساب ملفات الائتمان , تخفيض مبالغ الائتمان على الفواتير النقدية .
- في المقابل يتم احتساب المبالغ المحولة رقميا و تشمل بيانات التحويل (عمليات الشراء) كإثبات للسداد أو بديلا عن الفواتير (بنسب محددة) .

6.الحد من طباعة الفئات النقدية الكبرى

- تقليص طباعة فئات نقدية كبرى (200 جنيه , 100 جنيه) سوف يؤدي إلى تخفيض القبول العام لتداول مبالغ نقدية كبرى و التوجه للتحويل الرقمي بديلا عن نقل المبالغ النقدية الكبيرة .

7.التزام المؤسسات الحكومية كمرحلة أولى بتطبيق نظام السداد الاليكتروني عن طريق الكود الموحد لكافة المدفوعات

- طبقا لبيانات البنك الدولي , فانه على المستوى العالمي يتلقى 25% من المواطنين البالغين مدفوعات من الحكومة , لذا فان المدفوعات الحكومية من مرتبات و معاشات و مدفوعات أخرى هي المحرك الأساسي في عملية الشمول المالي و نقطة البداية في عملية التحول الرقمي . وعملية الشمول المالي المستدامة تبدأ من مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الحكومية.

6- آلية استخدام الكود الموحد والمكاسب المتوقعة

تعريفات:

الكود الموحد : الرقم القومي للفرد , رقم المنشأة للشركات .

محفظة المواطن : هو حساب وسيط لا يمكن إجراء معاملات بنكية عليه إلا (سحب من الخزينة – تحويل تلقائي إلى حساب بنكي – طباعة كشف حساب) يقوم المواطن باستقبال كافة التحويلات عليه كحساب وسيط .

حساب أمانات محفظة المواطن : هو حساب أمانات بغرفة المقاصة المركزية يتم حفظ أموال المواطن به في حالة عدم وجود حساب بنكي مرتبط بمحفظة المواطن .

إن جميع الأفراد الطبيعيين يتمتعوا بكود موحد غير قابل للتكرار وهو الرقم القومي للمواطن , و تعتمد فكرة استخدام الكود الموحد في استخدام الرقم القومي للشخص الطبيعي كبديل عن رقم الحساب في حالة عدم توفر رقم حساب للتحويل .

إن الكود الموحد (الرقم القومي) سيقوم بدور وسيط بين الجهة المحولة و المستفيد من التحويل و ذلك عن طريق عمل أوامر دفع فردية / مجمعه من إي جهة دفع ويتم كتابة (مبلغ التحويل , تاريخ التحويل , رقم قومي المستفيد, وصف العملية , بيانات إضافية) وذلك بدون الالتفات لبيانات البنك المستفيد من التحويل , ثم تقوم غرفة المقاصة الآلية بتنفيذ التحويل خصما من حساب الجهة المحولة مع إضافة المبلغ لحساب محفظة المواطن المرتبطة بالرقم القومي , يقوم المستفيد بسحب المبلغ يدويا من أي مؤسسة مالية خصما من محفظته برقمه القومي , أو يقوم المستفيد بتوجيه (تحويل) محفظته تلقائيا إلى رقم حساب بنكي ليتم تحويل كافة المستحقات إلى رقم حساب بنكي معين دون الإشارة إلى رقم الحساب بالتحويلات .

في حالة عدم وجود حساب بنكي مرتبط بالرقم القومي يتم الاحتفاظ بكافة التحويلات الواردة للمواطن بحساب أمانات محفظة المواطن بغرفة المقاصة الآلية إلى أن يقوم العميل بسحب المبالغ بصورة يدوية أو ربط محفظة المواطن بحساب بنكي ويتم إضافة كافة المبالغ المعلقة بحساب الأمانات في تاريخ ربط حساب الأمانات بالحساب البنكي بتاريخ الاستحقاق الأصلي و مع إضافة كافة بيانات التحويل .

يمكن للعميل في أي وقت تغيير رقم الحساب المرتبط باستقبال تحويلات محفظة المواطن بمنتهى السهولة و ربط حساب آخر بمحفظة المواطن .

يمكن للعميل طلب كشف حساب من البنك (أو اليكترونيا) بكافة التحويلات الواردة و يتم إضافة خانة (الجهة المحولة و جهة الصرف) حتى يتسنى للمواطن متابعة كافة المبالغ الواردة و جهة الصرف .

مثال : في حالة الموظف , المعاشات أو الصناديق الخاصة , ستقوم الجهة المحولة للراتب بعمل امر دفع مجمع و يشمل الرقم القومي فقط دون التعامل مع بنك محدد و دون تعهد ما أو توقيع اتفاقية تحويل رواتب أو التعامل مع أنظمة تحويل مختلفة و للموظفين حرية الاختيار بين جميع البنوك العاملة بالدولة طبقا لاحتياجات المواطن .

يمكن للمواطن الحصول على تمويل بضمان تحويل محفظة المواطن للحساب البنكي و في هذه الحالة سيقوم بتوقيع على تعهد بتوجيه المحفظة لحساب القرض غير قابل للإلغاء إلا بعد سداد التمويل , وفي هذه الحالة ستقوم جهة التمويل بدراسة العميل باستفاضة عن جهة العمل و يمكن للقطاع المصرفي تمويل إي عميل يعمل في إي مكان و توفير مجهود دراسة الشركة المحولة للراتب و الحصول على تعهدات أو التزامات .

وفي حالة تغيير العميل لجهة العمل لن يواجه إي مشاكل في السداد حيث أن الجهة الجديدة سوف تقوم بالتحويل تلقائيا إلى رقم القومي للعميل المرتبط بنفس الحساب الذي يتم التحويل إليه تلقائيا لسداد المديونية مع تقادي أي مخاطر لعدم السداد أو التعثر و دون التزام على الجهة السابقة أو الجهة الجديدة و دون مجهود من المواطن في إصدار خطابات أو مراسلات أو غيره , , ,

في حالة (سداد الموردين – مستخلصات العقود – الخ) يقوم منفذ أمر التحويل بعمل أمر تحويل مجمع أو فردي (بالكود الموحد) لرقم قومي العملاء الأفراد او رقم المنشأة للمؤسسات (أشخاص اعتبارية) و يتم كتابة تفاصيل التحويل و تاريخ التحويل (يمكن عمل تحويل في تاريخ مستقبلي بنفس شروط الشيك المسطر)

يمكن للشركات الحصول على تمويل بضمان التنازل عن المتحصلات (العمليات) بتحويل محفظة المنشأة لحساب التمويل و في هذه الحالة لن يتم مخاطبة الجهات المسندة للعمليات للتنازل عن العملية لصالح البنك .

يمكن التوقيع على تعليمات خصم تلقائي (للفواتير , الضرائب , الأقساط و غيره) خصما من محفظة المواطن دون الارتباط بحساب بنكي محدد و في هذه الحالة سوف يتم الربط تلقائيا بالحساب المربوط بالمحفظة routing account مما سيؤدي إلى زيادة نسبة السداد مع مساعدة المواطن / المؤسسة على متابعة كافة المعاملات المخصومة و المضافة .

يمكن تحويل الكود الموحد الى رمز QR Code لسهولة استخدامه في التحويلات باستخدام المحافظ الاللكترونية دون الإفصاح عن الرقم القومي للشخص او المؤسسة .

يمكن عمل اتفاقية بين البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية لقبول الإيداعات النقدية الخاصة بأي عميل لأي بنك وإضافته للكود الموحد الخاص به و من ثم يتم تحويله إلى الحساب المرتبط في اي بنك .

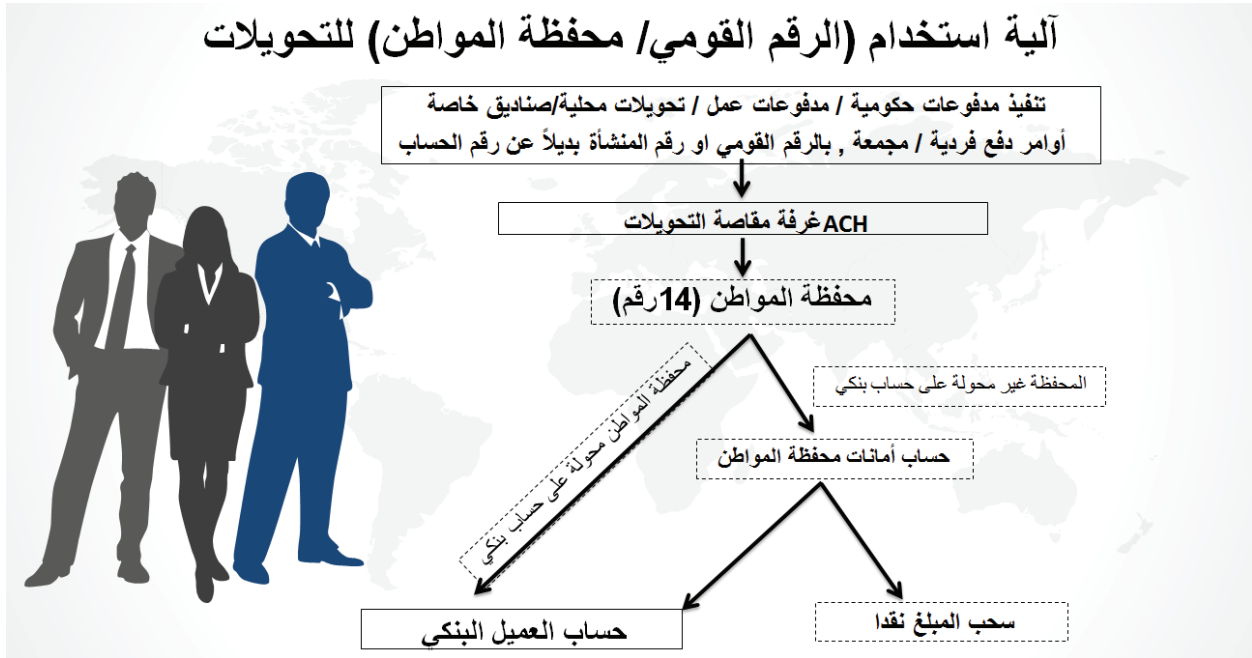
يمكن أيضا تحصيل الشيكات المسطرة من البنك المصدر للشيك ويتم إضافته مباشرة إلى حساب المستفيد حتى لو في بنك آخر مباشرة عن طريق الكود الموحد الخاص بالعميل ليستفيد بتوفير وقت تحصيل المقاصة مع عدم الحاجة لفتح العديد من الحسابات بالعديد من البنوك لتحصيل الشيكات بسرعة .

و من ثم يتم التعامل مع كافة المؤسسات المالية باعتبارها كيان واحد يخدم كافة المواطنين .

خطوات استخدام الكود الموحد

- أولاً : تقوم الجهة المحولة بإصدار أمر دفع فردي / مجمع لكافة المدفوعات باستخدام الكود الموحد (رقم قومي)
- ثانياً : تقوم غرفة المقاصة الآلية بخصم المبلغ على حساب المحول و إضافة المبالغ للمحفظة الخاصة (بالمواطنين – الشركات)
- ثالثاً : في حالة وجود حساب بنكي مربوط بالمحفظة يتم تحويل المبلغ مباشرة إلى حساب المواطن / الشركة
- رابعاً : في حالة عدم وجود حساب بنكي يتم حفظ المبلغ في حسابات أمانات محفظة المواطن لحين صرفه نقداً أو تحويله إلى حساب بنكي .

فيما يلي رسم توضيحي لآلية استخدام الكود الموحد



المكاسب المتوقعة للآلية استخدام الكود الموحد :

- 1- الانضمام الفوري لجميع المواطنين / المؤسسات لمنظومة التعامل الرقمي و تحقيق الحد الأدنى للشمول المالي (الدائم)
 - بمجرد تفعيل نظام الكود الموحد فسوف يتم ضم جميع المواطنين المتعاملين بأي نوع من أنواع التحويلات سواء (مدفوعات حكومية – المدفوعات الخاصة بالعمل – التحويلات المحلية) إلى منظومة التحول الرقمي ومن ثم الشمول المالي .
 - 2- تحقيق أقصى توظيف للقطاع المصرفي كوحدة واحدة لجميع البنوك بنفس المنتج و نفس طريقة التعامل .
 - سوف يتم تقديم الخدمات للمواطن عن طريق 38 بنك و 4000 فرع و 12600 ماكينة ATM و 120,000 موظف كما لو كان بنكا واحدا
- 3- تشجيع كافة الشركات على تحويل رواتب العاملين دون التخوف من وجود تعهدات أو التزامات
 - سوف يتم تشجيع جميع جهات صرف الرواتب بجمهورية مصر العربية على تحويل رواتب العاملين دون التخوف من توقيع اتفاقيات تحويل راتب مع بنوك متعددة و دون التخوف من التزامات مستقبلية على كاهل الشركة .
- 4- تقديم اعلي مستوى من الخدمات للمتعاملين بالقطاع المصرفي وذلك للمنافسة المطلقة بين البنوك و جعل الاختيار للمواطن طبقا لمستوى و سعر الخدمة
- 5- لن يتم توجيه الموظفين بتحويل الرواتب على بنوك محددة أو التعامل مع جهات معينة للتمويل , و إنما سوف يتمكن المواطن من اختيار البنك الذي يقدم أفضل خدمة و تغطية خاصة به , و للعميل مطلق الحرية في تغيير بنك التعامل في أي وقت دون الرجوع لجهة عملة أو اخذ موافقة مسبقة
- 6- إظهار الحجم الحقيقي للتعاملات المالية للعملاء و الشركات مما يؤدي لفرص اكبر للتمويل وتقديم منتجات أكثر ملائمة للعملاء من خلال المؤسسات المالية .
 - لن يتم تحجيم معاملات العملاء و إنما سوف يظهر حجم التعامل الكامل للعميل و إظهار كافة التحصيلات الواردة و جهات التحويل دون حجب أي بيانات , و بالتالي سوف تتمكن جهات التمويل من تقديم فرص اكبر للتمويل كافي لتغطية احتياجات العميل .
 - أيضا سوف يتم تجنب التلاعب في القوائم المالية من اجل الحصول على مبادرات / مزايا الشركات الصغيرة .
- 7- منع التلاعب في كشوف الحساب او التهرب الضريبي وذلك بوجود محفة موطن واحدة تشمل كافة التحويلات
 - سوف يقوم العميل بتقديم إقراره الضريبي طبقا لكشف حساب الكود الموحد والذي سيظهر كافة التحويلات الواردة و المبيعات المحققة .
- 8- تشجيع البنوك على تمويل الأفراد
 - سوف يزيد تطبيق نظام الكود الموحد في التحويل من تشجيع البنوك على التمويل للأفراد و ذلك بضمان استلام تحويلاتهم من نفس البنك , حيث سيضمن البنك تحويلات الموظفين بصفة مستمرة دون انقطاع حتى في حالة تغيير جهة التحويل .

9- تأمين مبالغ القصر و الحفاظ عليها بصورة آمنة

- ان استخدام الكود الموحد في توزيع التركات سوف يحافظ على أموال القصر من التبيد , حيث سيتم تحويل كافة حصصهم من التركات للكود الموحد الخاص بهم و حفظ الأموال في حساب أمانات محفظة المواطن الخاصة بهم إلى أن يتم فتح حسابات ادخار لهم بمعرفة الواسي ا وان يتم استلام المبلغ بعد بلوغهم سن الرشد , و سوف يتم التمكن من الحصول على كشف حساب محفظة المواطن الخاصة بهم في أي وقت لمراجعته كافة الأموال و جهات التحويل الخاصة بها .

10- تخفيض المدد الزمنية لتحويل الأموال cash in transit و الاستفادة القصوى من الأموال بالقطاع المصرفي

- سوف يتم تخفيض وقت تحويل الأموال بين البنوك , تخفيض وقت مقاصة تحصيل الشيكات , مع التحول الرقمي سوف يتم تخفيض المبالغ النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي , مما يؤدي إلى زيادة استخدامات النقد بالقطاع المصرفي , الاستفادة من تواريخ استحقاق الإيداع النقدي , تقليل أرصدة خزائن 4000 فرع بنك بالقطاع المصرفي و توجيه النقد للاستثمار .

11- زيادة حجم الودائع و القروض بالقطاع المصرفي

- توجيه مبالغ أكثر للقطاع المصرفي سوف يرفع حجم الودائع و بالتالي حجم القروض أيضا .

12- المرونة في التحويلات بين حسابات العملاء

- لن يتم الاحتياج إلى كود السويقت , اسم البنك , رقم الحساب , كود الفرع , الخ , كل ما سيحتاجه العميل هو الكود الموحد ثم يتم التحويل بصفة تلقائية .

13- تقليل الأموال بحسابات راكدة (مثال : حسابات التركات / حسابات أمانات المحكمة)

- سوف يتم حل المشاكل الخاصة بالحسابات الموقوفة (مثال : حساب ورثة , توزيع حصص شركات , حسابات أمانات بالمحاكم , الخ) حيث انه لن يتم توقيف الحسابات لحين حضور المستفيد وإنما سوف يتم التوزيع مباشرة بأرقام الكود الموحد .

14- توفير مصاريف التحويلات , تحويل المرتبات لجهات متعددة , مصاريف إصدار و تحصيل الشيكات

- سوف يتم توفير العديد من التكاليف بالقطاع المصرفي (تكلفة التحويلات , تكلفة إصدار و صرف الشيكات , تكلفة تحويل الرواتب) الخ

15- رفع الجدارة الائتمانية لعملاء التنازل عن المتحصلات

- سوف تنتجع البنوك على تمويل العملاء بضمان تحويل المتحصلات لعملاء التنازل على المتحصلات و ذلك في حالة تحويل الكود الموحد على الحساب البنكي .

16- تجنب حركات الحساب الوهمية لملفات الائتمان .

- إن استخدام نظام التحويلات في كافة التعاملات و خفض حجم الإيداعات سوف يقلص من الحركات الوهمية في كشف الحساب لعمل حركات وهمية من اجل الحصول على تمويل اكبر

17- تخفيض نسبة الديون المشكوك فيها / الديون المعدومة لكافة بنوك القطاع المصرفي

- توحيد نظام التحويلات و ربطها بكود موحد و رقم حساب موحد سوف يقلص كثيرا نسب الديون المشكوك فيها – الدين المعدومة .

18- تقليل عدد الحسابات الراكدة بالبنوك و تشجيع العملاء على توجيه كافة التعاملات لحساب واحد

- سوف يؤدي استخدام الكود الموحد إلى تخفيض نسبة الحسابات الراكدة بالبنوك حيث أن استخدام الكود الموحد في التحويلات سوف يؤدي إلى استدامة استخدام الحساب البنكي .

19- ربط المحفظة ببرنامج الأحوال المدنية لإيقاف حسابات الأشخاص تلقائيا عند الوفاة

- سوف يتمكن برنامج الأحوال المدنية من إيقاف محفظة المواطن بمجرد تسجيل الوفاة (لا قدر الله) دون الخوض في إجراءات مطولة أو بدون مخاطر عدم الإبلاغ عن الوفاة .

20- تجنب التحفظ على حسابات متعددة في حالة وجود حجز قانوني

- في حالة وجود حجز قانوني على حساب عميل سوف يتم تجنب مبلغ التحفظ مباشرة من محفظة المواطن و تجنب مشكلة التحفظ على حسابات متعددة .

21- توفير مجهود البنوك في التعامل مع الهيئات المتعددة و توجيه دور البنك في " إرضاء العميل "

- لن يتم تسليط مجهود البنك في أقناع إدارة الشركة في تحويل مرتبات الموظفين و توقيع اتفاقيات خاصة بتحويل المرتبات و تعهدات خاصة بتحويل أقساط قروض و إنما سوف يتم توجيه جهود البنك في تقديم أفضل مستوى خدمة من اجل جلب و إرضاء العملاء

22- تمكين الجهات الرقابية من مراقبة تحركات الأموال بسهولة لمكافحة غسيل الأموال , الخ

متطلبات تفعيل آلية استخدام الكود الموحد :

- تجهيز البنية التحتية لاستيعاب بيانات حوالي 100 مليون محفظة مواطن .
- تجهيز البنية التحتية لتنفيذ ملايين التحويلات بصفة يومية وقتيا بدون تأخير .
- إصدار تشريع يسمح بتحويل المبالغ المستحقة لحساب أمانات مرتبط بالرقم القومي لكل مواطن (و اعتبار تحويل المبلغ لرقم القومي للمواطن مثابة إقرار باستلام المبلغ)
- إطلاق باقة حساب موحدة بكافة البنوك المصرية .
- تفعيل الكود الموحد تدريجيا طبقا للمنطقة الجغرافية بعد التأكد من توافر الخدمات المالية

7- مقارنة الصعوبات و الحلول المقترحة لتحقيق أهداف الشمول المالي

الحلول المقترحة	مصاعب تحول دون تحقيق أهداف الشمول المالي
<ul style="list-style-type: none"> ● عمل حملات دعائية للتوعية ● التوعية بمزايا الخدمات المصرفية المقدمة ● توجيه شركات تحويل الأموال لفتح حسابات مصرفية ● لتوجه للحسابات العائلية ● تيسير فتح حسابات المواطنين بالبنوك 	<ul style="list-style-type: none"> ● التخوف من التعامل مع المؤسسات المالية ● التخوف من التبعات القانونية للتعامل بالقطاع المصرفي ● صعوبة إجراءات فتح الحساب البنكي ● خبرة سابقة سيئة
<ul style="list-style-type: none"> ● عمل دراسة جغرافية لتوزيع الخدمات المالية على السكان مع تغطية المناطق المحرومة ● ربط المؤسسات المالية ببعضها لتصبح كيان كبير يخدم كافة المواطنين 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم توافر خدمات مالية بالقرب من العميل
<ul style="list-style-type: none"> ● توجيه البنوك للتعامل بساعات إضافية في الخدمات الغير نقدية ● تيسير وسائل الإيداعات النقدية ● مراجعة دورة تحويلات ACH ● ربط المؤسسات المالية ببعضها لتصبح كيان كبير يخدم كافة المواطنين ● تطبيق منظومة الكود الموحد 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم المقدرة على التكيف مع تعليمات المؤسسات المالية و إجراءاتها
<ul style="list-style-type: none"> ● تكثيف مبادرات التمويل المقدمة من البنك المركزي المصري / جهات الدعم للأفراد ● ربط المؤسسات المالية ببعضها لتصبح كيان كبير يخدم كافة المواطنين ● تطبيق منظومة الكود الموحد 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعدد أنظمة المؤسسات المالية و تسعيرها و اختلاف وسائل السداد
<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق منظومة الكود الموحد 	<ul style="list-style-type: none"> ● الإلزام بالتعامل مع بنك او جهة معينة لتحويل الرواتب او المدفوعات دون الالتفات لاحتياج العميل
<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم مبادرة لتفعيل الحسابات الراكدة / المغلقة ● تخفيض تكاليف المعاملات البنكية 	<ul style="list-style-type: none"> ● الاعتقاد السائد بارتفاع تكلفة التعامل مع القطاع المصرفي

<ul style="list-style-type: none"> • توحيد باقة بنكية مقدمة بكافة البنوك المصرية 	
<ul style="list-style-type: none"> • إلزام إدارة الائتمان بدراسة مخاطر تكاليف التعاملات النقدية عند عمل دراسة تمويلية • رفع قيمة الخدمات النقدية بالجهات المتعاملة نقدا و بالبنوك • منع تغيير العملة نقدا (سواء بالبيع او الشراء) • وضع نقاط خدمة مصرفية في مناطق التدفقات النقدية • التوقف عن صرف شيكات نقدية بمبالغ كبرى • إلزام المؤسسات بإصدار تحويلات او الشيكات المسطرة فقط في عمليات الدفع • التوقف عن توثيق العقود المسددة نقدا • تقليص الخدمات المقدمة نقديا • وقف التعامل بالفواتير النقدية بالجهات الحكومية و البنوك • الحد من طباعة الفئات النقدية الكبرى 	<ul style="list-style-type: none"> • سهولة التعامل النقدي و القبول العام للتعامل بالمبالغ المالية الكبيرة
<ul style="list-style-type: none"> • عمل خطة تحول رقمي لأكثر 100 عميل نقدي بكل بنك • تطبيق منظومة الكود الموحد 	<ul style="list-style-type: none"> • صعوبة ربط النظام النقدي مع النظام الرقمي

المراجع

- Measuring Financial Inclusion – The global Findex database April 2012 – The world bank
- Global Financial Development report – 2014 Financial Inclusion – The World bank
- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي – مجموعة البنك الدولي 2017

الفرع الرئيسي - مدينة نصر
العنوان: ٢٢ شارع الدكتور أنور المغتي
مبنى طيبة ٢٠٠، ص.ب. ٨١٦٤ القاهرة
تليفون: ٠٢٢٤٠٥٤٤٧٢ (+٢)
فاكس: ٠٢٢٤٠٥٤٤٧١ (+٢)
ساعات العمل: ٩:٠٠ صباحاً – ٥:٠٠ مساءً

Headquarters – Nasr City
22 A, Dr. Anwar El Mofty St., Tiba 2000
P.O.Box 8164 Nasr City, Cairo, Egypt
Tel.: (+2) 02 24054472
Fax: (+2) 02 24054471
Working hours: 9:00 am - 5:00 pm

f Like us on انضم الى صفحتنا
facebook.com/EgyptianBankingInstitute

t Follow us on تابعنا على
twitter.com/EBLtweets

in Join us on انضم الينا
linkedin.com/company/egyptian-banking-institute

Watch us on شاهدنا على
YouTube Channel: Egyptian Banking Institute (EBI)

w w w . e b i . g o v . e g